الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ
فِي النَّحْوِ

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

مؤسسة الرسالة

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشباه والنظائر
في النحو
١

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهـــيد

١ = كلمة :

علاقتي بالسيوطي علاقة تليدة ، فقـد عرفتـه من خلال كتـابه العظيم الذي يعتبر قرآن النحو ، وهو كتاب : « همع الهوامع » حيث كان لي شرف تحقيقه ، والحياة في محرابه فترة من الزّمن امتدت عشر سنوات ، عايشتُه في فكره ، وصاحبته في قضاياه ، وسهرت الليالي الطويلة في تتبّع شواهده ، وتحـرير مسـائله ، وإزالة الغمـوض عن تراكيبه حتى استـوى أسلوبه ، واستقـام تركيبـه ، ووضحت معانيه. والكتاب والحمد لله بأجزائه السبعة يشقّ طريقه إلى المكتبات العربية والإسلامية وغيرها ، ليكـون مورداً عـذباً للنّـاهلين ، وعطاء دائمـاً للدارسين والباحثين .

وعاودني الحنين مرة أخرى إلى تجديد العلاقـة بالسيّـوطي ، فرأيت أن أبـدأ المسيـرة من جـديـد في كتـابـه الآخـر ، دُرّة كتبـه ونجمها المتألّق في سمائها ، وهو كتاب : « الأشباه والنظائر » ، وذلك بتحقيقه ونشره ، وإخراجه في ثوب جديد ، لينضم إلى أخيه «همع الهوامع» في المكتبة العربية ، ويعملا معاً جنباً إلى جنب في خـدمة

طلاب العربية ،ودارسي النحو ، وباحثي اللغة ، ورُوّاد الفكر .

والسبّب الـذي حملني على أن أحمل رايـة التحقيق في هذا الكتاب هو السبب الذي حملني على أن أحملها في كتابه السابق ، فالكتاب بحالته الراهنة تكثر فيه الأخطاء المطبعية والتحريفات التي لا تعدّ من كثرتها ، فضلاً عن الكلمات الغامضة ، والنصوص الشعرية التي اختلطت بالنصوص النثـرية ، وبعض التـركيبات التي سقـطت بعض كلماتها، فعزّت على الفهم ، مع أن الكتاب كما سنبين بعد ، يجمع ألواناً من المعرفة لا يستغني عنها أديب، أو طالب نحو ، أو دارس لغة .

لهذا كله صمّم عزمي على أن أجـدّد علاقتي بـالسيّوطي مـرة أخرى في تحقيق هذا الكتاب على الرغم من معرفتي الكاملة بأن هذه العلاقة تفتح لي أبواباً من إدمان السهر، وتجرّ عليَّ متـاعب من عناء التحقيق ، وأشواك الطريق .

وهأنذا أقدم لك أيها القارىء الكتاب كاملاً بأجزائه التسعة .

بعـد أن صفيته من التحـريفات التي تستبـدّ بجمالـه، والأخطاء التي تطغى على جلاله، والغموض الذي أحاط ببعض كلماته.

وأسأل الله لي ولك الإخـلاص في العمل ، والتـوفيق في تحقيق الأمل ، إنه سميع الدعاء .

٢ = السيّوطيّ نسباً ، ونشأةً ، وحياةً ، وثقافةً .

لا أحب أن أطيـل في نسب السيوطيّ ، وبيئتـه ، ونشـأتـه ، وحياته ، وثقافته ، لأنني تناولت السيوطيّ في ظلال هذه الخطوط في مقـدمة الجـزء الأول من كتـاب « همع الهـوامع » ، ولا أودّ أن أكرر نفسي مرة أخرى، لأن الكتـاب بين يدي القـراء ، ويستطيعـون أن يتعـرفوا الكثير من هذه الخطوط بالإضافة إلى ما كتبت عن السيوطي في ضوءعصره،والدراسة النحوية في هذا العصر ، غير أنه قدرت في نفسي ، أنه قد لا يتيسر لبعض القراء قراءة هذه المقدّمة، في « الهمع» مما يترتب عليه جهلهم بالخطوط العريضة لحياة السيـوطيّ .

من أجل ذلك رأيت لـزاماً عـليَّ أن أقدّم لـه ترجمتـه التي قدّمهـا لنفسـه في مقدمـة كتاب: «حسن المحـاضـرة» وبهـذا التقـديم لم يتـرك السّيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط.

قال رحمه الله ما نصه في ذكر نسبه : « ترجمة مؤلف هذا الكتاب : عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمدّ بن سابق الدين بن الفخر عثمان ابن ناظر الدين محمد بن سيف الدين ، خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين ، الهمام الخضيري الأسيوطي .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي ، فقلّ أن ألّف أحد منهم تاريخاً إلّا وذكر ترجمته فيه .

ومِمّن وقـع له ذلـك الإمام عبـد الغفار الفـارسيّ في تـاريـخ « نيسابور » ، وياقوت الحمويّ في « معجم الأدباء » ، ولسان الدين ابن الخطيب في « تاريخ غرناطة » ، والحافظ تقيّ الدين الفارسي في « تاريخ مكة » ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في « قضاة مصر » ، وأبو شامة في « الرّوضتين » ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

« أمّا جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهـل الحقيقـة ، ومن مشايخ الطُّرُق .

« ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرّيـاسة . منهم من وَلِيَ الحُكْم ببلده ، ومنهم من ولي الحِسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً .

« ولا أعرف منهم من خدم العِلم حقِّ الخدمة إلّا والدي . . .

« وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلّا (الخضيرية) محلّة ببغداد .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق .

٣ = مولده :

وقال رحمه الله مؤرخاً لمولده :

« وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مُسْتَهَلّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء ، بجوار المشهد النّفيسىّ[1] ، فبرّك[2] عليَّ .

٤ = نشأته :

قال : « نشأت يتيماً ، فحفظت القرآن ، ولي دون ثماني سنين ، ثم حفظت « العمدة » و « منهاج الفقه » و « الأصول » ، و « ألفيه ابن مالك » .

٥ = شيوخه : قال :

« وشرعت في الاشتغال بالعلم من مُستهلّ سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلّامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين . . . الذي كان يقال : إنه بلغ السِّنّ العالية وجاوز المائة بكثير ، والله أعلم بذلك ، قرأت عليه في شرحه على المجموع » .

(١) ضريح السيدة نفيسة في القاهرة .

(٢) أي دعا له بالبركة . وانظر القاموس (برك)

٦ = **حياته العلمية** : قال :

« وأجزت بتدريس العربية ، في مُستهل سنة ست وستين ، وقد ألَّفت في هـذه السنة ، فكـان أول شيء أَلَّفتُهُ : «شرح الاستعـاذة والبسملة»، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقيني ؛ فكتب عليه تقريظاً .

ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول « التـدريب » لوالـده إلى « الوكـالة » . وسمعت عليـه من أول « الحـاوي الصغيـر » إلى « العِـدد » ومن أول « المنهـاج » إلـى « الزّكاة » ، ومن أول « التّنبيه » إلى قريب من باب « الزكاة » ، وقطعة من « الـروضة » من بـاب « القضاء » ، وقـطعـة من تكملة « شـرح المنهـاج » للزركشي ، ومن « إحياء المَـوَات » إلى « الوصـايـا » أو نحوها .

وأجازني بالتـدريس والإفتاء من سنـة ست وسبعين ، وحضر تصديري ، فلما توفي سنة ثمان وسبعين لـزمت شيخ الإسـلام شرف الدين المناوي فقرأت عليه قطعة من « المنهاج » . . . وسمعت دروساً من « شرح البهجة » ومن حاشية عليها ، ومن«تفسيرالبيضاويّ » .

« ولزمت في الحديث والعـربيّة ، شيخنـا الإمام العـلامة تقيّ الدّين الشّبليّ الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على « شرح ألفية ابن مالك » وعلى « جمع الجوامع في العربيّة » تأليفي .

وشهد لي غير مرّة ، بالتقدّم في العلوم بلسانه وبنانه » ، الخ .

« ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافِيَجيّ أربع عشرة سنة،فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربيّة ، والمعاني ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة » .

« وحضـرت عند الشيـخ سيف الـدين الحنفيّ دروسـاً في « الكشـاف » و « التوضيـح » وحاشيتـه عليه ، وتلخيص المفتـاح ، والعَضُد » .

٧= مؤلفاته :

« وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور منها : أن أصـل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حَجَرٍ

٨ = رحلاته :

« وسافرت بحمد الله تعالى الى بلاد الشام ، واليمن ، والهند ، والمغرب والتكرور .

٩ = العلوم التي تبحّر فيها، : قال :

« رُزِقْتُ التبحّـر في سبعـة علوم : التفسيـر ، والحـديث ،

والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة » .

١٠ = العلوم التي لم يتبحّر فيها » قال :

« ودون هذه السبعة في المعرفة : أصـول الفقه ، والجـدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسّل ، والفـرائـض ، ودونها القراءات ، ولم آخذها عن شيخ ،ودونها الطبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليَّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أُحاول جبلاً أحمله .

١١= الاجتهاد : قال :

« وقد كملت عندي ، الآن أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرّحيل ، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ؟

ولـو شئت أن أكتب في كل مسـألة مصنفـاً بأقـوالهـا ، وأدلّتهـا النّقلِيّة ، والقياسيّة ، ومداركها ، ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقَدِرْتُ على ذلك من فضل الله ، لا بحولي ولا بقوّتي ، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله ، ما شاء الله ، لاقوّة إلا بالله» .

* * *

١٢ = مشايخه في الرّواية :

« وأما مشايخي في الروّاية سماعاً ، وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين ، ولم أكثر من سماع الرّواية لانشغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدّراية »[١] .

* * *

وبعد ، فقد كان السّيوطي موسوعـة كبيرة بمؤلفـاته الكثيـرة ، ومصنفاته العديدة، وما زالت مائدته في عصرنا الحاضر حافلة بألـوان شتّى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة ، مما يدلّ على عبقريته الفذّة ، وموهبته الخلاّقة .

١٣ = وفاته :

ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره سنة ١٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادي الأولى .

وقد رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقصيدة مطلعها :

مـات جلال الـدين غيث الورى مجتهـد العصـر إمـام الـوجـود

٣ = الأشباه والنظائر في النحوّ :

من مميزات السيّوطي في مؤلفاته أنه يعطي القارىء في مقدّماتها

(١) انظر ترجمته ، وثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١ / ٣٣٩ ـ ٣٣٤ .

حصيلة موجزة لموضوعاتها ، ومناهجها ، وقصة تأليفها ، ليلقي الضّوء على هذه الموضوعات ، ويفتح الطريق أمام هذه المناهج حتى يسير القـارىء لهذه المؤلفـات في طريق واضـح المعالم، دلائله نـاطقة ، وشواهده صادقة ، وآياته باهرة .

وقبل أن يعرض الموضوع والمنهج يرى أن يشرك القارىء معه في حبّه للعربية وافتتانه بها ، ليتبيّن مدى ما بذل من مجهود باسم هذا الحب ، وما عانى من مشقة باسم هذا الافتتان .

يقول في المقدمة :

« أما بعد فإن الفنون العربية ، على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجوني ، طـالما أسهرْتُ في تتبّع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني إعمال المجدّ مابين قلبي وبصري ، ويدي وظنوني » .

والسيّوطيّ : منذ نشأته لم يضيع لحظة واحدة في غير الاعتناء بكُتُب العربيّة ، والسّعي في تحصيل ما دثر منها إلى أن أستوعب معظم فنونها ، وأحاط بمجمل أنواعها فيقول : « ولم أزل من زمن الطّلَب اعتني بكتبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجمّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعـةً وتأمّـلاً بحيث لم يَفُتْنِي منها إلاّ النزر اليسير » .

والسيّوطيّ : بعد هذه الدراسة والاستيعاب تكـونت شخصيته

العلمية فخطا خطوة أخرى في مجالها ، وهي خطوة التأليف ، فكما أخَذ عليه أن يُعطِي ، وكما بنى نفسه عليه أن يبني الآخرين ، فيقول :

«وألفت فيها الكتب المطوّلَة والمختصرة، وعلقت التعاليق مابين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم ، وما روَوْه أو روُّوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ، ضعّفه الناس أوَ قَوُّوه وما وقع لهم من نظرائهم ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسايرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومعاياة ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جُمَلٌ وَدَوَّنْتُهَا رُزَماً ، لا أبالغ وأقول : وِقْرُ جَمَلٍ .

ولم ينس السّيوطيّ أن يبيّن لنا قصّة تأليفه لهذا الكتاب فيقول :

« وكان ممّا سوّدت من ذلك كتابٌ ظريفٌ لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شَكْلِهِ ، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخَرّجتُ عليها الفروع السّائرة سير المَثلِ السّائر .

وأَوْدَعْتُه من الضّوابط والاستثناءات جُملاً عديدة ، ونظمْتُ في سِلَكه من النّوادر الغريبة والألغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض

الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدّر الله أني أُصبت بِفَقْده، « فإنّا للهِ وإنّا إليه راجعون » .

فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ،والعود - إن شاء الله تعالى -أحمد ، وعزمت على تجديده طالباً من الله سبحانه المعونة فهو أجلّ مَن في المهمّات يُقْصد »

وبعد هذا العرض الجذاب لمسيرته العلمية ، من حُبّه للعربيّة ، واهتمامه بالتأليف فيها ، وقصة تأليفه لكتاب : « الأشباه والنظائر » يقدّم للقارىء غرضه من هذا التأليف ، وهدفه من هذا التصنيف ، والسبب الحامل له على أن يسلك هذا السبيل فيما كتب ، فيقول :

« وأعلم أنّ السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أنّي قصدت أن أسلك بالعربيّة سبيل الفقه فيما صنفه المتأخّرون فيه ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » .

والسّيوطيّ: بعد هذا العرض يستطرد ليعدّد كتب الأشباه والنظائر في الفقه في إيجاز مبيّناً أن أوّل من فتح هذا الباب هو سلطان العلماء شيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السّلام في«قواعده الكبرى والصغرى» .

على أن السّيوطي لم يفته شرف التأليف في الفقه الإسلامي ، لأنه ألف كتاباً مشهوراً سميّ : « الأشباه والنظائر في الفقه » قبل أن يؤلف الكتاب الآخر : «الأشباه والنظائر في النحو» .

= **موضوعات كتاب الأشباه والنظائر :**

مـوضوعـات هذا الكتـاب تناول السّيـوطي بعضهـا بـالشـرح والتحليل ، مبيناً منهجه الخاصّ في كل موضوع .

قال : « وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول : « فنّ القـواعـد ، والأصـول التي تـردّ اليهـا الجـزئيـات والفروع » .

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : « وهو مـرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومُهِمُّه » .

وقـد اعتنى فيه بالاستقصـاء ، والتّتبـع ، والتّحقيق ، وأشبع القول فيه .

وأورده في ضمن كل قاعـدة ما لأئمـة العربّيـة فيها من مقـال وتحرير ، وتنكيت و وتهذيب ، واعتراض وانتقاد ، وجواب وإيراد .

وطرّزه بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحـاديث النّبوية ، والأبيـات الشعـريـة ، وتـراكيب العلمـاء في تصانيفهم المرويّة .

ومنّ القواعد والأصول حشاها ـ كما يقول ـ بالفوائد ، ونظَمها في سلك فرائد القلائد .

الثاني : فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات :

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : « وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كل ضابط ببابه .

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فنّ الجمع والفرْق .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلها في فنّ ، لأنها متقاربة .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات ، والمذاكرات والمراجعات ، والمحاورات، والفتاوي والواقِعَات ، والمراسلات والمكاتبات .

السّابع : فنّ الإفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فن بخطبة وتَسْمِيَة ليكون كل فنّ من السّبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السّبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » .

هذه هي الموضوعات التي تناولها السيوطيّ في كتابه العظيم ، وهي موضوعات من النادر أن تجدها مجموعة في كتاب ، لأن جمعها على هذا النحو يحتاج إلى عقل مستوعب ،وفكر متوثب ، وقدرة عجيبة على الصبر والتحمّل ، وهذا لا نجده متكاملاً إلاّ في السّيوطيّ صاحب الشخصية الفذّة ، والعبقرية النّادرة .

= منهج السّيوطي في كتاب الأشباه :

عرضت موضوعات كتاب الأشباه ، وبينت أنّ بعض هذه الموضوعات قام السّيوطي بشرحها وتحليلها ، وبيان منهجه فيها ، وهي مناهج خاصة متعددّة لتعدّد الموضوعات .

أمّا منهجه العام فقد بيّن أنه :

مرتب على أسلوب آخر يعرف من مراجعته . فهو يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه ، فإنه جامع لأكثر الأقسام .

أمّا صدره فإنه يشبه كتاب الزّركشِيّ من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم .

وأضاف إلى منهجه : علمين وضعهما ليضمّهما الى علوم الأدب الثمانية وهي : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، والعلمان هما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو وبيّن أنه بهذين العلمين « يعرف القياس وتركيبه ، وأقسامه من قياس العِلّة ، وقياس الشّبه ، وقياس الطّرْد إلى غَير ذلك على حدّ أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول » .

وبعد هذه الجولة التي قمت بها في هذا الكتاب ، أشعر أنّ

القُرّاء له يمـلأ قلوبهم الإعجاب ، لمـا ظفر بـه السّيوطي من هـذه المعلومات التي لا يستغني عنهاأديب،أو طالب نحو ، أو دارس لغة ، لأن هذه القطوف تشحذ الذهن ، وتوسع العقل ، وتنمّي الفكر،وتقوّي الإدراك .

وقد أحسّ السيوطيّ بما قدّم من العجائب والغرائب ، والشوارد والنوادر ، فقال عن كتابه في نهاية مقدّمته : « فدونكه مؤّلفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنـافس في تحصيله فحول الـرجال ، وإلى الله سبحـانه الضـراعة أن يُيَسّـر لي فيـه نيّـة صحيحـة ، وأنَ يَمُنّ فيـه بـالتـوفيق للإخلاص ، ولا يضيّع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يردّ داعيه .

٤ ـ= تاريخ طبع الأشباه والنظائر :

طبع هذا الكتاب بالهند بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفيـة حيدر آبـاد الدكن طبعـة أولى نفذت ، ولم أستـطع الحصول عليها .

أما الطبعة الثانية فهي النسخة التي بيدي والتي أشرت اليها في هامش التحقيق برمز (ط) أي النسخة المطبوعة . وهذه الطبعة بتاريخ سنة ١٣٥٩ هـ ، ١٣٦٠ هـ .

وقد أعتمد ناشر هذه الطبعة على نسخة يمنيّة رمز إليها في الهامش

برمز (ي) إلى جانب اعتماده على الطبعة الأولى التي يشير اليها دائماً بكلمة « الأصل » .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب طبع مرّتين ، فإنه لم يحقق تحقيقاً علميًّا إلى الآن أي قبل أن أقوم بتحقيقه ، وذلك للأمور الآتية :

١ ـ الاعتماد في طبعه على نسخة واحدة مخطوطة .

٢ ـ عدم ضبط الكلمات التي تحتاج الى ضبط .

٣ ـ اختلاط الصيغ بعضها ببعض : فـ « فعال » مثلاً تكتب من غير ضبط مع أنها تحتمل . « فِعال » بكسر الفاء ، أو فُعال بضم الفاء أو فَعّال بتشديد العين مع ضم الفاء ، أو فتحها .

٤ ـ الأخطاء الكثيرة والتحريفات العديدة التي تواجهك في معظم نصوصه .

٥ ـ الكلمات الساقطة من النصوص لا تعدّ لكثرتها ممّا يترتب عليه عدم فهم النص أو الصعوبة في فهمه لعدم وضوحه .

٦ ـ اختلاط الشواهد الشعرية بالنصوص النثرية ، فلا يدري القارىء ما قرأ أهو شعر أم نثر ؟ وبخاصة في أنصاف الأبيات أو أجزائها .

٧ ـ لم يشر في الهامش إلى تخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في النص بذكر رقمها وسورها .

٨ ـ قلة استخدامه للفواصل ، مما يترتّب عليه اختلاط المعاني بعضها ببعض .

٩ ـ وعلى الرغم من ضخامة الكتاب فإنه من ألفه إلى يائه لا توجد فيه كلمة واحدة مضبوطة أو بعبارة أخرى ، اختفت حـركات الضبط تماماً في كل سطور الكتاب بل في كلّ كلمة من كلماته . وكيف ينتفـع الناس على اختـلاف مستويـاتهم في اللغة بكتـاب ضـاع ضبطه ، واختلطت صيغه ؟ .

لهذا كنا نتوقع من الذين تخرّجوا في مدرسة التحقيق أن يقومـوا بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه إخراجاً علميّاً لما له من قيمة عظيمة ، ومكانة كبيرة في المكتبة العربية .

وشاء القدر العجيب أن تقوم مكتبة الكليّات الأزهرية بمصرَ بعد أن نفذت الطبعة الثانيةَ ـ بطبع هذا الكتاب طبعة ثالثة لاكتساب الربح بغض النظر عن الفائدة العلمية ، والقيم المعترف بها في مجال التحقيق ، فقد أسندت هذا الكتاب إلى رجل ليس معروفاً في عالم التحقيق وهـو المسمّى : طه عبد الرءوف سعد ليضع اسمه عليه متّخذاً صفة المحقق .

وكانت فرحتي شديدة لأن كتـاب الأشباه قـد حقق ، وطويت أوراقي وتركت مخطوطـاتي التي حصلت عليها ، وهيـأت نفسي أن أعيدها إلى مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت ، على سبيل الهدية لينتفع بها روّاد المكتبة ، لأن الأشباه قد حقق ،«وقطعت جهيزة قول كل

خطيب»ولا داعي لأن أكرر تحقيق الكتاب مرة أخرى لأنه جهد مكرر ، ومجال التحقيق واسع ، وكتب التحقيق كثيرة تنادي أهل العزم أن يرتادوا محرابها . ويعيشوا في نصوصها ، ويبعثوها من جديد تنبض بالحياة والحركة لِتخْلُدَ على مدى الأزمان . وسرعان ما تبدّدت هذه الأحلام من نفسي ، وضاعت الفرحة من قلبي حينما وقعت في يدي النسخة التي ادّعى ناشرها أنها محققة بقلم ذلك المحقق .

رأيت في هذه النسخة المطبوعة عجباً ، كيف يدعي صاحبها أنه قد حققها مع أنه كما سطر بقلمه في مقدمة التحقيق ، أنّه في هذا الكتاب لم يفعل شيئاً غير اعتماده على النسخة المطبوعة طبعة ثانية ، في حيدر آباد ، وهي النسخة التي عرفتها آنفاً ؟ يقول ما نصه : « وكان جل اعتمادي على النسخة الثانية المطبوعة بالهند » وحمدت لهذا المحقق صدق أمانته في هذا القول ، فهو فعلاً لم يدّع أنه اعتمد على مخطوطة أو مخطوطات لهذا الكتاب،لكن الذي لا أحمده هو كتابة « حققه » على غلاف الكتاب إنه ليس تحقيقاً، والأحرى أن يكون مكان حققه : « نشره » حتى يوضع الأمر في نصابه ، لأن كلمة التحقيق كلمة كبيرة تحتاج الى جهد مضاعف لتحقيق الكتاب في ضوء مخطوطاته، بل لا أبالغ إذا قلت في ضوء المكتبة العربية بما حوت من معارف وعلوم ،وإذا أراد القارىء الدليل فها هو ذا بين يديه :

١ ــ كما كانت نسخة الطبعة الثانية خالية من الضبط ، فنسخة الطبعة

الثالثة التي حملت اسم التحقيق خالية من الضبط كذلك ، فليس في الكتاب من ألفه إلى يائه كلمة مضبوطة .

٢ ــ ثانياً : كما اختلط الشعر بالنثر في الطبعة الثانية اختلط أيضاً الشعر بالنثر في هذه الطبعة التي يدعي صاحبها أنها محققة .

٣ ــ اعتمدت الطبعة الثانية على نسخة مخطوطة وهي النسخة اليمنية المشار اليها بـ (ي) كما قدمنا ، واعتمدت الطبعة الثالثة ، أيضاً على الطبعة الثانية في ضوء هذه النسخة المخطوطة التي لم يرها المحقق ولم تلمسها يده بدليل أن اشارات الطبعة الثانية في الهامش الخاصة بالنسخة (ي) هي إشارات الطبعة الثالثة نفسها .

٤ ــ وكما خلت الطبعة الثانية من التعليقات في الهامش بالنسبة للكلمات التي تحتاج إلى شرح أو ضبط أو تخريج كذلك خلت هذه الطبعة الثالثة من كُلّ ذلك اللّهم إلاّ في القليل النادر .

٥ ــ ومن شأن المحقق أن يحاول نسبة الأبيات بعد ضبطها ضبطاً كاملاً بالرجوع إلى مصادرها ، وذكر هذه المصادر في الهامش ، ولكن هذه الطبعة الثالثة التي تحمل اسم التحقيق لم يحدث مرة واحدة أن كتب في هامشها مصدر شاهد واحد من هذه الشواهد العديدة .

٦ ــ ومن شأن المحقق أن يعلقّ على الصيغ ، وأن يضبطها ضبطاً

كاملاً ليميز بين صيغة وصيغة ، ويفرق بين حركة وحركة ، وهذا لم يحدث ولو مرة واحدة في كل صفحات الكتاب .

٧ ــ ومن شأن المحقق أن يجري وراء أنصاف الأبيات أو أجزائها ليكمل الأبيات ، ويضع الجزء في بيته ، ويشير إلى مصادره ومراجعه ، وهذا لم يحدث إلّا في القليل النادر على الرغم من كثرة هذه الأنصاف ، وتعدّد هذه الأجزاء .

٨ ــ ومن شأن المحقق : أنه إذا وجد في الأصل المطبوع خطأ قوّمه وصوبه وهذا لم يحدث بل على العكس جميع الأخطاء ، التي اشتملت عليها الطبعة الثانية وجدت في الطبعة الثالثة بكاملها .

وفي بعض المرّات حاول أن يصوّب بعض كلمات النسخة المطبوعة طبعة ثانية فأفسدها ، لأنها صحيحة ، وهذا ليس افتراء على ذلك الذي يدّعي التحقيق ،لأن بين يدي أدلّة واضحة عديدة اكتفى بنماذج منها :

من هذه النماذج أخطاء نثرية ، ومن أمثلتها :

(١) في باب « إجراء المتّصل مُجرى المنفصل » ذكر السيوطي في حذف النون الخفيفة .

ما نصه : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مَجرى إدغام الملحق في أنه «نقض الغرض» الخ ، فالنّسخة

المطبوعة طبعة ثانية

وضعت كلمة : « يقضي » مكان : « نقض » وهذا تحريف وقد نقل هذا التحريف بعينه محقق نسخة الطبعة الثالثة .

انظر ص ٢٧ في النسخة (طبعة ثالثـة) ، ٢٦ في النسخة (طبعة ثانية)وهامش ص ٦٤ من هذا الجزء المحقق .

(٢) في صفحة ٣٢ : « وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على « المقرب » وفي النسخة الطبعة الثانية : « المعرب » بالعين ونقلت النسخة (الطبعة الثالثة) هذه الكلمة بعينها من غيـر أن يكلف محققها نفسه في تصويبها ، « والمقـرب » لابن عصفور كتاب مشهور . انظر ص ٣١ في (الطبعة الثانية) ، وهامش رقم (١) ص ٣١ من هذا الجزء المحقق .

(٣) وفي صفحة ١١٠ : « ياء التفعيل » في النسختين معاً ، والصواب تاء التفعيل ، وانظر ص ١١٠ في الطبعة الثانية وهامش رقم ١ في ص ٢٦٦ من هذا الجزء المحقق .

(٤) وفي صفحـة ١١٠ : « أحِلّاقٌ أم قصـار » كتبت « أحلاق » في النسختين معاً : « أحلق » . انظر ص ١١٠ في الـطبعة الثـانية وانـظر تصويب ذلـك في هـذا الجـزء المحقق هـامش رقم ٣ من

صفحة ٢٦٦ ومن هذه النماذج أخطاء في نصوص شعرية ، ومن أمثلتها :

قول الشاعر :

١ ـ زيادَتنا نعمان لا تنسَينّها ... تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

وقد كتبت « زيادتنا » في النسختين « زيارتنا » بالراء ، وهذا تحريف انظر تصويبه في هامش رقم ٤ ص ٥٤ من هذا الجزء المحقق . وانظر ص ٢٣ من النسخة (الطبعة الثانية) ، ٢٤ من النسخة (الطبعة الثالثة) :

وقول الشاعر :

٢ ـ قصرت له القبيلة إذ تجهنا ... وما ضاقت بشدته ذراعي

فقد كتبت كلمة : « قصرت » بالفاء في النسختين ، وهي بالقاف : « انظر ص ١٠٨ في النسخة (الطبعة الثالثة) ، وص ١٠٩ في الطبعة الثانية ، وهامش رقم ٢ ص ٢٥٩ من هذا الجزء المحقق .

٣ ـ وفي صفحة ١٠٩ أيضاً يخطىء صواباً فالشاهد الشعري :

من داره تقسم الأزواد بينهم ... كأنما أهله منها الذي اتّهلا

« فاتّهلا » بتاء مشدّدة في الطبعة الثانية ، وهذاصواب، وإذا به

يخطئه في النسخة التي يدعي تحقيقها ويكتبها : الذي (انهلا) بالنون بدل التاء وهذا تحريف . انظر ص ١٠٩ ، وانظر تصـويب ذلك في هامش رقم ٢ صفحة ٢٦١ من هذا الجزء المحقق .

ونكتفي بهذا القدر من الإشارة إلى هذه الأخطاء والتحريفات التي نقلها برمتها من النسخة (الطبعة الثانية) إلى نسخته المحققة ، كما يدعّي .

وأخيراً ،كنا نتمنى أن يقوم الأخ المحقق بعمل فهرس عام ومفصل لهذا الكتاب ومع ذلك لم يفعل واكتفى بالفهرس القديم الذي مرّ عليه ما يقرب من ٥٠ عاماً ، أي في الزمن الذي طبعت فيه هذه الـطبعة الثانية ونقله بنصّه وفصّه في طبعته .

وحتى الآيات القرآنية خرّج بعضها في الهامش مشيراً إلى رقم الآية والسورة وترك بعضها الآخر بدون إشارة . .

من أجل هذا كله فالنسخة في بـاب التحقيق ساقـطة لم تقدّم جديداً ،ولم تحقق فائدة ، وزادت الطين بلة ،فأفسدت كثيراً من صواب النسخة المطبوعة طبعة ثانية .

ولهذا صمّم عزمي على أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب ، خدمة للعلم ، وتكريماً لـلأشباه الـذي نحن جميعاً في حـاجة إليـه ، ولا تستغني عنه المكتبة العربية طوال الدهـر ، فما هي الخـطوات التي اتبعتها في طريق تحقيقه؟ إليك أيها القارىء بيانها .

٥ ــ مخطوطات الأشباه والنظائر

قلت في المقدّمة : كان من مشروعـاتي العلمية تحقيق هـذا الكتاب والتحقيق لا يؤتي ثماره إلا بالحصول على مخطوطاته ، لأنها الضوء الذي ينير ظلام الطريق .

وقد وفقت ـ والحمد لله ـ إلى حد كبيرَ في الحصول على بعض مخطوطاته المهمة فض رحلتي إلى انجلترا عام ١٩٧٢ استطعت أن أصوّر مخطوطة من هذا الكتاب من مكتبة المتحف البريطاني .

ثم قمت بزيارة مكتبة الظاهرية،فظفرت بتصوير نسخة ثانية منه واتصلت بقسم المخطوطات بجـامعة الكـويت فأسهم رئيس القسم الأستاذ أحمد الخازندار في الحصول على نسخة ثالثة منه من المكتبة الملكية بالمغرب بعد أن بذل أكرمه الله مجهوداً مثمراً في ذلك .

ومن مكتبة الأزهر حصلت على نسختين أخريين من هذا الكتاب فتوفر لديَّ ـ بحمد الله ـ خمس نسخ مختلفة التواريخ ، كتبت بأقلام النساخ في أزمنة متعددة .

وهـا نحن نلقي الضوء على هـذه النسخ في إيجـاز ، ليكون الدارس أو القارىء على بيّنة من أمرها .

١ ــ نسخة مكتبة الأزهر : رقم ٥٥٩٥ (عام)، ٧٧٢(خاصّ)، وتتميـز هذه النسخة بـأنها أقـدم النسخ ، لأنهـا قريبـة الزمن من حيـاة

المؤلف ، فالسيّوطيّ توفي ٩١١ هـ ، وهذه النسخة كتبت سنة ٩٤٣ هـ ، فالفارق الزّمنيّ بين الوفاة والكتابة لا يتجاوز اثنتين وثلاثين سنة . ولهذا فقد جاء في ختام الورقة الأخيرة من هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المؤلف ـ رحمه الله .

أمّا الناسخ لهذه النسخة فإنه فيما يبدو ليس من النساخ الذين يتقاضون أجوراً على نسخهم ،لأنه نص في ذيل الورقة الأخيرة بقوله : وكتبها لنفسه بيده الفانية أقل عبيد الله وأضعفهم ، وأحقرهم وأحوجهم إلى رحمة الله ومغفرته عليٌّ بن عليّ بن رمضان العباديّ الأزهريّ غفر الله تعالى له ، ولوالديه . . . . وذلك ثاني عشر رمضان سنة ٩٤٣ هـ .

٢ ــ وتليها في القدم نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وتحمل هذه النسخة رقم ٥٠٥٩٠ . وقد نقلت من نسخة نقلت من خط مؤلفها . وكان الفراغ من كتابتها في الثاني والعشرين من شهر المحرّم سنة ٩٦٢ هـ .

٣ ــ نسخة الخزانة الملكية المغربيّة ، بمدينة الرباط تحمل رقم ٧٨٥ .

وقد حصلت عليها بواسطة الأخ الأستاذ أحمد الخازندار رئيس قسم المخطوطات بالجامعة ـ شكر الله له .

وهذه النسخة نسخت بيد محمود بن عبد الله بن عمر بتاريخ

أواسط شهر الله جمادي الأولى سنة سبع وتسعين وتسعمائة .

٤ ــ نسخة المتحف البريطاني وتحمل رقم ٧ـ٦٥٢٦في جزأين .

وقد تمّ نسخها سنة ١٠٨٥ هـ بقلم محمد افندي الزهاوي .

٥ ــ وأحدث نسخة من نسخ الأشباه هي نسخة الأزهر الثانية وتحمل رقم ٦٤٧٠ ، ٩٢٠ خاص .

وقد كتب هذه النسخة بيده الفانية ـ كما يقول الناسخ ـ العبد الفقير إلى رحمة ربه الجوادِ عبدُه : جاد بن يحيى ـ غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة ١٣٠٠ عام ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية .

من عَرْض هذه المخطوطات نتبينّ الأمور الآتية :

١ ــ هذه المخطوطات مندرّجة في زمن نسخها فهي تمثل القرون من القرن التاسع إلى نهاية القرن الثالث عشر .

٢ ــ كتبت جميعها بخط نسخيّ ما عدا نسخة المغرب فقد كتبت بخط مغربّيّ .

٣ ـ ناسخو هذه النسخ ليسوا مجهولين ، فكل نسخة تحمل في ذيلها اسم ناسخها .

٤ ــ ولا شك أن تدرّج هذا النسخ يدلّ دلالة واضحة على قيمـة هذا

الكتاب فلم يخلو قرن من القرون التي تلت وفاة السّيوطي من ناسخ لهذا الكتاب حتى في نهاية القرن الثالث عشر بعد ظهور المطبعة رأينا من يهتم به وينسخه .

٦ ــ عملي في هذا التحقيق

١ ــ مقابلة الأصل المطبوع طبعة ثانية ، بالنسخ المخطوطة .

٢ ــ إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبت من هذه النسخ ما أطمئن إليه ، وجعلته في الأصل ، مشيراً إلى ذلك في الهامش .

٣ ــ تصويب الكلمات المحرّفة ، في الأصل في ضوء النسخ المخطوطة .

٤ ـ قد تتفق النسخ الخمس في هذا التحريف ، وفي هذه الحالة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف في ضوء الأصول أو المصادر التي نقل عنها السّيوطي هذا النص الذي يحمل التحريف .

٥ ــ ضبط الشواهد الشعرية ، وتكملة أنصافها ، ووضع جزئياتها في أبياتها كاملة .

٦ ــ الإشارة في الهامش إلى المراجع والدواوين التي احتوت هذه الشواهد .

٧ ـ أعمل جاهداً على نسبة الشواهد إلى قائليها .

٨ ـ ضبط الأوزان والصيغ ضبطاً كاملاً يضع كل صيغة في مكانها الصحيح .

٩ ـ الرجوع ما أمكن إلى المراجع والمصادر التي نقل عنها السيوطي نصوصه في الكتاب .

١٠ ـ شرح ما غمض من الألفاظ ، وصعب من التراكيب .

١١ ـ تخريج الآيات القرآنية ، التي ضمّها الكتاب وذلك بذكر أرقامها والإشارة إلى سورها .

١٢ ـ الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة في ضوء كتاب « بغية الوعاة » .

١٣ ـ شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الدارس فهمها .

١٤ ـ العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء .

١٥ ـ ترقيم الشواهد .

١٦ ـ ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة .

١٧ ـ فهرسة جميع الأبيات وكتابتها في ذيل كل جزء ليسهل على القارىء استخراجها .

١٨ ــ وضع عناوين لضوابط الكتاب وقواعده .

١٩ ــ عند الانتهاء - إن شاء الله - من إتمام أجزاء هذا الكتاب سأقوم بعمل فهارس فنية ، تشمل الشواهدالقرآنية ،والشعرية ،والنثرية من أمثال وأقوال ، وحكايات كما تشمل محتويات الكتاب بطريقة مفصلة فضلاً عن فهارس للصيغ والألفاظ والأعلام والأماكن والبلدان الخ . . .

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه بعيداً عن الرياء والفخر وأن يوفقني إلى ما فيه الصواب والرّشاد ، وأن يُجَنِّبني الزّلل في القول والعمل ،إنه سميع الدعاء .

الكويت في ٨ من صفر سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ م .

عبد العالم سالم مكرم

رموز المخطوطات

ط = الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد.

ت = مخطوطة المتحف البريطاني.

هـ = مخطوطة الظاهرية بدمشق.

م = مخطوطة المغرب.

وبعد الانتهاء من تحقيق الجزء الأول في ضوء هذه المخطوطات برموزها حصلت من مكتبة الأزهر على مخطوطتين أخريين. ولكثرة المخطوطات تركت الرموز في الأجزاء الباقية اكتفاء بقولي: «وفي النسخ المخطوطة: كذا، إذا اتفقت أكثر النسخ ،وذلك لأن الذي يعنيني فقط هو سلامة النصّ لا اختلاف النسخ.

كتاب الأشباه والنظائر النحوية

في أصول علم العربية

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة

أبي الفضل عبد الرحمن جلال الدين

ابن العلامة كمال الدين

السيوطي الشافعي

رحمه الله تعالى

ونفعنا به

آمين

غلاف نسخة مكتبة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظاير، والحمد لله المتفضل بتعمير الكباير والصغاير، والله أكبر الشاهدة له بالتفرد لا شريك
له العالم بالسراير والضماير، وأسأله من أن يسعد قلبه بعيد حديثا وعاطا بأشارة تبشيرا وعبارة عابر، ولا حول ولا قوة
إلا بالله في جميع الوارد والصادر، والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب إليه جموع الفضايل والمفاخر، المذكور في
كتاب الله بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر، وعلى آله الطيبين الأماثل وصحبه النجوم الزواهر، أما بعد
فإن فنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني، طالما
سهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني وإعمال الجد ما بين قلبي وبصري وبدني وفكري وجفوني، ولم أزل
منذ زمن الطلب أعتني بكتبها قديما وحديثا، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا، إلى أن وقفت منها على
الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني سوى النزر اليسير، وألفت فيها الكتب المطولة
والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم، وإحياء ما دثر من معالمهم، وما
رووه أو روي عنهم، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال، وضعفه الناس أو قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم،
وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسايرات وفتاوى
ومراسلات ومعاياة ومحاجاة، وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد، حتى
اجتمع عندي من ذلك جملة، ودونت فيها ما لا أحصيه وفرقته، وكان مما سودت من ذلك كتاب لطيف لم يسبق إلى
مثله، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله، جمعته في فن العربية على نحو يحذو كتاب الأشباه والنظاير، وجرى مجرى الفروع
الفقهية سبيل المثل السائر، وأودعته من الضوابط والتقاسيم والاستثناءات جملا عديدة، وضمنت في سلكه من الفوائد
الغريبة والألغاز كل فريدة، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى الإلحاق، ولا سود بتسطير جميع ما أعددته له
من الأوراق، فحبسته بضع عشرة سنة وحضر مدة الكائنون والطاعون، فكم قدر الله تعالى أن أصبت بفقده
فإنا لله وإنا إليه راجعون، ثم استخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانيا والعود إن شاء الله تعالى أحمد، وعزمت على
تسطيره طالبا من الله سبحانه المعونة فهو أجل من في المهمات يقصد، واعلم أن الحامل لي على تأليف هذا الكتاب
الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظاير، وقد
ذكر الإمام بدر الدين الزركشي في قواعده أن الفقه أنواع: أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الأصحاب
تعاليقهم [illegible] المزني، الثاني معرفة الجمع والفرق، ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني، الثالث
بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد، وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني، وقد اختصره الشيخ شمس الدين
ابن القماح، وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في مثله: وهذه سلسلة طويلة، الرابع
المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان، الخامس المغالطات، السادس الممتحنات، السابع الألغاز،
الثامن الحيل وقد صنف فيها أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم، التاسع معرفة الأفراد وهو معرفة

بياض ؟

ما لكل من الاصحاب من الاوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات ٥ العاشر معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد عبد
التي ترد اليها اصولا وفروعا ٥ وهذا انفعها واعمها واكملها واتمها ٥ وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد
وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى ٥ وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في كتاب الاشباه والنظائر
للقاضي تاج الدين السبكي ولم يجتمع في كتاب سواه ٥ واما قواعد الزركشي فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم
وكتاب الاشباه والنظائر للامام صدر الدين بن الوكيل وهو ابن المرحل ٥ وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل باشارة
والده له في ذلك كما ذكر في خطبته ٥ واول من فتح هذا الباب سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام في
قواعده الكبرى والصغرى ٥ والف الامام جمال الدين الاسنوي كتابا في الاشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو
صغير الحجم في كراريس مرتب على الابواب ٥ وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع
الفقهية على القواعد الاصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ٥ وهذان
القسمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي ٥ والف الامام سراج الدين بن الملقن كتاب الاشباه والنظائر
مرتبا على الابواب وهو دون كتاب الاسنوي ودون ما قبله ٥ والفت كتاب الاشباه والنظائر مرتبا
على اسلوب حرره من راجعه ٥ وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي
تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام ٥ وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث ان
قواعده مرتبة على حروف المعجم ٥ وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه
نزهة الالباء في طبقات الادباء علوم الادب ٥ اللغة ٥ والنحو ٥ والتصريف ٥ والعروض ثمانية
والقوافي ٥ وصنعة الشعر ٥ واخبار العرب وانسابهم ٥ قال والحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما مما
علم الجدل في النحو ٥ وعلم اصول النحو ٥ فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه
وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا يخفى ٥ لان النحو معقول
من منقول كما ان الفقه معقول من منقول ٥ وقال الزركشي في اول قواعده كان بعض المشايخ يقول
العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول ٥ وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان
والتفسير ٥ وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى ٥ وهذا الكتاب بحمد الله تعالى
يشتمل على سبعة فنون ٥ الاول فن القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع
وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه ٥ وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع
والتحقيق واشبعت القول فيه ٥ واوردت في ضمن كل قاعدة ما لائمة العربية فيها من مقال وتحرير
وتنقيح وتهذيب ٥ واعتراض وانتقاد ٥ وجواب وايراد ٥ وطرزتها بما وقع من المشكلات
من اعراب الايات القرآنية ٥ والاحاديث النبوية ٥ والابيات الشعرية ٥ وزينتها بما للعلماء في تصانيفهم
المروية ٥ وحشوتها بالفوائد ٥ ونظمت فيها لآلئ الفرائد والقلائد ٥ الثاني فن الضوابط والاستثناآت
والتقسيمات ٥ وهو مرتب على الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه ٥ وهذا هو احد الفروق بين الضابط
والقاعدة ٥ لان القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى ٥ والضابط يجمع فروع باب واحد ٥ وقد تختص
القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة
الباب كذا ٥ وهذا ايضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الاول ٥ وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن ولا

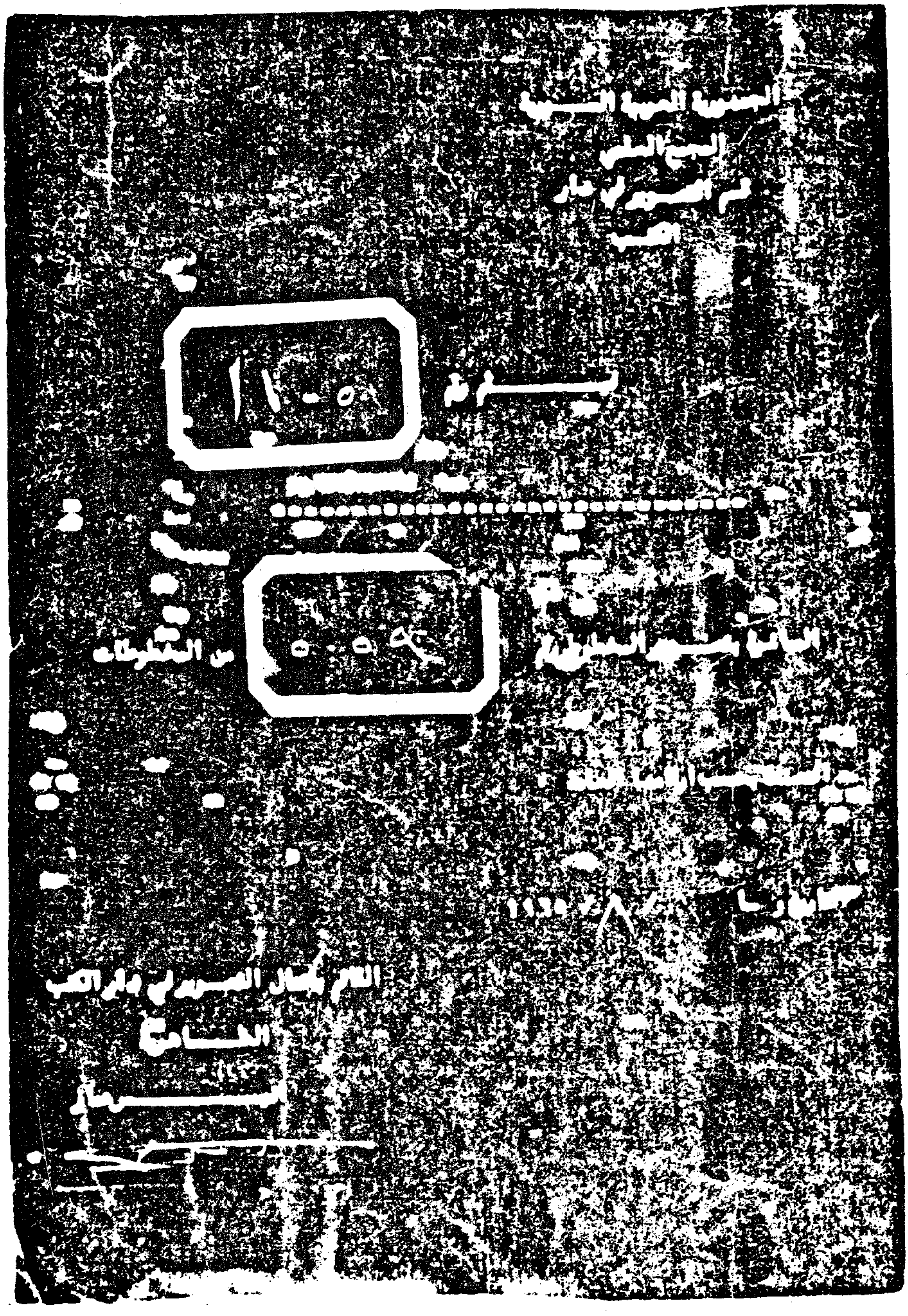
الراجح اعرابه لفظا لا من الفاعل وهو الرفع **الجواب** الوجه اعرابه الا من النائب عن الفاعل وهو
بالشفعة العين الرفع الذي هو نائب اسم الفاعل وهو ارفع والذي ذكره [illegible] انما هو تفسير
معنى لا تفسير اعراب وتقريبا للمعنى ليتضح فيه من غير مراعاة لما تقتضيه [illegible] والذي تقتضيه
الصناعة قطعا انما هو كونه نائبا عن الشفعة وان كان في المعنى هو صفة [illegible] جارية على غير من هي
له كالصفة المشبهة والخبر الذي هو نحو قولك زيد هند ضاربها [illegible]
وان كان في المعنى له ونظيره في الصفة مررت بامرأة ضاربة [illegible] بصفة
لامرأة لا لابيه وخبر عن هند اعرابا وان كان في المعنى انما هو [illegible] الشفعة [illegible]
دافعا عن [illegible] الدافع الى آخره ولو اعرب نائبا عن الرفع لكان [illegible] بالشفعة الرفع
التي كالبدر ادفعها وهذا تركيب [illegible] بالرفع وهو
يجوز في ذلك محذوران من جهة العربية احدهما انه [illegible] باعتبار كونه عاملا
في الرفع حقها التقديم عليه وهذان امران [illegible] عمدة العامل
والمعمول لكونهما [illegible] تقرر في العربية فلما [illegible] قبل العمل
حتى يصح عمله فلا يصح ان تعمل الفاعلية في مواضع مخصوصة [illegible] وذلك [illegible]
والله سبحانه وتعالى اعلم.

كشف الغمه عن الجمه [illegible] جلال الدين السيوطي عفى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم. سأل سائل عن الجهمة في ابي جهم بن الحرث: ان جهمة هل تقرأ مجرورة بالكسرة او بالفتحة وذلك ان
قارئا قرأه بالكسر فرده عليه راد وقال انما تقرأ بالفتحة لانه غير منصرف فيحتاج الى الالف واللام ليجر غير المنصرف
بالكسر فقال له ليست هذه اداة من نفس الكلمة وليست المعرفة **والجواب** انه يقرأ بالكسر لا يجوز الا ذلك
وبيان ذلك بمسائل الاولى قال النحاة يجر غير المنصرف بالكسر اذا دخلته ال سواء كانت معرفة كقوله تعالى وانتم
عاكفون في المساجد او موصولة كالاعمى والاصم او للمح كالنعمان او زائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل واما منقول والمنقول اما من اسم عين كاسد وثور وذيب ونعمان واما من مصدر
كفضل وزيد وسعود واما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمنصور ومسعود او صفة مشبهة كحسن
وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لمح فيه الاصل دخلته الاداة وان لم يلمح لم تدخله قال في الالفية وبعض
الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا . . . كالفضل والحرث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان
الثالثة الجهمة علم منقول لانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع فان قدر نقله من الاول فهو منقول من اسم
عين كاسد وليث وثور وذيب وان قدر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين فعلى كل تقدير
اللام فيه للمح فاذا قرنت بجر بالكسر جزما من غير مرية [illegible] لا يعرف في الالفاظ مطلقا اسم [illegible]
من الكلمة الا لفظ الجلالة على رأي القولين فيه وما عداه فلا تكون ال فيه من قسم ما قال النحاة انها معرفة او للمح او
موصولة او زائدة فهي طارئة عليه قطعا ويوجب جر غير المنصرف جزما. والحمد لله رب العالمين

تمت الاشباه والنظائر النحوية ونقلت من نسخة نقلت من خط المؤلف
رحمه الله تعالى وكتبه لنفسه بيده الفانية اقل عبيد الله واضعفهم واحقرهم واحوجهم الى رحمة الله ومغفرته
علي بن علي بن رمضان العبادي الازهري غفر الله تعالى له ولوالديه ولمالكه ولجميع المسلمين وذلك ثاني عشر رمضان سنة
٩٦٣

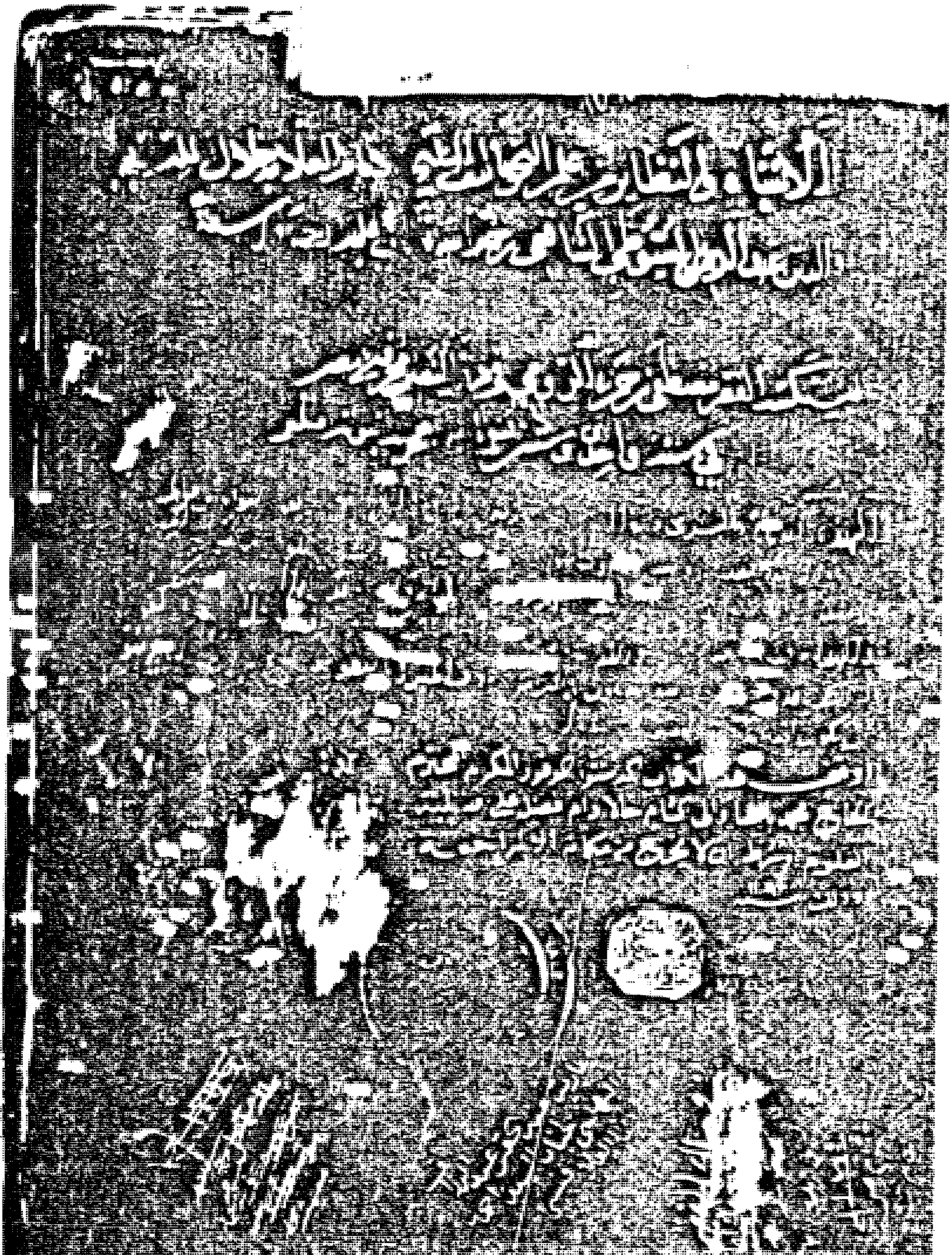
الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة
الأزهر رقم ٧٧٢



١١٠٥٩

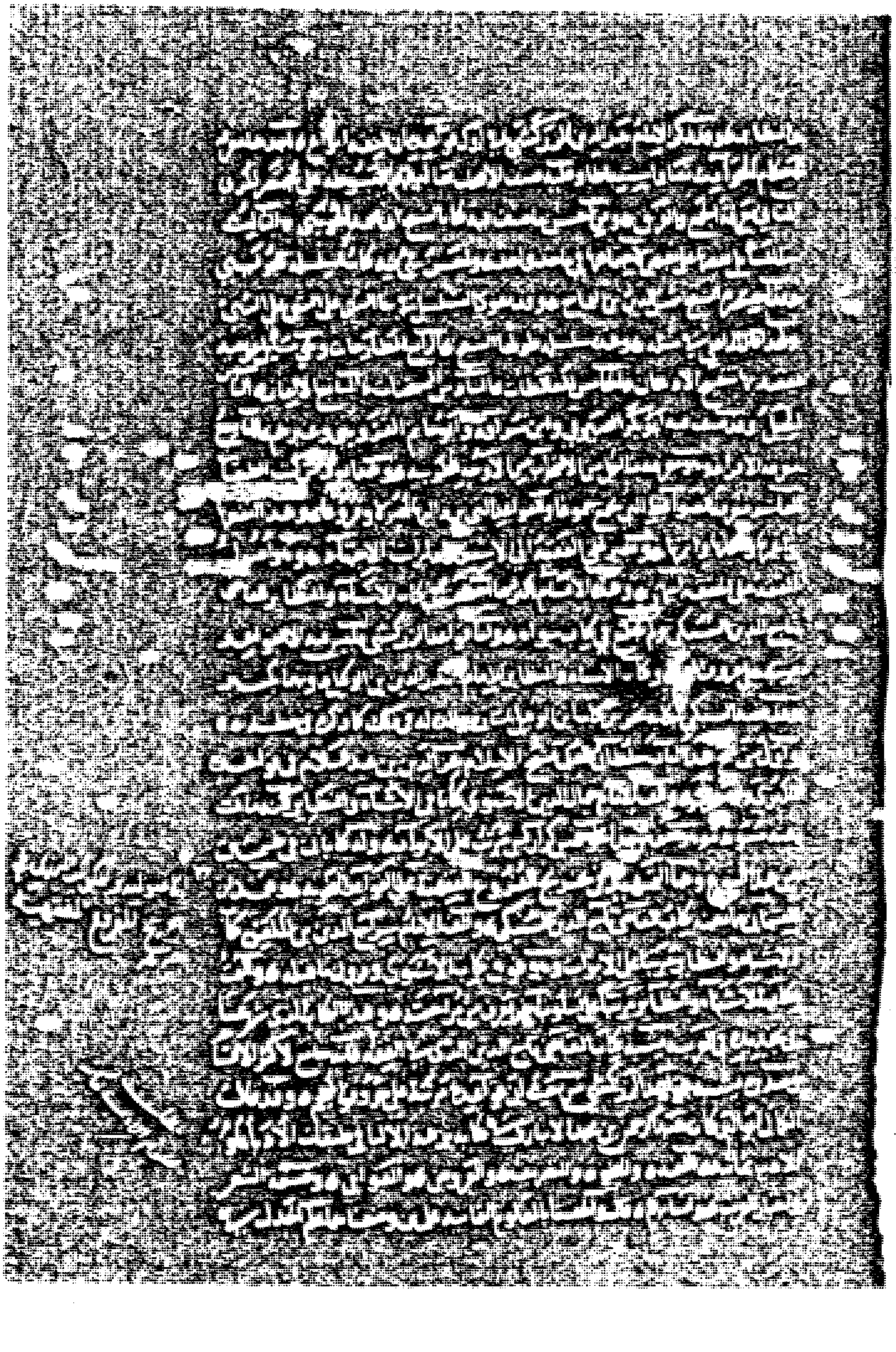
٥٠٥٩

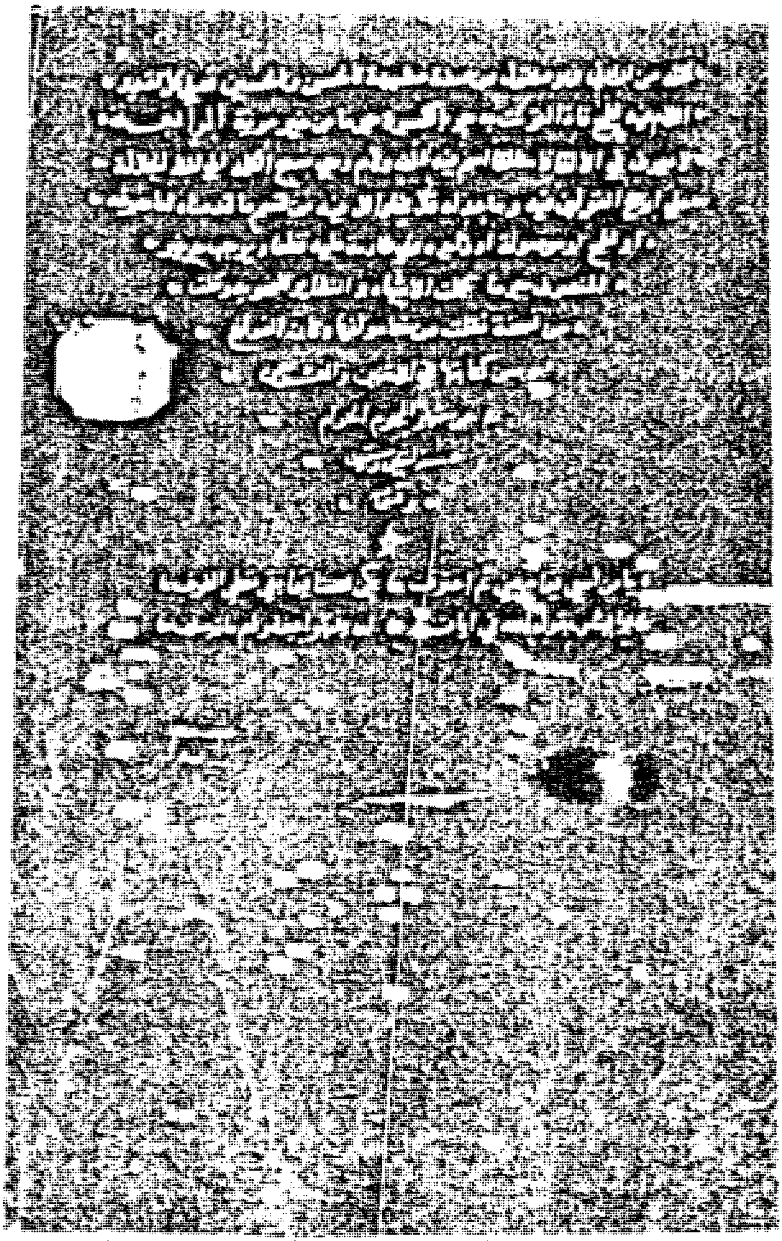
١٩٦٠



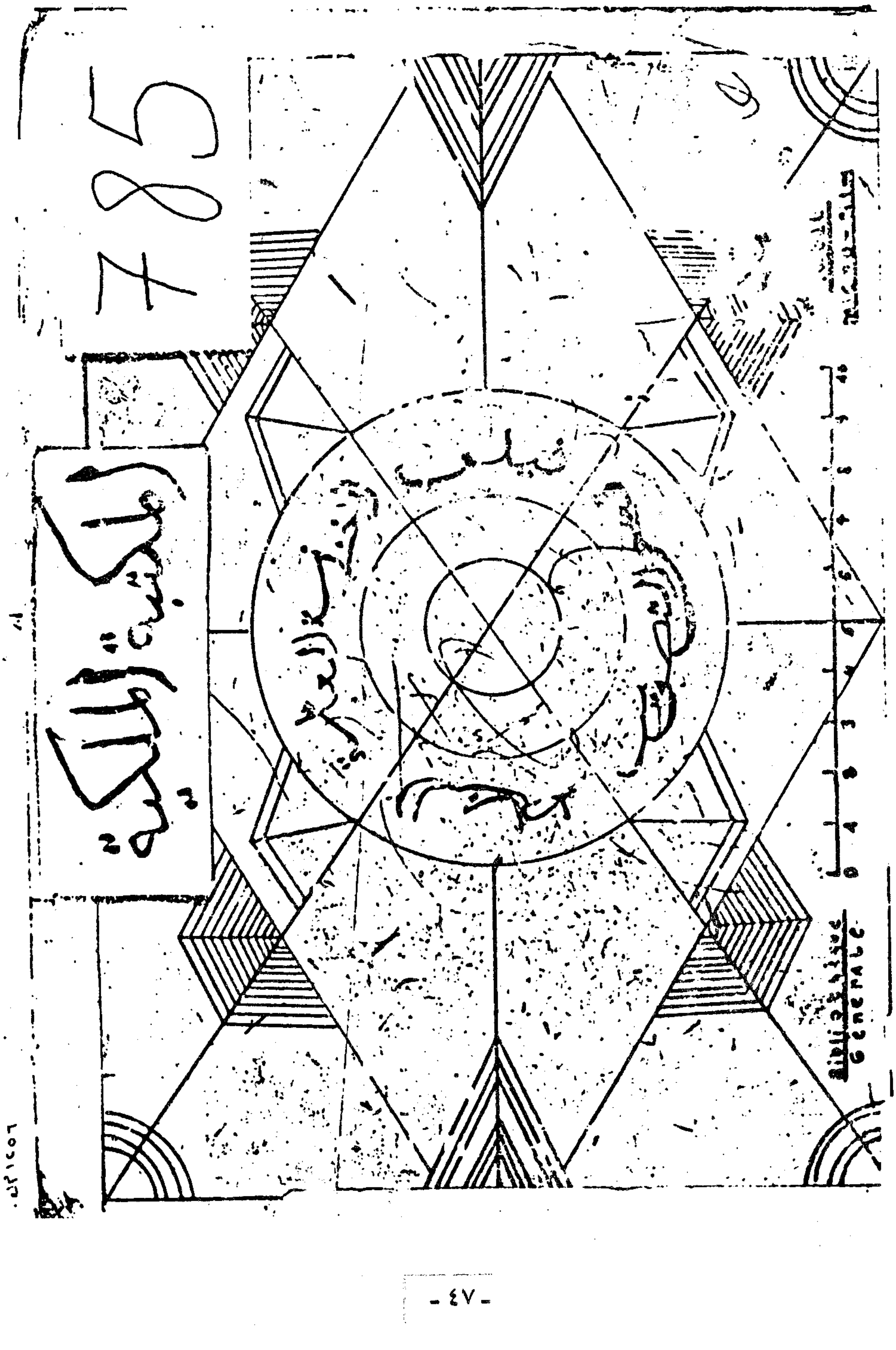
غلاف نسخة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم





الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية


785
BIBLIOTHEQUE GENERALE

بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظائر المتعالي المتفضل بغفران الكبائر والصغائر
ومن لا شريك له المتعالي بذاته [illegible] والحمد لله الكريم الذي لطفه سبحانه هو خير دعاه باشرف
عباده ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام على رسوله محمد
جميع الفضائل والمفاخر المذكور [illegible] بلا شك في الاسماء ودلائل والنعوت والمآثر
الاماثل وصحبه النجوم الزواهر وبعد فلما كانت معرفة فنون العربية على اختلاف انواعها
ومعرفة اخبار [illegible] لطالما اسهرت [illegible] [illegible] تبعتها
فيما بين [illegible] [illegible] ولم ازل من زمن [illegible]
واسعى ان احصل [illegible] منها [illegible] حيث [illegible] منها على الجم الغفير [illegible] مطالعة وتأملا بحيث لم [illegible] سوى النزر اليسير والفت فيها الكتب المطولة والمختصرة [illegible] 725
ما بين [illegible] واعتنيت باخبار [illegible] وتراجمهم واخبار [illegible] معالمهم
وما انفرد به [illegible] منهم من المذاهب والاقوال [illegible] وما وقع لهم مع نظرائهم
[illegible] من [illegible] ومحاورات ومجالسات ومذاكرات [illegible]
ومراسلات ومعاياة [illegible] وفوائد [illegible] وغرائب وتقاسيم [illegible]
شوارد حتى اجتمع [illegible] جملة [illegible]
كتاب [illegible] مثله وديوان [illegible] على شكله [illegible]
في الاشباه والنظائر وخرجت عليها الفروع [illegible] [illegible]
[illegible] جملا عربية [illegible] من النوادر العربية [illegible]
المقصود منه [illegible]
[illegible] انا لله وانا اليه راجعون [illegible]

[illegible]

في العود إن شاء الله تعالى إلى الحجر وعزمنا على تحريره طالبا من الله سبحانه المعونة بمواهب من المهمات نقتصر
(و) واعلم أن العلماء لهم تآليف في ذلك الكتاب والأكثر المختصر أن اشتغل بالعربية مثل الفقه فيما صنفه
المتأخرون فيه والفنون كتاب الأشباه والنظائر وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشي في أول قواعده أن الفقه
أنواع أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة
على مختصر المزني الثاني معرفة الجمع والفرق ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد الجويني
الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد ومن أحسن شيء فيه كتاب السلسلة
للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء ولهذا
قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طويلة الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة
يقصد بها تنقيح الأذهان الخامس المغالطات السادس الممتحنات السابع الألغاز
الثامن الحيل وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم القزويني وغيرهم التاسع
معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشر
معرفة الضوابط التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا وهذا أنفعها وأعمها
وأكملها وأتمها وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة
انتهى وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي
ما يجتمع في كتاب سواه ونحا قواعد الزركشي فيسر فيه الأنواع مرتبة على حروف المعجم وكتاب
الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين ابن الوكيل خلافه والدته له في ذلك انما بكثير وقد فصل ... لم
بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بالتحرير والدته له في ذلك كما ذكر في خطبته وأول من فتح هذا الباب
سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام في قواعده الكبرى والصغرى والعلامة الإمام جمال الدين
الإسنوي كتابا في الأشباه والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب
على الأبواب وله كتاب رابع فيه من هذا النوع ومما يتميز به تخريج الفروع الفقهية على القواعد
الأصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية ومن أنفع ما
تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي والعلامة سراج الدين ابن الملقن كتاب الأشباه والنظائر
مرتبا على الأبواب وهو موجود كتاب الإسنوي مع ما قبله والأحسن كتاب الأشباه والنظائر مرتبا

والإمام ابن الوكيل

أفعل المفضل والمفضل عليه بالحقيقة والجواب أن وضعه عن لم يكن لا يجوز أن تقول هذا البسر أطيب منه عنبا لأن وضع هذا البناء لتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين وإنما جوزت هذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسر الطيب منه عنب فيكون على التقدير أما هذا فهو البسر الذي الطيب منه عنب والمعنى العنب الطيب منه ولو قلت هذا البسر الطيب عنب لا تضمنه ما وانكشف معناها والله أعلم

مسألة سئلت عن إعراب تركيب وقع في بعض كتب الحنفية وهو نقض الشفعة في أبعد عمرتها الربع الذي البدر الشارح أعرب أبعد هنا حالا على ما هو الظاهر الجواب الوجه إعرابه حالا من النائب من الفاعل وهو الشفعة لا من الربع الذي هو فاعل أبعد فهو فاعل بالذي ذكره الشارح من كونه حالا منه إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب ونفس المعنى يتسمح فيه من غير مراعاة ما تقتضيه الصناعة الإعرابية والذي تقتضيه الصناعة فيما هو كونه حالا من الشفعة وإن كان بالمعنى موصفة للربع فهو حال سببية جارية على غير من هي له كالصفة المشبهة والخبر الذي هو كقولنا هي هند أبوها عمرا فقد رجحنا عن أبوها الطاهر بمراد كان المعنى ليس نفي عن الصفة مررت بهند القائم أبوها عمر وأوقف أبوها عن هبة لامرأة أبيها ولا على أبيها وإن كان المعنى إنما هو للأب وتجعل يبطل بالشفعة حال كونها أبعد عمرها الربع أو أصلحوا ولو أعرب حالا من الربع لكان فيه الاختلاف وحينئذ يصير التركيب تبطل بالشفعة الربع الذي أبعد عمره فلو كان تركيبا مختلفا غير ملتئم والعجب أن هذا إن جعل حالا من الربع وهو ما قيل به من جهة العربية أحسن منه باعتبار كونه حالا منه ففيه الاختلاف وباعتبار كونه عاملا وأما من جهة التفريع عليه وهذا الذي فناس لك أن أبعد جاء وهو واقع إنما يسوغ عمله الفاعلية والمفعولية كونه حالا كالمقرر في العربية إنما يجيء في مواضع مخصوصة منها كونه حالا فلا بد أن يكون حالا قبل الفعل حتى يصح عمله فلا يصح أن تعمل أيها علية في مواضع مخصوصة حالا من الفاعل لأنه وهو حالا بالإجماع والله أعلم

كمل لا يشبع الغمة من القصة لمولانا كتاب الشيخ الإمام
العلامة المجتهد جلال الدين السيوطي الشافعي
تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته ونفعنا
بعلومه آمين

785

665

بسم الله الرحمن الرحيم سأل سائل عن الصفة والجمع من الجملة من الصفة هل يقرأ مجرورا
بالكسرة أو بالفتحة وذكر أنه قرأه بالكسرة فرد عليه راد وقال الصواب بالفتحة لأنه غير منصرف فقال له
لأنه والإضافة توجب جر غير المنصرف بالكسرة فقال له ليست هي صفة إنما هي من نعت الكلمة وليست
الإضافة والجواب أنه يقرأ بالكسرة لا يجوز إلا ذلك ويجوز ذلك بمسائل الأولى قال النحاة يجب جر
غير المنصرف بالكسرة إذا دخلته أل سواء كانت حرفية كقوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد أو موصولة
كالأعمى والأصم أو للمح كالنعمان أو زائدة كقول الشاعر رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
الثانية قال النحاة العلم إما مرتجل وإما منقول والمنقول إما من اسم عين كجابر وثور ودينار
وإما مصدر كفضل وزيد وسعد وإما من صفة اسم فاعل كحارث وطالب أو اسم مفعول كمنصور ومسعود
أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كصبار ... دخلته أل ... وإن لم
لم توصل فالأعلام ... بعض الأعلام عليه دخلت للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان
فذكر ذا وحذفه سيان الثالثة الصفة ... منقول ... الأسد للرجل الشجاع ...
فمن نقله من الأول فهو منقول من اسم عين كأسد وليث وثور ودينار وإن قيل نقله من الثاني فهو منقول
من صفة مشبهة كالحسن والحسين على كل تقدير إلا فيه للمح وإذا ثبت ... بالكسرة جر ... لمن
غير مرية الرابعة لا يجوز إلا ... فيه ... الكلمة ...
على ... بين ... ما ... أو ...
... غير المنصرف من ... والله أعلم بالصواب
وإليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

بتاريخ أواسط شهر الله جمادى الأولى عام سبع وتسعين وتسعمائة
عرفنا الله خيره ووقانا ضيره على يد ...
... غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ...
اللهم ...
... رحمه الله ...
بفضله والحمد لله رب العالمين


BRITISH MUSEUM

DEPARTMENT OPB & I MSS

CATALOGUE OR 6526 ORDER SCH 6704

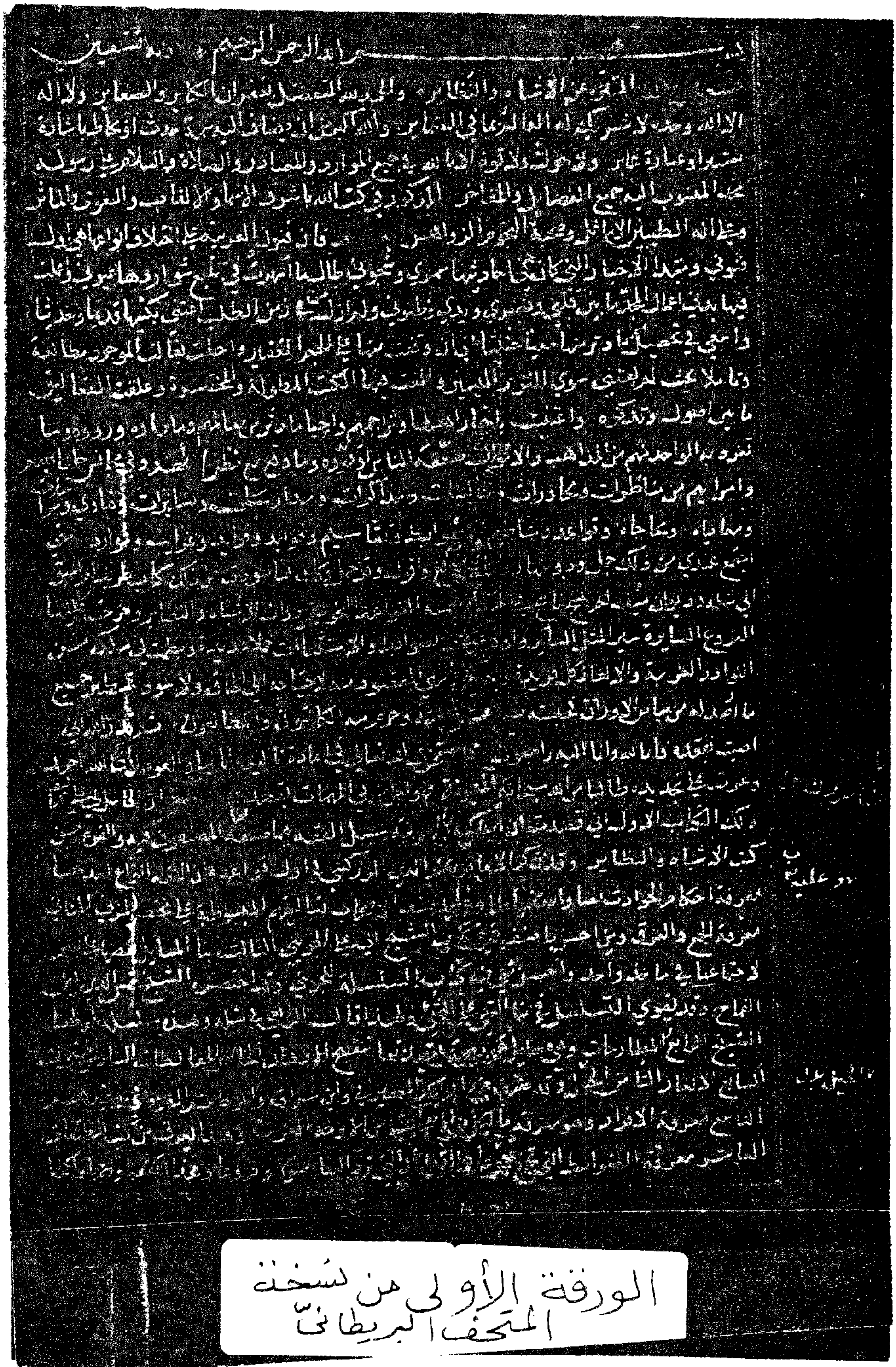
AUTHOR

TITLE JALAL AL-DIN AL-SUYUTI KITAB AL-ASHBAH WAL NAZAIR

PLACE & DATE OF ORIGIN

INCHES

BRITISH MUSEUM PHOTOGRAPHIC SERVICE LONDON



الورقة الأولى من نسخة المتحف البريطاني

واما بعد ... [illegible] ... الاستمداد لمراتب الاجتهاد ... [illegible]

... في كتاب الاشباه والنظائر للشافعي تاج الدين السبكي ... [illegible]

... [illegible] ... الاشباه والنظائر للامام صدر الدين بن الوكيل ... [illegible]

[illegible]

... الامام عز الدين بن عبد السلام في قواعده ... [illegible]

... جمال الدين الاسنوي ... الاشباه والنظائر ... [illegible]

... [illegible] ... الفروع ... القواعد ... [illegible]

... كتاب القاضي تاج الدين السبكي ... الامام صدر الدين ... [illegible]

كتاب الاشباه والنظائر ... [illegible]

[illegible]

وليتبه المتعلم [illegible] إلا [illegible] إلا أنا [illegible]

[illegible] ولكن [illegible]

[illegible]

[illegible]

قبل وجود الشرط وذلك باطل إجماعاً والله أعلم

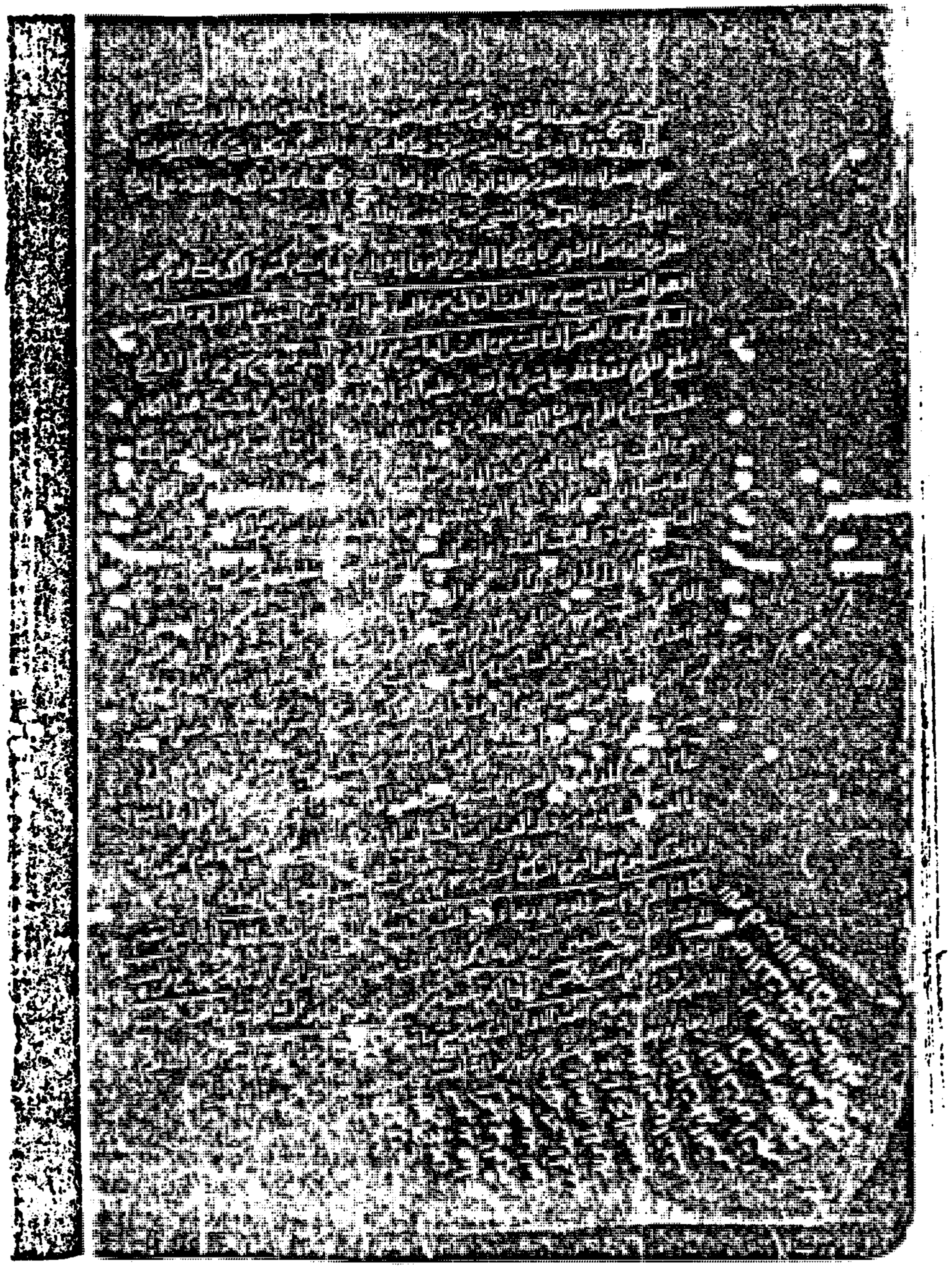
تمت الرسالة [illegible]

للمولى شيخ الإسلام

جلال الدين السيوطي



الورقة الأخيرة من نسخة المتحف البريطاني



تاريخ كتابة نسخة المتحف البريطاني

الجزء الاول من كتاب
الاشباه والنظاير
في النحو تاليف
الجلال السيوطي
رضي الله
عنه
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الله المنزه عن الاشباه والنظائر، والحمد لله المتفضل بغفران
الكبائر والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في
الضمائر، والله اكبر من ان يضاف اليه سمة حدث او يحاط باشارة
مشير او عبارة عابر، ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر،
والصلاة والسلام على رسوله محمد المنسوب اليه مجموع الفضائل و
المفاخر المذكور في كتب الله باشرف الاسماء والالقاب والنعوت
والمآثر، وعلى آله الطيبين الاماثل وصحبه النجوم الزواهر، اما بعد
فان فنون العربية على اختلاف انواعها لما كانت اول فنوني ومبتدأ
الاخبار التي كان في احاديثها سمري وشجوني طالما اسهرت في تتبع
شواردها عيوني، واعملت فيها بدني اعمال الجهد ما بين قلبي
ويدي وبصري وظنوني، ولم ازل من زمن الطلب اعتني بكتبها
قديما وحديثا، واسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا، الى ان وقفت
منها على الجم الغفير، واحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث
لم يفتني سوى النزر اليسير، والفت فيها الكتب المطولة و
المختصرة، وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة، واعتنيت
باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما درس من معالمهم وما رووه
واوردوه، وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه
الناس او قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم و
امرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات
ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجات وقواعد
ومفاهيم وضوابط وتقاسيم وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد
حتى اجتمع عندي من ذلك جمل رزما لا ابالغ واقول وقر جمل

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأزهر

وكان من جملة المسودات من ذلك كتاب ظريف لم اسبق الى مثله وديوان
منيف لم ينسج ناسج على شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الاشباه و
النظائر وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر وجمعت فيه
من الضوابط والمستثنيات جملا عويصة ونظمت في سلكه من النوادر
الغريبة والالغاز كل فريدة ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى
الحاق ولا سودت بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق فحبسته
بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ثم قدر الله اني
اصبت بفقده فانا لله وانا اليه راجعون فاستخرت الله تعالى
في اعادة تاليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد وعزمت
على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهمات
يقصد واعلم ان الذي حملني على تاليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت
ان اسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتاخرون فيه والفوه
من كتب الاشباه والنظائر وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي
في اول قواعده ان الفقه انواع احدها معرفة الحوادث نصا و
استنباطا وعليه صنف الاصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني
الثاني معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ
ابي محمد الجويني الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في ماخذ
واحد واحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ
شمس الدين بن القماح وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء
ولهذا قال الرافعي في مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع
المطارحات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الاذهان الخامس
المغالطات السادس الممتحنات السابع الالغاز الثامن الحيل وقد
صنف فيه وقد صنف فيه ابو بكر الصيرفي وابن سراقة وابو حاتم القزويني

المقصور قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء باب التصريف مسئلة الزائد لوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها عاملة لجميع الحروف ففرقوا بينهما في الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن فكيف زيادتها فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن انتهى النصف الاول من الاشباه والنظائر النحوية ويتلوه النصف الثاني الطراز في الالغاز والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قد كمل هذه النسخة كتابة بيده الفانية العبد الفقير الى رحمة ربه الجواد عبده جاد ابن يحيى غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة عام الف وثلاثماية من الهجرة النبوية

على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحيه

بلغ مقابله

آمين

الأشباه والنظائر

في النحو

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

[خطبة المؤلف]

بســـم الله الرّحمن الرّحيم

وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلم

سُبْحَان الله المنزّه عن الأشباه والنّظائر ، والحمدُ للهِ المتفضّلِ بِغُفْران الكبائر والصّغائر ، وَلَا إله إلّا الله وَحدَه لا شريكَ لَهُ العالمُ بِما في الضّمائر ، والله أكبر من أَن يُضاف إِليه سِمَةُ حَدَثٍ ، أَو يُحاط بِإشارة مشيرٍ ، أَو عِبارة عابر ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله في جميع الموارِد والمصادِرِ ،

والصّلاة والسّلام على رَسولِهِ محمدٍ المنسوبِ إليه جُموعُ الفضائلِ والمفاخِر ، المذكور في كتب الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب . والنّعوت والمآثر ، وعلى آله الطَّيِّبين الأماثل وصَحْبِهِ النّجوم الزّواهِرِ .

أَمّا بعد ـ فإن الفنون العربيّة على اختلاف أَنواعِهَا هي أوَّلُ فُنونِي ، ومُبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجوني ، طال ما أَسْهرْتُ في تَتَبُّع شواردِها عُيوني ، وأَعملت فيها بدني إعمال المُجِدّ

ما بين قَلْبِي وَبَصِرِي ويَدِي وَظُنوني .

ولم أزل من زمن الطّلب أعتنى بكُتِبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دَثَـرَ منها سعيـاً حثيثاً إلى أن وقفت منهـا على الجَمّ الغَفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأمّلاً بحيث لم يَفُتْنِي منها سـوى النَّزْر اليسيـر ، وألفَت / فيها الكُتُب المـطَّولة والمُخْتصـرَةَ ، [٣]
وَعَلَّقْتُ التّعـاليق ما بين أَصـول وَتَـذْكِـرَة ، وَاعتنْيتُ بِـأخبـار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دَثر من معالمهم ، وَمَا رَوَوْهُ أورَوَّوه(١) ، وما تفرّد به الواحدُ منهم من المذاهب والأقوال ضعّفهُ الناسُ أو قَوُّوه، وَما وَقـع لهم مع نـظائـرهم(٢) ، وفي مجـالس خلفـائهم وأمـرائهم من منـاظـراتٍ ومحـاوراتٍ ، ومجـالسـاتٍ ومـذاكراتٍ ، ومـداراسـات ومسايرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومُعَاياة(٣) ومحاجاة(٤) ، وقواعـدَ ومناظيم ، وضوابِطَ وتَقَاسِيم(٥) ، وَفَوائِد وفرائدِ ، وغرائَبِ وشَوارِد ،

(١) يقـال : روّاه الشعر تـروية ، وأرواه أيضـاً : حمله على روايته . وفي ت فقط : « وما رأوه » موضع « ما رووه » .

(٢) في ت فقط سقطت كلمة : « لهم » . وفي هـ فقط « من نظرائهم » مكان « مع نظائرهم » .

(٣) في كتب اللغة : المعاياة : أن تأتي بشيء لا يهتدى له .

(٤) في اللسان : «حجا» : حاجيته محاجاة : فاطنته فحجوته . وقال الأزهريّ : حاجيته فحجوته : إذا ألقيت عليه كلمة مُحْجِية ، مخالفة المعنى للفظ .

(٥) وفي ط فقط : « ومـطارحات » مـوضـع : « محـاجـاة » . وفي « م » : ومفاهيم » مكان « وتقاسيم » .

حتى اجتمع عندي من ذلك جُمَلٌ ، ودوّنْتُها رِزَماً [١] ، لَا أبالِغُ وَأَقولِ : وقْر[٢] جَمَل .

وكانَ مِمَّا سَوَّدْتُ من ذلك كتابٌ ظريفٌ[٣] ، لم أُسبَق إلى مثله ، وديوانٌ مُنِيفٌ ، لم يَنْسُج[٤] ناسجٌ على شَكْلِهِ ، ضَمَّنْتُهُ القواعِدَ النّحوية ذواتِ الأشباهِ ، والنَّظائر ، وخرَّجت عليها الفروع السّائرَّة سَيْر المثل السّائر .

وأَودعته من الضّوابط والاستثناءات جُمَلاً عديدة ، ونظمت في سِلْكه من النوادر الغريبة والألغاز كُلّ فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سُوّد بتسطير جميع ما أرْصدُهُ له من بياض الأوراق ، فحبَسْتُه بِضْعَ عشرة سنة ، وحُرِم منه الكاتِبون والمطالِعون ، ثُمَّ قَدّر اللهُ أنّي أُصبت بفقده ،فإنا لله وإنا إليه راجعون ، فاستخرْتُ الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ، والعْودُ ـ إنْ شاء الله تعالى ـ أَحمدُ ، وعزمت على تجديده طالِباً من الله سبحانه وتعالى المعونةَ فهو أجلّ مَنْ في المُهِمّات يُقْصَد .

---

(١) في اللسان : « رزم » : الرِّزمةُ من الثياب : ما شدّ في ثوب واحد . ورزم الشيء برزِمُهُ ، ويرزُمُهُ ، ورزّمه: جمعه في ثوب .

(٢) الوِقْر بالكسر : الحِمْل . وبالفتح : الثّقل في الأذن . وأكثر ما يستعمل الوقر بالكسر في حمل البغل والحمار ، والوَسْق في حمل البعير .

(٣) في النسخة « هـ » : « كتاب ظريفاً » تحريف واضح .

(٤) نسج الثوب من باب : ضرب ونصر .

واعلم أن السَبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول : أنّي قصدت أن أَسْلُك بالعربيّة سِبيل الفِقْه فيما صنّفه المتأخرون فيه ، وَالّفوه من كتب الأشباه والنظائر .

وقد ذكر الإمام بدر الـدّين الزّركشيّ[١] في أول قـواعده : أَنّ الفقه أنواع :

أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصًّا واستنباطاً. وعليه صنّف الأصحابُ تعاليقَهم المبسوطة على مختصر المُزِني / [٤]

الثّاني : معرفة الجَمْعَ والفَرْق . ومن أحسن ماصُنِّف فيه : كتابُ الشّيخ أبي محمد الجُوَيْنِي[٢] .

الثالث ـ بناءُ المسائل بعضها على بعض لاجْتماعها في مَأْخَذٍ واحـد . وأحسن شَيء فيه كتـاب السّلسلة للجُوَينيّ . وقـد اختصره الشيخ شمس الدين بن القمّاح ، وقد يَقْوى التَّسلسُلُ في بناء الشّيء على الشّيء ولهذا قال الرافعيّ في[٣] مثله : وهذه سِلْسلة طَـوّلها الشيخ .

(١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ، بن بهاء الزركشي. ولد بالقاهرة ٧٤٥هـ. وتـوفـي بمـصـر في رجب ٧٩٤ هـ ومن أشهر مؤلفاته كتابه المشهور : « البرهان في علوم القرآن » وقد حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، وكتب له ترجمة وافية .

(٢) في ت فقط : « أبي علي الجويني » مكان « أبي محمد » .

(٣) في ط فقط : « قال الرافعي مثله » بسقوط . « فى » تحريف .

الرابع : المطارحات ، وهي مسائلُ عويصةٌ يُقْصَدُ بها تَنقيح الأذهان .

الخامس : المغالطات .

السادس : المُمْتَحِنَات .

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل .

وقد صنّف فيه أبو بكر الصّيرفيّ وابن سُراقة ، وأبو حاتم القَزْوِيني وغيرُهم .

التاسع : معرفة الإفراد ، وهو معرفة ما لكلٍّ من الأصحاب من الأوجُه الغريبة.وهذا يُعْرف من كتب الطّبقات .

العاشر : معرفة الضّوابط التي تَجْمعُ جُموعاً، والقواعدِ التي تُرَدُّ(١) إليها أصولاً وفروعاً . وهذا أنفعُها وأعمُّها،وأكمَلُها وَأَتَمّها ، وبه يَرتَقِي الفقيهُ إلى الاستعدادِ لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب (الأشباه والنّظائر) للقاضي تاج الدِّين السُّبكيِّ ، ولم تجتمع في كتابٍ سواه .

---

(١) في ط فقط : « ترد أكثرها » بزيادة : « أكثرها » .

وأما (قواعد الزّركشيّ) فليس فيه إلاّ القَواعد مرتّبةً على حُروف المُعْجم .

وكتاب « الأشباه والنّظائر » للإمام صدر الدِّين بن الوكيل دُونَهما بكثير . وقد قصد السّبكي بكتابه تحريرَ كِتابِ ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خُطْبته .

وَأوَّلَ مَن فتح هذا البابَ سلطانُ العلماءِ شيخُ الإسلام عِزُّ الدِّين ابن عبد السّلام في : « قواعده الكبرى» و « الصّغرى » .

وألّف الإمام جمال الدِّين الإسنويّ كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه [٥] مات عنه مُسَوَّدَةً وهو صغير جدًّا نحو / خمس كراريس، مرتَّبٌ على الأبواب . وله كتابان في قِسمين من هذا النوّع وهما : « التمهيد في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد الأصوليَّة » ، و « الكوكب الدّريُّ »[١] في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد النّحوية » ، وهذان القِسمان مما تَضَمنَّه كتاب القاضي تاج الدين السّبكيّ .

وألّف الإمامُ سراجُ الدِّين بنُ المُلَقّن كتابَ « الأشباه والنّظائر » مُرتّباً على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنويّ ، وَدُونَ مَا قبلَهُ .

وألّفت كِتاب « الأشباهِ والنّظائر » مرتَّباً على أسلوب آخرَ يُعْرف من مراجعته .

---

(١) في ت فقط : « الكواكب الدريّة » .

وهذا الكتابُ الذي شَرَعْنا في تجديده في العربيّةِ يُشْبه كتابَ القاضي تاج الدين الّذي في الفقه ، فإنّه جامعٌ لأكثر الأقسام[١] وَصَدْرُه[٢] يُشْبه كتاب الزّركشي من حيثُ إن قواعدَهُ مُرَتَّبةٌ على حروف المُعْجَم .

وقد قال الكمال أبو البركات[٣] عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ في كتابه : « نُزْهة الألبّاء في طبقات الأُدباء » : علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وَصنْعة الشّعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم .

قال : وألحقنا بالعلوم الثّمانية علمين وضعناهما ، عِلْمَ الجَدَل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فَيُعْرف به القياسُ وتركيبُه وأقْسامُهُ من قياسِ العِلّة وقِياسِ الشَّبَه ، وقياسِ الطّرْدِ إلى غير ذلك على حَدّ أصول الفقه ، فإنَّ بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأنّ النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقال الزّركشِيّ في أوّل قواعده ، كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثة : عِلْمٌ نَضَج ومااحترق ،وهو علم النّحو والأصول ، وعِلْمٌ

(١) في ت فقط : « لأكثر الأقسام والمذاهب » .

(٢) كلمة « وصدره » سقطت من ت .

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوّي .

توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . وفي ت : « عز الدين » مكان « عبد الرحمن » . انظر : البغية ٢/ ٨٦ ، ٨٨ .

لا نَضَجَ ولا احْتَرَقَ ،وهو علم البيان والتّفسير ، وعِلْمٌ نَضَج واحْترق وهو عِلْم الفِقْه والحديث . انتهى .

وهذا الكتاب مشتملٌ ـ بحمد الله ـ على سبعة فنون :

الأوّل : فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيّات والفروع . وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه .

وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتّتبّع والتّحقيق ، وأشبعت القول فيه ، وأوردت في ضِمْن كل قاعدةٍ ما لِأئِمَّة العربيّة فيها من مقالٍ
[٦] وتحرير ، وتنكيت وتهذيب ، واعتراض وانتقاد / وجواب وإيراد . وطرّزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النّبوية ، والأبيات الشّعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المرويّة ، وحشوتُها بالفوائد ، ونظمت في سِلْكها فرائد[١] القلائد .

الثاني : فن الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات : وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كلّ ضابط ببابه . وهذا هو أحد الفروق بين الضّابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبوابٍ شتّى ،

---

(١) في ط فقط : « فوائد » بالواو ، تحريف .

وفرائد القلائد : جمع فريد ، وهو الّشذرُ يفصل بين اللؤلؤ والذهب . انظر القاموس .

والضّابط يجمع(١) فروع ضابطٍ واحد .

وقد تختصّ القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أَمراً كُليًّا منطبقاً على جُزئياته ، وهو الذي يعبرّون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفنّ لا في الفنّ الأول . وقد يدخل في الفنّ الأول قليلٌ من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده،لاقتضاء الحال ذلك .

الثّالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض : وقد ألّفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مُسمًّى « بالسّلسلة » كما سمّى الجُوَينّي تأليفه في الفقْه بذلك . وألّف الزّركشِيّ كتاباً في الأصول كذلك ، وسمّاه « سلاسل الذهب » .

الرّابع : فنّ الجمْع والفرْق - .

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجي ، والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلّها في فنٍّ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسنوي في أول ألغازه .

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات،والمذاكرات والمراجعات،والمحاورات والفتاوي ، والواقعات والمراسلات ، والمكاتبات .

السابع : فنّ الإفراد والغرائب ، وقد أفردت كل فنّ بخطبة

---

(١) في ط : « تجمع » بالتاء ، تحريف .

وَتَسْمية ليكونَ كل فن من السّبعة تأليفاً مفرداً . ومجموع السّبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » فَدُونَك[١] مُؤلّفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحُول الرِّجال . وإلى الله سبحانه الضراعة ، أن يُيَسّر لي فيه نيةً صحيحةً ، وأن يمنّ فيه بالتّوفيق للإخلاص ولا يَضِيع ما بذلتُهُ فيه من تعب الجَسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيبُ راجِيه ولا يردّ داعِيه .

[٧] نشأة النحو

قال أبو القاسم الزّجاجيّ[٢] في (أماليه) : حدّثنا أبو جعفر محمّد بن رُسْتم الطّبري ، قال : حَدّثنا أبو حاتم السّجَسْتاني : حدثني يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميّ : حدثنا سعيدُ بن مُسْلِم[٣] الباهِلّي : حدثنا : أبي عن جَدّي عن أبي الأسود الدؤلي ، قال : دخلت على عليّ بْن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مُطْرِقاً متفكِّراً ! فقلت : فِيمَ تُفكّر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنّي سمعت ببلدكم هذا لَحْناً ، فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربيّة ، فقلت : إنْ فعلت هذا أَحْيَيْتَنَا ، وَبَقِيَتْ فينا هذه اللّغة ، ثم أتيته بعد ثلاث ، فألقى إلى

(١) في ط فقط : « فدونكه » .

(٢) هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجيّ ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج .
توفي بطبرّية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة . وقيل : في ذي الحجّة . منها . وقيل : في رمضان سنة أربعين.وانظر البغية ٢ /٧٧ .

(٣) في ط فقط : « بن سالم » .

صحيفةً فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم : « الكلامُ كُلّهُ = اسمٌ وفعلٌ وحرْفٌ ، فالاسم : ما أنبأ عن المُسمّى ، والفعل : ما أَنْبَأ عن حركة المسمّى ، والحرفِ : ما أنبأ عن معنًى ليس باسمٍ ولا فِعْلٍ ، ثم قال : تَتَبَّعْهُ،وزِدْ فيه ما وقع لك .

وَاعلَم يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهرٌ ، ومضمرٌ وشَيءٌ ، ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ ، وإنّما تتفاضَلُ العلماءُ في معرفة ما ليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ .

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وَعَرَضْتُها عليه ، فكان من ذلك حروفُ النّصب فذكرت منها : إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأن ، ولم أذكر : لكنّ فقال لي : لِمَ تَرَكْتَها ؟ فقلت : لم أحسبْها منها ، فقال : بل هي منها فزِدْها فيها .

قال ابن عساكر في (تاريخه) : كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النّحْويّ المعروف بابن المكبرِّيّ[١] ، يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدُّؤليّ التي ألقاها عليه الإمام عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وكان كثيراً ما يَعِدُ بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العبّاس أحمد بن منصور المالكيّ،وكتبها عنه،وسمعها منه في سنةِ

(١) في هـ فقط : « المكتري » بالتاء ، تحريف .

وابن المكبّريّ : هو إبراهيم بن عقيل بن جيش بن محمد أبو إسحاق القرشي . وانظر قصة توثيقه في البغية . ٤١٩/١ .

ستٍ وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركّب عليها إسناداً لا حقيقة له .
وصورته = قال أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل : حدّثني أبو طالب عُبيد الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حدّثني يحيى بن أبي بكير الكِرْمانيّ : حدّثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : وحدّثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمّه عن عبيد الله بن أبي رافع : أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على عليٍّ رضي الله
[٨] / عنه،وذكر التّعليقة.فلما وقفتُ على ذلك بيّنت لأبي العبّاس أحمد بن منصور أن يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمانٍ ومائتين ، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسِه وبين يحيى بن بكير رجلًا واحداً.وهذه التي سمّاها : « التّعليقة » هي في أوّل « أمالي الزّجاجِيّ » نحـوٌ من عشرة أسطر،فجعلها إبراهيم قريباً من عشرة أوراقٍ . انتهى .

حرف الهمزة

فن القواعد والأصول العامّة

وهو الفنّ الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمّى « بالمصاعد العلِيّة في القواعد النحوّية » .

حَرْفُ الهمــزة

[الإتْباع]

(الإتباع) هو أنواع : فمنه إتباع حركةِ آخر الكلمـة المعربـة لحركة أوّل الكلمة بعدها كقراءة من قـرأ : (الحمدِ لله)[١] بكسر الدّالِ إتباعاً لكسر اللاّم .

وإتباع حركة أوّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلهـا كقراءة مَنْ

(١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١/١٨ : « وهي أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب .

قرأ : « الحمدُ لُلّه »[١] بضَمّ اللاّم إتباعاً لحركة الدّال .

وإتباعُ حركةِ الحرف الـذّي قبل آخـر الاسم المعرب لحـركة الإعراب في الآخر وذلك في : « امرىء »و « ابنم » فإنّ الرّاء والنـون يَتْبعان الهمزةَ والميمَ في حركتهما نحو : « إن أمْرُؤٌ هَلَك »[٢] ، « ما كان أبُوكِ امَرَأ سَوْ »[٣] ، « لكلِّ امرِىء مِنْهم »[٤] ، وكذا « ابنم »[٥] ولا ثالث لهما في إتباع العين اللاّم .

وإتباع حركة الفاء اللاّم ، وذلك في : « مَرْءٍ[٦] وَفمٍ » خاصة فإنّ الميم والفاء يَتْبعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّغـات ، فيقال : هذا مُرْءٌ وفُمٌ ، ورأيت مَرْأً وَفَماً ، ونظرت مِرْءٍ وفِمٍ ،

---

(١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .

(٢) النساء / ١٧٤ .

(٣) مريم / ٢٨ .

(٤) عبس / ٣٧ .

(٥) في اللسان : « بنو » ويزاد فيه الميم ، فيقال : هذا بَنُمك ، فإذا زيدت فيه الميم أعرب عن مكانين ومنهم : من يعربه من مكان واحـد ، فيعرب الميم ، لأنهـا صارت آخـر الاسم ، ويدع النـوّن ، مفتـوحـة على كـل حال . . . . وزيادة الميم فيه كما زادوها في : شَدْقَم ، وشَجْعم لنوع من الحيّات .

(٦) في ط فقط: «مرىء» بالياء والهمزة، تحريف.

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يُفَكّ الإدغام فيهما في بعض اللغّات فيقال : عَضَّ[1] ولم يَعَضَّ بالفتح ، وفِرِّ ولم يَفِرِّ بالكسر ، وَرُدُّ ولم يَرُدُّ بالضم / [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتاء حيثُ وُجِدَ شَرْطُه كتَمْرٍ ، وتَمَراتٍ بالفتْح ، وَسِدْرةٍ وَسِدِرات بالكسر ، وغُرْفَةٍ وغُرُفات بالضّم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضّم في : مُنْذُ فإن الذّال ضُمّت إتباعاً لحركة الميم ، ولم يُعتَدّ بالنّون حاجزاً . قال ابن يعيش : «ونظيرهما في ذلك بناء « بَلْهَ » على الفتح إتباعاً لفتحة الباءِ ، ولم يعتد باللّام حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

١ = * لم يَلْدَهُ أَبوانِ*[2]

(١) ماضيه : عَضَضَ ،وعَضِض كسَمِع وَمَنَع .

(٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السّراة أو لعمرو الجنبي نسبة إلى : جنب . والبيت بتمامه :

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوان

وانظر همع الهوامع والدرر رقم ١٢٨ ، ١٠٧٠ .

وفي الدرر ١/ ١٧٤ : الأصل ، يَلِدْهُ ، فسكن اللام للضرورة فالتقى ساكنان ، فحرّك الثاني بالفتح ، لأنه أخفّ .

فتح الدَّالِ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللّام . .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدُ ، قال ابن يعيش :«من قال : لُدُ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضَّم الضَّمّ بعد حذْف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والغين في قولهم : مِنْخِر[١] ، ومِنْتِن،ومِغِيرة ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُنْتُن بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرةالتاء،إذ النّون لخفائها ، وكونها غُنّة في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين .

وقالوا : كلّ فِعل على فَعِل بكسر العين ، وعينُهُ حرف حَلْقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو نِعِم وَبِئِس .

ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُرِنتْ معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو حركتها لحركتها كذلك . قال أبن دُريد في « الجَمهرة » : تقول: «ما سمعت له جَرْساً[٢] ، إذا أَفَرْدت ، فإذا قُلْتَ : ما سمعتُ له حِسًّا ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإتباع .

---

(١) في القاموس : « نَخَرَ يَنْخِر ، وَيَنْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .
والمَنْخر بفتح الميم والخاء ، وبكسرهما، وضمهما.
(٢) الجرْس ، بفتح الجيم : صوْتٌ خَفِيّ . وانظر النص في الجمهرة ٢ / ٧٥ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رِجْسٌ نِجْسٌ [١] ، فإذا أفردوا قالوا نَجَسٌ .

ومنه إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَحِبَتْها كقوله تعالى : ﴿ **وجئتك من سَبَأٍ بنبأٍ يقين** ﴾[٢] ، ﴿ **إنا أَعْتَدْنا للكافرين سَلاسلاً وأغلالاً وسَعِيراً** ﴾[٣] في قراءة من نوّن الجميع ، وحديث : « أنْفِق بلالاً ،ولا تَخْشى من ذي العرش إقلالاً » .

ومنه : إتباع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث : « أيتكن / صاحبة الجَمَل الأدْبَبَ تَنْبحها كلاب الحْوأب[٤] » فكّ الأدْبَب ، وقياسُةَ الأدبّ إتباعاً لِلْحَوْأب . [١٠]

(١) انظر ديوان الأدب للفارابي ١ /١٨٦ و اللسان : « نجس » . وفي الحديث : « أعوذ بك من الرِّجس النّجس . والرّجس : العذاب كالرّجز .
قال الفرّاء : « إذا بدءوا بالرِّجس ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنوّن . . . انظر اللسان .
وفي هامش اللسان تعليق على قوله :« كسروا الجيم » والصواب كسروا النوّن . وقد تنّبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

(٢) النّمل / ٢٢ ، وفي النشر ٢ / ٣٣٧ : قرأ أبو عمرو والبزّي بفتح الهمزة من غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .

(٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المدنيّان والكسائي ، وأبو بكر، ورويس. انظر النشر ٢ / ٣٩٤ .

(٤) في القاموس : الحوأب : الواسع من الأودية .

ومنه : إتباع كلمة في إبدال الواو فيها همزة بهمزة أخرى كحديث « ارْجِعْن مأزورات ، غير مأجورات »، والأصل : موزورات لأنه من الوِزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلبُ فيه من أجل الإتباع ، لأن الأوّل ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباعُ يقع في الثّاني ، وإنما مَأزورات على : « ياجل »[١] ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالة فيه ،لأن « غدايا » في جمع غُدْوة[٢]

(١) في هـ ، وط : « يأجل » بالهمزة ، ولعل الصواب : « يا جل » كما في النسختين « ت » ، « م » بدون همزة ، لأن « يا جل » مضارع « وجِل » . والأصل : « وَجِل يَوْجَل » ، ولم تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة .

قال ابن عصفور في الممتع ٢ / ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول : « يا جَلُ » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همزة للتخفيف ، وليس للإتباع .

(٢) في اللسان : « غدا » الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسّروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسّروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابيّ قال : غديّة مثل : عَشِيّة لغة في غَدوة كـ « ضَحِيَّة » في ضَحْوة ، فإذا كان كذلك : « فـ «غدية» وغدايا » كـ « عشيّة » و « عشايا » .

وقول السيّوطي : جمع غُدْوة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرَّة وحرائر ، وكُنَّة وكَنَائِن(١).

ومنه : إتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث : « لا دريت ولا تليت » ، والأصل : تلوت لأنه من التّلاوة .

ومنه : إتباع ضمير المذّكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السّموات السّبع وما أَظْللن ، ورب الأرضين وما أقْلَلْنَ ، وربّ الشياطين وما أَضْلَلْن » ، والأصل : أضلوا بضمير المذكور ، لأن الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنّما أنث إتباعاً لأظللن ، وأَقْلَلن .

وكذا قوله في حديث المواقيت : « هن لَهُنّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحُلَيفة وما ذُكِر معها ، وإنما قيل : « لهُنّ » إتباعاً لقوله : « هُنّ » .

ومنه : إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللاّم عليه وهو عَلَمٌ في قول الشاعر :

٢ = رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً(٢) *

(١) الكنّة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كنن » .

(٢) تمامه قوله :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ *

وهو لابن ميّادة يمدح الوليد .

من شواهد همع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيّوطي ١/ ١٦٤ والخزانة ١/ ٣٢٧ ، ٣/ ٢٥٢ ، والإنصاف ١/٣١٧ ، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، والعينيّ ١/ ٢١٨ ، ٥٠٩ .

قال ابن جرير : حسُن دخول اللام في « اليزيد » لإتباع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل : «لمّا كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله مِن الأعلام إذا كان مضافاً إلى علَم أو ما يجري مَجْرى الأعلام من الكُنَى والألقاب ، فلمّا كان « ابن » لا ينفكّ مِن أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من «ابن»، لأنه لا ينوي
[١١] فصله مماقبله، إذا كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم مضارِعةً للصّلة والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً كأنهم جعلوا الاسمين أسْماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركةَ الاسمِ الأول حركةَ الاسم الثّاني ، ولذلك شبّهه سيبويه بامْرىءٍ وابْنِم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وحركة النّون في ابِنمٍ تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهندُ بنة عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نَعْتُه، وضمّة زيدٍ ضمّة إتباع لا ضَمةُ إعراب ، لأنك عقدت الصّفةَ والموصوفَ وجعلْتَهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصّفة والموصوف كالصّدْر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النّصب نقول : رأيت زيدَ بَنَ عمرٍو فتفتحُ الدّال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرّ مَرَرْتُ بزيدِ بن عمرو فتكسر الدّال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن» .

وقـد ذهب بعضهم : إلى أنّ التنـوين إنمـا سقط لالتـقـاء السّاكنين : سكونُه وسكونُ اليـاء بَعْدَه ، وهـو فاسدٌ، إنما هـو لكثرة استعمال « ابن » .

تَنْبِيـــهٌ

قال ابن . جِنّـى في المحتسبِ في قراءة « الحمدِ لِلّه »[١] ، بالإتباع : هذا اللّفظ كثر في كلامهم وشاع استعمالُهُ ، وهم لِمَا كَثُر في استعمالهم أشدّ تغييراً كما جاء عنهم كذلك:لم يَكُ،ولا أدْرِ[٢] ، ولَمْ أُبَلْ ، وأَيْش ، تقول : وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزتيهما.

فلمـا اطرد هـذا ونحوه لكثـرة استعمالـه أتبعوا أحـد الصّوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت « الحمدُ للهُ » كعنُقٌ وطُنُب » و « الحمدِ لِلّه» كإبل وإطِل[٣] ،إلّا ان«الحمدُ للهُ»بضم الحرفين أسهل من الحمدِ للهِ بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً

(١) الفاتحة / ٢ .

(٢) في المنصف ٢/ ٢٢٦ : « لا أدر » ، ومثل ذلك في المحتسب .

(٣) الإطِل : الخاصرة .

للأوّل، وذلك أنـه جارٍ مَجْـرى السّبب والمُسبّب ، وينبغي أن يكون السبب أسبقَ رُتْبةً من المُسَبّب، فتكون ضمة اللاّم تابعة لضمة الدّال ، كما نقول مُدُّ وشُدُّ ، وشَمَّ وفِرِّ ، فتتبع الثاني الأوّل[١] فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في نحو اقْتُل ، اخْرُج[٢] .

والآخر : أن ضَمّة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللاّم في « لِلّه » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأوْلى أن يغلّب ـ الأقوى على الأضعف ، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب / البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضْرب السَّاقين إمِّك هابِلُ[٣] *

كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

---

(١) في ط : « والأول » بواو العطف ، تحريف .

(٢) في المحتسب : « ادخل » مكان : اخرج .

(٣) من شواهد : سيبويه ٢ / ٢٧٢ ، والخصائص ٢ / ١٤٥ ، ، ٣ / ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٣٦ ، والشافية ٤ / ١٧٨ ، وهذا الشاهد ليس له تتمة وليس له قائل معروف . قال في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تتمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيبويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً: « لإمِّك » ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر =

وفي الكشّاف قرأ أبو جعفر : « لِلملائكةُ أسْجُدوا »[١] ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابيّة بحركة الإتباع إلّا في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمدِ لِلّه »[٢] .

فـــائـــدة :

قال ابن إياز[٣] في (شـرح الفصول) : أعلم أنّ العـرب قد اكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنّه أصلٌ يُقاس عَلَيْه ، وإذا كانت

= الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: «مثل هذا ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

* اضرب الساقينُ أُمُّك هابل *

بضم النون لأجل ضم الهمزة ، والميم في رواية القرطبي مضمومة

(١) البقرة / ٣٤ .

(٢) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٧٣ .

(٣) في ط فقط : « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية ١ / ٥٣٢ .

وابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدّال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفرّاء من « الحمدِ لِلّه » بكسر الدّال إتباعاً لكسره اللاّم ، وقَلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أنّ القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أُخَوّك يريدون أنا أُخَيّك[١] ، حكاه سيبويه ، كأنّ الإتباع في نحو : مُدُّ وشُدُّ أجوز وأحسن ؛ إذ ليس فيهما نَقْلُ خفيفٍ إلى ثقيل . وأما السّاكن الحاجز فلا يُعتدُّ به لضعفه . انتهى .

فـــائـــدة

عُدّ من الإتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيّان في شرح التسهيل : اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ« أيّ »[٢] في الحكاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإعراب ، وإنما هي إتباع للفظ المتكلّم على الحكاية .

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراويّ[٣] في كتابه المسمّى « بالإعراب عن أسرار الحركات في

(١) في ت فقط : أبا أخوك ـ أبا أخيك ، تحريف . ولعل الصواب : أنا أُخُوّك ـ أنا أَخَيُّك في حالة تصغيرها .

(٢) في ط : « اللائي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضراويّ : هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ ، الخضراوي أبو الحكم ، كان حيّاً سنة ٦٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : « الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب » . وتسميته بالإغراب بالغين في البغية وفي النسخة المخطوطة « ت » انظر البغية ١/ ٥١٠ . وفي بقية النسخ بالعين .

لسان الأعراب » : حركة المحكيّ في حال حكاية الرّفع ، منهم من يقول : إنّها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلّف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النّصب والجر للضّرورة .

ومنهم من يقول : إنها لا للبناء ولا للإعراب حملاً لحالة الرفّع على حالة النّصب والجرّ ، قال : وهذا أشبه بمذاهب النّحاة،وأقيس بمذاهب البصر بين ألا تراهم / ردّوا على الكوفيينّ في اعتقادهم الرفّع [١٣ في خبر : إنّ وأخواتها ، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتّســـاع

عقد له ابن السّراج باباً في«الأصول»فقال : اعلم أن الاتّساع ضرب من الحذْف إلّا أن الفرْق بينهما» أنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحذوف،وتعربُهُ بإعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه ، وتدعُ ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتّساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المُضاف أو الظّرَف مقام الاسم ، فالأول نحو : « واسْئلِ القَرْيَة »(١) ، والمعنى : أهلَ القرية ، و « لكِنّ البِرَّ مَنْ آمن »(٢) .

(١) يوسف / ٨٢ .
(٢) البقرة / ١٧٧ .

والثّاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه الوَحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتّونِ عاماً » والمعنى : وُلِد له الولد سِتّين[١] ، « بل مَكْر اللّيل والنّهارِ »[٢] ، « نهارُهُ صائم » ، و « لَيْلُه قائم » :

٤ = يا سارق اللّيْلةِ أَهْلَ الدّارِ[٣] *

والمعنى : مكرٌ في الليل صائم في النّهار ، سارقٌ في الليلة .

قال وهذا الاتّساع في كلامهم أكثرُ من أنْ يحاط به .

قال : وتقول : سِرْت فَرْسَخَيْنِ يومين إن شئت جعلْتَ نَصْبهما على الظرفيّة ، وإن شئت مفعولان[٤] على السّعة ، وعلى ذلك قولك : سِيَر به يومان ، فَتقِيمُ « يومين » مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر : إن بابَيْ المفعول له والمفعول معه نُصِبا على الاتساع ، إذ كان من حقهما أنْ لا يفارقَهما حرْفُ الجّر ، ولكنّه حذف فيهما ولم يجر يا مَجْرى الظروف في التّصرّف ، وفي

(١) في ط فقط : « لستين » باللام .

(٢) سبأ / ٣٣ .

(٣) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١ / ٤٨٥ ، ٢ / ١٧٢ ، ١٧٩ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٣ .

(٤) في ط : وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة : «جعلت»

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل ،فدلّ تَرْكُ العرب لذلك أنّهما بابان وضِعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأً وخبراً . وهٰذا كلّه كلام ابن السراج .

[الاتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلّة مَنْ عقَد له باباً من النّحاة ، فأقول : قال أبو حيّان في شرح التّسهيل : الاتّساع يكون في المصدر المتصرّف / فينصبُ مفعولاً به على التّوسع والمجاز ، ولو لم يصح ذلك لما جاز أن يُبْنى لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلهُ حين قلت : ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ، لأن بناءَه لِفعْل ما لم يُسَمّ فاعلُهُ فرع عن التوسّع فيه بنصبه نَصْب المفعول به ،وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيداً، وأنا ضاربٌ الضّرب زيداً . [١٤]

قال في : « البسيط » : وهذا الاتّساع إن كان لفظيًّا جاز اجتماعه مع المفعول الأصليّ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنويًّا بأن يُوضَع بدل المفعول به ،فلا يَجْتمع معه ، لأنه كالعوض منه حال التّوسع نحو قولك : ضُرِب الضَّرْب على معنى ضرب الّذي وقع به الضَّربُ ضَرْباً شديداً ، فَوَضَعْت بدلَهَ مَصْدَرَه.

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التَّشبيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتّساع معنىً فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمُطْلق .

وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسّع فيها فتكون مفعولاً كما يتّسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة(١) ، قال : وإذا تُوسِّع بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثَنّ ولم تُجْمَعْ رَعْياً للمصْدر(٢) وخاصة نحُوَ ضَرْب زيد ، وسَيْر البريدِ، فربّما جازت التّثْنية والجمعُ بينهما(٣) . انتهى .

---

(١) أي اذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر همع الهوامع ٣/ ١٢٩ ، واللسان « عفا » .

(٢) في ط فقط : « المصادر » .

(٣) في الأشموني ٢/ ١١٥ . « واختلف في النّوعيّ ، فالمشهور الجواز نظراً إلى أنواعه ، نحو : سرت سَيْرَي زيد : الحسن والقبيح . وظاهر مذهب سيبويه المنع ، واختاره الشلوبين .

على أن الصّبان يجيز التثنية والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله قوله تعالى : ﴿ وتظنون بالله الظّنونا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأمّا الاتّساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى : أنه يجوز التّوسع في ظَرْف الزّمان والمكان بشرط كونه متصرّفاً ، فلا يجوز التّوسع فيما لزِم الظرفيّة ، لأن عدَم التّصرف منافٍ للتوّسع ،إذ يلزم من التّوسّع فيه كونُه يُسْنَدُ اليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التّصرف . وسواءٌ في المتصرّف المُشْتقّ نحو المَشْتى ، والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كَمقْدَم الحاجّ ، وخفوقِ النجّم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم »(١) .

ولا يمنع التوسع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة المعوّض مما أضيف إليه التنّوين نحو سِيرَ عليه حِينَئِذٍ .

الثّانية : إذا توسّع في الظّرف جعل مفعولاً به مجازاً، ويسوغ حينئذٍ / إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سِرْتُهُ ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفيّة سرت فيه ، لأن الظّرف ، على تقدير « في » والإضمار يوجب الرّجوع إلى الأصل .

وقال الخضراويّ : الضّمائر من الزّمان والمكان لم تقعْ في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظّرف ولم يُسْمع

(١) الأنعام ٩٤ .

نَحْـوُ : يوم الخميس سفـري إيّاه ، إلا أن يُقْـرن بفي ، فدلّ هـذا على أن الضمائر لا تَنْتَصِبظُروفاً ،لأن كلّ ما يَنْتصب ظرْفاً يجوز وقوعُه خبراً ، إذا كان مما يصحَّ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أرَ أحداً نبّه على هذا التّنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظّرف المتوسّع فيه المصدْرُ على طريق الفاعليّة . نحوُ « بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنّهار »(١) ، وعلى طريق المفعوليَّة ، نحو : « تَرَبُّصُ أربعة أَشْهُرٍ »(٢) ، والوصف كذلك نحو :

٥ = * يا سارِقَ اللّيلةِ أَهَلَ الدار (٣) *

ويا مسروقَ اللّيلةِ أهل الدّار ، ذكرهما سيبويه .

قـال الفارسِيّ : وإذا أضيف إلى الـظّرف لم يكن إلاّ اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظَرْفـاً ، لأنّ «في»مقدّرة في الـظّرف ، وتقديرها يمنع الاضافة إليه ، كما لا يجـوز أن يحال بين المضـاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامُ لزيدٍ .

وقال الخضراويّ : هذا غيرظاهرلأن المضاف يُقدّر باللاّم وبمِنْ

(١) سبأ / ٣٣ .
(٢) البقرة / ٢٢٦ .
(٣) شطر بيت سبق ذكره رقم ٤ .

ومع ذَلك[١] لم يمنع من الإضافة .

قـال : وقولهم : الـظرّف على تقديـر « في » إنّما هـو تقديـرُ معنىً ، وليس المراد أنّها مضمرة ولا مُضَمَّنة ، ولذا لم تَقْتَضِ البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظاً به وُجِد في باب « لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدّراً أَوْلى .

قال[٢] : نعم ،العِلّة الصحيحة أن يقال : إنّ الظرف إذا دخـل عليه الخافض خرج عن الظرفيّـة ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليـه الخافض صارت اسْماً بدليل التزامهم فَتحَ سينِها ، ووسَط المفتوحة السيّن لا تكون إلّا اسماً .

والسّبب في خرُوج الظروف بالخفض عن الظرفيّة إلى الاسميّة ما ذكره الأخفش في / كتابه : « الكبير »[٣] من أنهم جعلوا الظّرف [١٦]
بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فِعْلٍ لِشَبهه به من حيث كان أكثر

(١) في ط : «ومع وذلك» بزيادة الواو . تحريف .
(٢) القائل : ابن عصفور .
(٣) صاحب الكتاب : هو : سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين . وقد نصّ السّيوطيّ في البغية ١/ ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحو اشهرها : معاني القرآن ، وكتابه الكبير . وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه « معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت .

الظّروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثَنّى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلوا فيها ما يُدْخِلون في الأسماء .

الرابعة : قد يُسْند إلى المتوسّع فيه فاعلاً نحو : « في يوم عاصفٍ »[١] ، « يوماً عَبُوساً قَمْطَريراً »[٢] ، ونائباً عن الفاعل نحو : « وُلِدَ له ستّون عاماً » :

و :

٦ = صيدٍ عليه الليل والنهار *[٣]

ويُرفع خبراً[٤] نحو : الضربُ اليومُ ، قال بعضهم : ويؤكّدُ ويُسْتَثنى منه ،ويُبْدل، وإن لم يجز ذلك في الظّرف[٥] ، لأنه زيادة في الكلام غيرُ معتمَدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقّف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كلّ ظرف متصرف .

(١) إبراهيم / ١٨ .
(٢) الإنسان / ١٠ .
(٣) قائله مجهور ، وتتمته غير معروفة ، وهو من شواهد همع الهوامع رقم ٧٩٤ .
(٤) ت فقط : « ويرفع خبره » .
(٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر همع الهوامع ٣/ ١٦٨ .

وقال في « البسيط » : ليس التوسّع مطّرداً في كل ظُروف الأمكنة ، كما في الزمّان بل التوسّع في الأمكنة سماعٌ نحو : نحا نحَوك ، وَقَصَد قَصْدَك ، وأقبل قَبْلَكَ ، ولا يجوز في « خَلْفٍ » ، وأخواتِها ، لا تقول : ضَرَبْت خَلْفَك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا يتوسّع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزّمان ، وإنما كان ذلك ،لأن ظروف الزّمان أشدُّ تمكّناً من ظروف المكان .

السادسة : لا يتوسّع في الظرف إذا كان عامله حرّفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهل يتوسّع فيه مع « كان » وأخوتها ؟ قال أبو حيان : ينبني[١] على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا تعمل فيه فلا توسّع ، وإنْ قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النّظر أنه لا يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنّما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدّي إلى واحدٍ فعملت[٢] ، بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظّرف اتّساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ فيُمْنَع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذفُ في [١٧]

(١) ط فقط : « يبني » .

(٢) في ط : « فعملنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعملت كان .

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجازٌ فلم يُجْمع عليها مجازان . والّذي نص عليه ابن عصفور جواز الاتّساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّي إلى واحد بلا خلاف .

وهل يجوز مع المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة ؟ خلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المَنْعَ ، لأنه لم يُسْمَع معهما كما سُمِع مع الأوّلَيْنِ ، قالوا : يوم الجمعة صُمْتُه ، وقال :

٧ = * ويوم شَهِدناهُ سُلَيْماً وعامِراً (١) *

لأنه ليس له أصل يُشبّه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحق الأصل . وباب أعلم وأرى فرعٌ مِن : عَلِم وَرَأى ، والحملِ إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحّح ابن مالك الجوازَ مع التعدّي إلى اثنين ، والمنْعَ

---

(١) لرجل من بني عامر . وتمامه :

* قليل سوى الطعّن النّهال نوافِلُهْ *

وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٩٠ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ « يوماً » بالنصب .

مع المتعدّي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبَّهُ بِهِ ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التّشبيه بدليل جريانه مع اللّازم .

السابعة : إذا تُوسِّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضِيف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصْب المفعول به توسّعاً .

وهل يجوز أن يتوسّع في الفعل أكثر من واحد ، بأن يتوسّع معه في الظرف، ثُمّ يتوسّع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسّع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسّع في المعنى ، وإن كان توسُّعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٨ = يا سارِق اللّيلة أهل الدّار[١] *

وسببه أن التوسّع في المعنى يجعل المتوسّع فيه واقعاً به المعنى ، ولا يكون معنىً واحدٌ في محلَّيْن من غير عطف ولا ما يجْري مجْراه / . ‎[١٨

(١) سبق ذكره رقم ٤ـ٥ .

اجْتِماع الأمثال مكروهٌ

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأوّل قالوا : في دهْدَهْتُ الحجر : دَهْدَيْتُ قلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأمثال[١] ، وكذلك قولهم : في حا حازيدٌ : حَيْحَى زيدٌ[٢] قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهما الشّرطيّة ، ما ما،قلبوا الألف الأولى

---

(١) في سيبويه ١/ ٣٨٦ : « دَهْدَيْتُ » هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ بمنزلة : دَحْرَجْت ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بها ، وأنّها في الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه » .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢/ ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : « حا حَيْتِ حِيحاءً مثل به في كتب التصريف ولم يفسر،وقال :لأخفش : لا نظيرْ له سوى : عاعيْتُ ، وها هيْت » وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسّر بما نصّه ، « قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جنّي في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : « وهذا من قولهم في زجر الإبل : حا حيت ، وعاعيت وها هيت إذا صِحْت ، فقلت : حا ، وعا ، وها . . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسر « فتأمّل » .

هاء لاستقباح التّكرير .

وقالوا في النّسب إلى نحو شَجٍ ، وَعَمٍ : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحوْ حيّ : حَيَوِيّ ، وفي نحو تَحِيّة ، تَحوِيّ لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنَيّة، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَيان قلبت الياء الثّانيـة واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكـذا دينـار ، وديبـاج ، وقِيـراط ، ودَيْمـاس[1] ، وديـوان ، أصلها : دِنّار ودبّاج ، ودِوّان ، قلب أحدِ حَرْفي التضعيف ياءً لذلك .

ولبّى أصله : لبب قلبت الياء الثانيّة التي هي اللاّم ياءً هرباً من التّضعيف فصار لبّيَ ، ثم أبدلت الياءُ ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلهـا فصار لبّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واواً .

قال الشّلوبين ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما همزة،والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبُها واواً أوْلى من قلبها

(١) الدَّيماس ويكسر : الكِنُّ والحمّام ، جمعـه : ديـاميس، ودماميس. انظر القاموس .

ياءً ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواو ليست في القُرْب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروهٌ عندهم ، فكان قلب الهمزة واواً أذهب في أن لا يجمع بين الأمثالِ من قَلْبها ياءً .

ومن الثّاني[١] : حذْف أحدِ مثلى ظلِلْتُ ، ومسِسْتُ وأَحسسْتُ فقالوا : ظَلْتُ ، ومَسْتُ وَأَحَسْتُ[٢] .

وحذف إحدى الياءين من سَيّد ، وميّت ، وهيّن ، وليّن .

وقيل : وهو مقيس على الأصحّ . وقال ابن مالك : يُحْفظ ولا يقاس .

وقال الفارسِيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذْفُ الياء المشدّدة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النّسب كراهة اجتماع الأمثال ككُرْسِيّ ، وشافِعي ، وبُخْتِي[٣] ، ومرميّ إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّيّ بياءين مشدّدتين ، وستأتي علّته .

---

(١) أي الحذق حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الامثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

(٢) وفي الممتع ٢ / ٦٦١ . « وقَدْ شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً لماّ تعذّر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك : أحسْتُ ، وظَلْتُ ومَسْتُ » .

(٣) البُخْتيّ بضم الباء : الإبل الخراسانيّة .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء/ وكساء ، ورداء ، [١٩] وإداوة[١] ، وغاوية ، ومعاوية ، وأحوى[٢] ، لأنّه يقع في ذلك بعد ياء التّصغير ياء ان فيثقلُ اجتماع الياءات .

وبيانه : أنّ ياء التصغير تقع ثالثة فتُقلب ألفُ المدّ ياءً ، وتعود الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المدّ ، وياء بدل لام الكلمة .

ولفظة : غُطَيِيٌّ ، فتحذف الأخيرة ، لأنها طرفُ،والطّرَفُ ، محلّ التّغير ، ولأن زيادة الثّقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التّصغير في المنقلبة عن ألف المدّ ، ويقال : غُطَيٌّ[٣] .

وفي إداوة تقع ياء التّصغير بعد الدّال ، فتنقلب الألف ياءً ، وكذا الواوُ بعدها لانكسار ما قبلها ، فتُدغم ياءُ التّصغير في المنقلبة عن الألف ، وتحذف الياء الأخيرة ، ويقال : أُدَيَّة .

ويقال في غاوية ومعاوية : غُوَّية ، ومُعَيّة .

وفي أحوى : أُحَيّ .ذكره في البسيط .

---

(١) الإداوة بكسر الهمزة : المِطْهرة . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : الحوّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السّواد، وَحَوِي كرضِيَ فهو أحْوى .

(٣) في ط فقط : « غطبي » تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَضْرِبُنَّ يا قوم ، وَلَتَضْرِبنّ يـا هند ، فـإن أصله : لتَضْرِبونَنّ، ولتَضْرِبينَنّ فحذفت نون الرّفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقاية في نحو:«أتحاجوني»كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ..

قال ابن عصفو في « شرح الجمل » : والتُزِم الحذْفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجّوني » لأن اجتماعها مع النّون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفـة حكم النوّن الثقيلة في التـزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها ،ومخفّفة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبـو البقاء في «التبيين» [١] : تصغيـر « ذا » « ذَيّا » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة،ويـاء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفـة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحرّكة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [٢٠]

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢/ ٣٩ : ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محي الـدين العكبري المتـوفي ٥٣٨ هـ ببغـداد كتاب : « التبيين » وإنمـا المذكـور هـو كتـاب « التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبـوون . قال الشلوبين : لأنـه كان يؤدّي إلى اجتمـع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلـك لم يُردّ ، وأُجْـرِي الجمعُ على حُكْـم المفرد . ولما كان هذا المـانع مفقـوداً في التّثنية رُدَّ فقيـل : أخوان وأبوان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته : الأصل في يا بُنَيّ : يا بُنَيِّي بثـلاث ياءات ، الأولى : يـاء التّصغير ، والثـانيـة : لام الكلمـة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها ، لأن ما أوّل المِثْلَين فيه مُسَكّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانيـة غير مُـدْغَمٍ فيها ، لأن المشدّد لا يُدّغم ، لأنه واجب الحـركة، والمُـدْغم واجب السّكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التّخفيف ، فحذف اليّاء الثانية المتحـرّكة المدْغم فيها ، وقال : يا بُنَيْ بالسّكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سَيْد ومَيْت.

ومن ذلك قال ابن النّحاس في التعليقة[1] : إنما لم تدخل اللّام

---

(١) ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ النحّوي ، المتوفي ٦٩٨ هـ .
ولم يذكر له السّيوطيّ في البغية ١/ ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : « المقرّب » ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفيًّا ، لأن غالب حروف النفي أوّلها لام كـ «لا» ، ولم ، ولما ، ولن » ، فيستثقل اجتماع اللاّمين ـ وطَرْد الحكم يأتي في باقي حروف النّفي .

ومن الثّالث[١] : وجوب إظهار « أن » بعد لام كَيْ ، إذا دخلت على « لا » نحو « لئلا يعلم » حذراً من توالي مِثْلين ، لو قيل : لـلا يعلم . ووجوب إبقاء اليّـاء والواو في النّسب ،[٢] نحـو: شديـدة ، وضرورة ، فيقال : شَدِيديّ وضَرُورِيّ ، إذ لو حذفت ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقيل : شَدَدِيّ وضَرَرِيّ لا جتمع مْثِلان .

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتُهم المنسوبَ بـ « مَنْ «دون» أي» خلافاً للأخفش ، لِما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقـال لمن قال : رأيت المكّي[٣] : المنّى [٤] ، وأجاز الأخفش : الأيّى .

ومن ذلك قال الشّلوبين في « شرح الجُزولّية »[٥] : إنما قدّرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن اجتماع الأمثال يفرّ منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط : « إلى نحو» بزيادة « إلى » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط : تكرار كلمة : المكيّ المكيّ . تحريف .

(٤) في سيبويه ١/ ٤٠٤ : « هذا بابُ مَنْ ، إذا أردت أن يضاف لك مَن تسأل عنه . وذلك قولك : رأيت زيداً ، فتقول : المنّى ، فإذا قال : رأيت زيداً وعمراً ، قلت : المنيّين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : « المنيّين » .

(٥) الجُزوليّة : مقدّمة في النحو لأبي موسى الجُزوليّ تلميذ العلامة أبي محمد بن بَرّي النحوّي . =

الضّمة في جاء القاضِي ، وزيد يرمي ،ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضِي لثقلهما في أنفسهما ، وانضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو ، والحركة التي قبلها . والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما يَنْشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خففوا بأن أسقطوا
[٢١] الحركة المستثقلة .

قال ويدلّ على صِحّة هذه العلّة ، أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزْوٌ ، وظَبْيٌ لم يستثقلوا الضّمّة ، لأنه قد قَلّت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحرّكاً ، فاحْتملوا ما بقي من الثّقل لقِلّته .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الّذي اتصل به ضمير جمع المؤنّث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المِثْلين ، وهو ثقيل ، فرفضوه لذلك ، ولم يُمْكِنْهم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبنان ، لأنّ الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبْنَنْ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه ،

= والجُزوليّة : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .

انظر : وفيات الأعيان ٢/ ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضّمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِبْنـانِّ .

قال ابن فلاح في « المغني »[1] : فإنْ قيل : قد وجد اجتمـاع الأمثال في نحو زَيْدِيّ من غير استثقال . قلنا ياء النّسب بمنزلة كلمة مستقلّة .

وقال ابن الدّهان[2] في « الغرة » : إذا كُنّا قد استثقلنا الأمثال في الحروف الصّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حَذفنا أحد الحَرْفَيْن ، ومنه ما قَلَبْنا أحد الحروف ، فمثال الأول : « مدّ » وأصله مدَد . ومثال الثّاني : ظَلْت وأصله ظَلِلْتُ ، ومثال الثّالث:

٩ = * تَقَضِّيَ البازي [3]

(١) ابن فلاح : هو تقيّ الدين منصور بن فلاح اليمنيّ . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : « هو في النحو فرغ من تصنفيه في محرّم سنة ٦٧٢ هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠ هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر ١٧٥١ .

(٢) ابن الدّهان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين ابن الدّهانّ النحوّي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ. انظر البغية ١ /٥٨٧ .

(٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كمـا نسبه الـزمخشري في كشـافه ٤ /٧٠٧ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :

* إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدرْ * =

وأصله تقضّضَ ، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلّة .

فإن اعترض بَزَيْدِيّ واجتماع الأمثال ياءات وكسرات ، فالجواب أنّ ياء النّسب في تقدير الطّرْح كتاء التأنيث .

وَمِنْ كراهة اجتماع المِثْلَيْن فَتْحُ مِنَ[1] الرّجل« والمَ الله »[2] لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يَفْتحوا عَنِ الرّجل .

وفي (شرح المفصّل) للسّخاوي: لا يجوز: « إنّ أنّ زيداً منطلقٌ يُعْجِبُني » عند سيبويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللّفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيّون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتّفاق نحوُ ، إنه عندنا أنّ زيداً في الدّار / . [٢٢]

ومن ذلك قال السّيرافيّ : إن قيل : لم وَجب ضم الأول في المُصَغّر؟ قيل : لمّا لم يكن بُدٌّ من تغير المصغّر ليمتاز عن المكَبّر بعلامة تلزم الدّلالة على التّصغير كان الضّم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضّم

=

* داني جناحيه من الطوّر فمرْ*
* تقضّي البازي إذا البازي كَسَرْ *

(١) أي فتح النون من « مِنْ » .

(٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينهما ياء .
انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥ .

فاختاروا الضّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس حرف الإعراب وجب تحريكُهُ بـالكسْر ، فلو كُسِـر الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعَدلُوا إلى الضّمة فراراً من اجتماع الأمثال .

* * *

إجراء اللازم مجرى غير اللّازم
واجراء غير اللّازم مجرى اللّازم

عقد لذلك ابن جنيّ باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قولُهُ :

١٠ = * الحُمْدُ لِلّهِ العليّ الأَجْلِلِ(١)*

وقوله :

١١ = * تشكو الوَجى من أَظْلَلٍ وأظلَلِ (٢) *

(١) لأبي النجم العِجْليّ ، وتمامه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل*

من شواهد : الخصائص ٣/ ٨٧ ، والممتع ٢/ ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة / ٥٧ ، والخزانة ١/ ٤٠١ ، والمنصف ١/ ٣٢٩ ، ٢/ ٣٠٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩، واللسان « جلل » .

(٢) نسب في الخصائص ١/ ١٦١ للعجّاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أملل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظل : ما تحت منسم البعير .

من شواهد : سيبويه ٢/ ١٦١ ، والنوادر / ٢٣٠ ، والمنصف ١/ ٣٣٩ ، والشافية / ٤٩١ ، وفي الشافية : « وظهر مُمْلل » موضح « أملل » .

وقوله :

١٢ = وإن رأيتَ الحَجِيجَ الرّوادَدِا
قواصراً بالعُمْر أو موادِدا[١]

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و « ضرب بكر »، كما شبه غير اللازم من ذلك باللاّزم ، فأدْغم نحو»: «ضربْ بكر »، و« جَعَلْ لَك »،[٢] فهذا مشبه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكَوْه من قول بعضهم : « عوى الكلبُ عَوْية » . وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجْرى بِنَائِك من باب : طويت فَعِلَة ، وهو قولك : طَوِية ، كقولك امرأة جَوِية وَلَوِية ، من الجَوى واللَّوىٰ[٣] ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوْية ، وجَوْيَة وَلَوْيَة فَصحَّحت العين ولم تعللها[٤] بالقلب والإدغام لأن الحركة فيها منويّة .

---

(١) انظر النوادر / ٤٥٧ . وفيه « مرادِدا » مكان « موادِدا » تحريف وانظر الخصائص ١/ ١٦١ ، ٣/ ٨٧ .

(٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : «ضربَّكْر » و « وَجَعَلَّك » .

(٣) في القاموس : « لوى » ، اللّوي : وجع في المعدة .

(٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشدّدة . « ولم تعلها » .

وعلى ذلك قالوا في « فَعِلان » : من قويت : قَويان ، فإن أسكنوا صحّحوا العين أيضاً [فقالوا : قَوْيان[١]] ولم يردوا اللام[٢] أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها مرادة في العيْن ، فلذلك[٣] قالوا : عوى الكلب عَوْية تشبيهاً بامرأة جَوْية ولَوْية وقَوْيان . / [٢٣]

فإن قلت ، فهلاّ قالوا أيضاً على قياس هذا : طويت الثوب طوية ، وشويت اللحم شوية . ؟

فالجواب[٤] ، أنه لو فعل ذلك لكان قياسُه قياس ما ذكرنا ، وأنه ليست لعَوَى فيه مرية على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم وقاثم[٥] مزية يجب لها العَدْل بهما إلى جُشَم وقُثَم على : مالكٍ وحاتمٍ ، إذ لم يقولوا : مُلَك ولا حُتَم .

وعلى أنّ ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

---

(١) « فقالوا : قويان » سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .

(٢) أي الواو .

(٣) في الخصائص : فكذلك » بالفاء .

(٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :
« رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من » الخ .

(٥) في الخصائص : « ولا قاثم » بزيادة : « لا » .
وفي القاموس : قاثم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛ وفي ثقيف ، وهوازن . وقُثَم : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود :﴿ فقُلا له قَوْلاً لَيّناً ﴾[١]، وذلك أنه أجرى حركة اللاّم هنا ـ وان كانت لازمة ـ مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى : ﴿ قل اللَّهُمّ ﴾[٢] و ﴿ قم اللّيل ﴾[٣] وقول الشاعر :

١٣ = زيادَتنا نعمانُ لا تنسيَنّها تق الله فينا والكتابَ الذي تَتْلو[٤]

ويروى : خِف الله . ويروي :

* لا تنسينها تَقِ الله *

ونحو مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٤ = وأطلسَ يَهدِيه إلى الزّاد أنفُهُ
أَطَافَ بنا واللّيلُ داجِي العساكر

---

(١) طه / ٤٤ .

(٢) آل عمران / ٢٦ .

(٣) المزمّل / ٢ .

(٤) في ط فقط : « زيارتنا » بالراء ، تحريف .
وانظر الشاهد في النوادر/١٤٦ ، ٢٠٠ . وقد روى في موضع : « لا تحرمننا » ، وفي موضع آخر : « لا تمحونها » وانظر أيضاً الخصائص ٨٦/٢ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ .
وابن الشجريّ ٢٠٥/١ ، والشافية ٤٩٦/٤ .
وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلوليّ .

فقلتُ لـعمـرٍو صـاحـبي إذْ رَأيْـتُـهُ
ونَحْنُ على خُـوصٍ دِقـاقٍ عـواسِـرِ[١]

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفِل بحركة الراء فيردّ العين ، والتي كانت حذفت لالتقاء السّاكنين ، فكذلك شبّه ابن مسعود حركة اللّام من قوله تعالى : ﴿ فقلا لا ﴾ وإن كانت لازمة بـالحركـة في التقاء[٢] الساكنين في : « قُل اللّهم » و « قم اللّيل » وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في « سِرِ » .

ومثله قول الضّبّيّ :

١٥ = في فِتْيَةٍ كلما تجمّعت الـ ـبيـداءُ لم يَهْلَعُوا ولم يَخِمُـوا[٣]

يريد : ولم يَخِيموا ، فلم يحفِل بضمّة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه ،وغيره، فلم يُردِدْ العين المحذوفة من «لم يخم».

(١) في ط والنسخ المخطوطة: « ورأيته » مكان : « إذْ رأيته »
وفي ط : « حوض » مكان : « خوص » ، وفي ت : « خوض » والصواب من هـ والخصائص .
وفي هامش الخصائص ٣ / ٨٩ : الأطلس : الذئب. والخوص: الدقاق. والعواسر من النوّق : التي ترفع أذنابها عند السّير من نشاطها .

(٢) في الخصائص : « لالتقاء » .

(٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتثاقلوا عن المعركة ، يقال : وَخُم الطعام : إذا ثقل . انظر اللسان « وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦ = كفّاك كفٌّ ما تُلِيق درهَما جُوداً وأخرى تعط بالسيّف الدَّمَا [١]

وقول الآخر :

١٧ * . . . بالذي ترُدِان [٢] *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللاّزم مُجرى اللاّزم قول بعضهم
[٢٤] في الأحمر / إذا خفَفت همزته :لَحْمَر. حكاها أبو عثمان . ومن قال : الَحمر «قال حركة اللاّم غير لازمة ، إنما هي لتخفيف الهمزة ، والتحقيق لها جائزٌ [٣] فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

١٨ ـ وقْد كُنْت تُخْفِي حُبّ سمراءَ حِقْبةً
فَبُحْ لَان منها بالذي أَنْت بائِحُ [٤]

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، والمنصف ٢/٧٤ ، وابن الشجري ٢/٧٢ ، واللسان : « ليق » ومعنى : ما تليق درهماً : أي ما تمسك . وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسكه .
(٢) من شواهد الخصائص ٣/٩٠ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .
(٣) في ط فقط « جار فيها » تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : « جائز فيها » .
(٤) لعنترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٣/٩٠ ، وآبن الشجري ١/١٤٧=

فأسكن الحاء الّتي كانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللاّمُ .(١)

وعليه قراءة من قرأه : « قَالُوا لَانَ جِئْتَ بالحقِّ »(٢) فأثبت واو « قالوا » لما تحرّكت لام « لان » والقراءة القوية : « قالُـلَان »(٣) ، بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قولُ الآخر :

١٩ـ حَدَبْدَبي بَدَبْدَبي منكُم لانْ   إنّ بني فزارةَ بنِ ذُبيانْ(٤)

= وفي الديوان / ٢١١ جاء الشاهد على النحو التالي :

تعـزَّيْت عن ذكرى سُهيَّة حِقْبَةً   فبح عنك منها بالذي أنت بائح

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(١) في الخصائص : للتخفيف اللام » . وفي ط والنسخ المخطوطة « لتخفيف » بلام واحدة .

(٢) البقرة/ ٧١ . وفي ط : « الآن » بإثبات الألف ، تحريف.وهذه القراءة نسبت لنافع . انظر البحر المحيط ١/ ٢٥٧ . وانظر أيضاً الأشموني ٢/ ٢٧٨ ، وابن يعيش ٩/ ١١٦ .

(٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ١/ ٢٥٧ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٤٥٥ .

(٤) في « ت » مكان : « حدبدبى » : « خذبذبى » . بالخاء والذال ، والباء والذال . وفي « هـ » و « م » : « حذبذبى » بالحاء والذال والباء والذال . وفي الخصائص : « حدبدبى بدبدبى كلتاهما بالدّال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : « أين » إلى أبي المنهال . ونسب أيضاً في اللسان : « حدب » إلى سالم بن دارة يهجو مرّ بن رافع الفزاريّ ، وروايته : =

قـد طَرَّقَتْ نـاقتهُم بإنسـان   مشيـأً سبحـان ربيّ الـرحمنْ

أسكن ميم[١] « منكم » لمـا تحرّكت لام « لَان » وقـد كـانت مضمومة عند التحقيق في قولـه :«منكُمُ الآن»فاعتَـدّ[٢] حركـة اللاّم بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عادا لُّأولى »[٣] على هذه اللغة ، وهي قولك مُبْتِدئاً : « لولـى » ، لأن الحركة على هذا في اللاّم أثبت منها على قول من قال : الْحَمر ، وإنْ كان حَملُها على هذا أيضاً جائزاً ، لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك فقد أدغم أيضاً في السّاكن فحرّك في : شُدّ ومُدّ وفِرّ يا رجل وعض ، ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

= * حدبدبي حدبدبي يا صبيان * الخ . وعلى هذه الرّواية فلا شاهـد في البيت .

وفي اللسان : الحدبدبي : لعبة . والتـطريق : أن يخرج بعض الـولد ، ويعسر انفصاله . والمشيّأ : القبيح المنظر . هذا والبيتان ذُكِرا ضِمْن أبيات أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ١/٢٩٣ . عرضاً .

(١) في ط والنسـخ المخطوطـة : « أسكن ضم ميم منكم » بزيـادة كلمـة : « ضم » والصواب من الخصائص .

(٢) في ط فقط « فأعيد » بالياء ، تحريف .

(٣) النجم / ٥٠ .

٢٠ ـ ألا يــا هـنــدُ هِنْـدَ بـني عـمـيـرٍ
أرثٌّ لَانَ وَصْــلُكِ أَم جــديــدُ (١)

أدغم تنوين « رثّ » في لام « لان » .

ومِمّـا نحن على سَمْته قـول الله عز وجـل : ﴿ لِكِنّا هـو الله رَبّي ﴾ (٢) ، وأصله :«لكن أنا»،فخفّف الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على نون « لكن » فصارت لكننَا ، فأُجْري غير اللازم مُجرى اللّازم ، فاستثقل التقاء المثلين المتحرّكين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثّاني ، فصار : لكنّا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قـرأ : « قالُـلان » فحذف الـواو، ولم يَفْجِل بحركة اللام أن يُظْهِر النّونين ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول : لكننَا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوْأَبة(٣) ، وجيأل(٤) ، حَوبَة وجيل ، فيصحّ حرفا اللّين هنا ، ولا يقلبان لمّا كانت حركتهما غير لازمة . [٢٥

(١) من شواهد الخصائص ٣/ ٩١ .
(٢) الكهف / ٣٨ .
(٣) في القاموس : « الحوْأب » الواسع من الأودية والـدّلاء . وفي « ت » و « هـ » : « خوأبة » بالخاء ، تحريف . وفي ط : « جوأبـة » بالجيم . وفي القاموس : « جوب : الجَوْب : الدلو العظيم .
(٤) جَيْأل : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رُويا،ونُوىً ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء مِن قِبَل أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضَوٍ ، ونَوٍ ، تخفيف : ضوء ونوء، لتقديرك الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسألت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مُجْرى اللاّزم، فقال : لكنّا ، كيف قياس قوله إذا خفّف نحو حَوْأبة وجيأل ؟ أيقلب فيقول[1]:«حابة»،و«جال» أم يقيم على التصحيح[2] ، فيقول : حَوَبَة وَجَيَل ؟ فقال : القلب هنا لا سبيل إليه ، وأومأ إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتّخفيف وذلك قول بعضهم : رُيّا وَرُيّةً في تخفيف رؤيا ورؤية .

قيل : الفرْقُ أنك لمّا صرْتَ إلى لفظ : رُويا ورُوية[3] ، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيّا ورُيّة، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قوة شَبَه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنّك لمّا

(١) في ط فقط : « أتقلب فتقول » . والصواب : أيقلب فيقول .
(٢) في ط فقط « على الصحيح » ، تحريف .
(٣) في ط فقط : « رُؤْيا » ورُؤْية بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيمٌ على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علماً .

قال وما يَجْري من كلّ واحد ، من الفريقين مجرى صاحبه كثيرٌ ، وفيما مضى كفاية » انتهى[1] .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوي : أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلك قالوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضي : رمى وغزا . انتهى .

(١) انظر هذا النص كاملاً في الخصائص ٣/٨٧ ، ٩٣

إجراء المتّصل مُجْرى المنفصل
وإجراء المنفصل مُجْرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقْتَتَل القوْمُ ، واشْتَتَمُوا فهذا بيانُه بيانَ : «شِئْتَ تلك»، و «جعل لك »، إلا أنه أحسن من قوله :

[٢٦] ٢١ = ❊ الحمدُ لله/العليّ الأجْلل[١] ❊

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يَضْرِبونني ، وهما يضربانني أُجرى - وإن كان مُتّصلاً - مُجْرى: « يَضْربان نُعْمَ »، و«يشتمان نافعاً ». ووجه الشّبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نونٌ ، ألا ترى أنك تقول: «يضربان زيداً ويكرمونك » ، ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يضرباني .

(١) سبق ذكره رقم ١٠ .

ومَن أدغم نحـو هذا واحتـجّ بأن المثلين في كلمـة واحـدة ، فقال : يضربانِيّ « وقل أتحاجُّونّا[١] » ، فإنه يدغم أيضـاً نحو اقتتـل ، فتقول : قَتّل.ومنهِم مَنْ يقول: قِتَّل . ومنهم مَن يقول : قِتِّل . ومنهم من يقول : اِقَتَّل فيثبت همزة الوصل مع حـركة القـاف ، لمّا كـانت الحركة عارضة للنقل[٢] أو لالتقاء الساكنين .

ومن الثّـاني[٣] قولهم : « هـا[٤] الله » أُجْري مُجْـرى : دابّـة وشابّة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تّناجوا[٥] » ، « حتى إذا ادّاركو

---

(١) البقرة / ١٣٩ .

وقـراءة الإدغـام نسبت إلى زيـد بن ثـابت ، والحسن ، والأعمش وآبن محـيصـن، والمطوعي .

انظر : إتحـاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر ١ /٤١٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢ /١٤٥ ، والكشاف ١ /٩٨ .

(٢) في « ت » و« م » ، « ط » : للثقـل بـالثـاء ، وفي « هـ » والخصـائص « للنقل » بالنون .

(٣) في الخصائص : « ومن ضد ذلك » . والمراد بـالثاني إجـراء المنفصل مجرى المتصل .

(٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

(٥) المجـادلة / ٩ . وفي ط والنسـخ المخطوطـة : « ولا تناجـوا » بـالـواو العاطفة . تحريف .

وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر ٨/٢٣٦ .

فيها »[١] . ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِنّ أيّ يَوميّ من الموت أَفِرْ   أيَومَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ[٢]

كذا أنشده أبو زيد : يُقْدَر بفتح الرّاء ، وقال : أراد النّون »[٣] الخفيفة ، فحذفها ، وحَذْفُ نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض[٤] ، الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار ، والإيجاز .

لكن القول فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدَرْ أم يوم قدِر ، ثم خفّف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء « يقدر » ، فصار

(١) الأعراف / ٣٨ .
وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإثبات ألف : « إذا » على الجمع بين الساكنين ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٧/٢٠٤ .

(٢) للحارث بن المنذر الحرميّ أو علي بن أبي طالب .
من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٢/٣٦٦ ، والخصائص ٣/٩٤ ، والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٠٥ .
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي » مكان : « من » .

(٣) في ط : « نون الخفيفة » بحذف أل التعريفيّة .

(٤) في ط : « يقضي » تحريف. وفي ط أيضا اختار المصحّح كلمة : « يقضي » وأشار في الهامش إلى أن الأصل : « نقض » فخطأ صواباً .

تقديره « أيوم لم يقْدَرمْ ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يُقْدرَامْ ،[١] فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار بعد : يُقْدَرَ أم .

وأختار الفتحة إتباعاً لفتحة الرّاء .

ونحوٌ من هذا التّخفيف قولُهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة : المراة ، والكماةُ .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ بهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل[٢] . قلت له : فأنت أبداً تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

[٢٧] ومِنْ[٣] إجراء المنفصل مجرى المتّصل قولُهُ / :

٢٣ = * وقد بدا هَنْكِ من المئزر[٤] *

فشبه هَنُك بِعَضُد فأسكنه ، كما يسكَّن نحو ذلك.ومنه :

(١) في الخصائص : مكان : « بعد » : « تقديره ».

(٢) في الخصائص : « المتصل » مكان : « المنفصل » .

(٣) ط فقط : « ومن ذاك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

(٤) للأقيشر الأسديّ . وصدره :

* رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ، والخزانة ٢/٢٧٩ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٢٩ .

٢٤ = * فاليوم أشربْ غير مستحقِب[١] *

كأنه شبّه « رَبُغَ »[٢] بِعَضُد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيمى اشْتَرْ لنا دَقِيقاً[٣] *

هو مشّبّهُ بقولهم في علِم : عَلْم ، لأنّ ترل[٤] بوزنِ عَلِم ، وكذلك ما أنشده أيضاً من قوله :

---

(١) لامرىء القيس . وتمامه :

* إثماً من اللّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : « فاليوم أُسْقَى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد : سيبويه ٢/٢٧٩ ، والنوادر / ١٨٧ ، والخصائص ١/٢٤ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠، ٣/٩٦ ، والخزانة ٣/٥٣٠ ، والمحتسب ١/١٥ .

(٢) في ط : « رفع » بالفاء ، تحريف .

(٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده :

* وهاتِ بُرَّ البَخْس أو دَقِيقاً *

والبخْس : أرض تنبت من غير سقي .

وانظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ١/٣٦١ ، والشافية ٤/٢٢٦ . والخصائص ٢/٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمنصف ٢/٣٧ ، واللسان « بخس » .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف .

٢٦ = * واحَذْرَ ولا تكتر كَرِياً أَعْوَجاً (١) *

لأن تَرِك بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قراءة ، « ألم تَرْ إلى الملأ من بني إسْرائيل »(٢) بسكون الرّاء،ثم قال ابن جنّي : وهذا الباب نحْوٌ مِن الّذي قبلهُ،فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسن ولا يقاس ، ولكلٍّ وجهٌ .

* * *

(١) قائلة مجهول . وبعده :

* عِلْجاً إذا ساق بنا عَفَنْجَجا *

من شواهد : الخصائص ٢/ ٣٤٠ ، ٣/ ٩٦ ، والمنصف ٢/ ٢٣٧ ، ٣/ ٩ ، والشافية ٤/ ٢٢٥ . برواية « أهوجا » .

هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفنجج : الجافي الأخرق .

(٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبدالرَّحمٰن السّلميّ . وانظر المحتسب ١/ ١٢٨ ، والتصريح ١/ ٨٨ .

إجراء الأصلي مجرى الزّائد
وإجراء الزّائد مجرى الأصليّ

وقال أبو حيّان : من الأوّل قولهم في النسب الى تحية : « تحويّ بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأمّا القلب ففِراراً من اجتماع الياءات ، وأمّا الحذف فإن تحيّة أجرتها العرب مجرى رَمِيّة ، ووزن رَميّة : فَعِيلة كصحيفة ، فكما إذا نسبت إلى صحيفة تقول : صَحَفِيّ كذلك إذا نسبت إلى رميّة تقول : رَمَوِيّ ، لأنك تحذف ياء المدّة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما حذفتها في صحيفة .

وأمّا تحيةّ فالياء الأولى فيها ليست للمدّة ، إنّما هي عين الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحيية ، ثم أدغم ، وأجرى الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلاً ، فقالوا : تَحَوِيّ . قال : ومثل تحيّة : تئيّة [1] ، وهي التمَكّث قال : ولا أحفظ لهما

(١) في « ط » و« هـ » : « تئية » بالتاء والهمزة ، وفي « ت » و« م » ، « ثنيّة » بالثاء والنون ، والثنيّة هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازه أبو عليّ في تثنية ما همزته أصليّة نحو : قُرّاء وُوُضّاء : قُرّاوان بالقَلْب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

وَغَيْرُهُ يَقِرّها من غير قلب لأنها أصلية فيقول قرّاءان ./ [٢٨]

ومن الثّاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو عِلْبَاء(١) ، وحِرْباء(٢) : علباءان ، بالإقرار تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل .

وقول بعض الكوفيّين في تثنية نحو حمراء : حمراءان بإقرار الهمزة من غير تغير ، لأنه لمّا قلبت ألف التأنيث همزة التحقت بالأصليّة فلم تُغيّر . كالأصليّة .

***

= ولعلّ الصواب : تئيّة كما في ط وهـ ، وفي القاموس : « أبى » : يقال : تأيّي بالمكان تَلَبّث عليه وتأنّى . وقد فسّرها السيوطي بقوله : وهي التمكث ، وكذلك فسّرها البغداديّ في الخزانة ٥٢١/٣ عند تعرضه لشرح بيتي سُحيم بن وثيل الرياحيّ وهما :

مررت على وادي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُظْلِم واديا
أقلّ به ركبٌ أتوْه تئيّة وأخوفَ إلاّ ما وقى الله ساريا

(١) عِلباء البعير : عصب عنقه .

(٢) الحرْباء : دويّبة تستقبل الشمس برأسها .

الاخْتِصـــار

هو جُلّ مقصد العرب وعليه مَبْنى أكثر كلامهم ، ومِنْ ثَمّ وضعوا باب الضّمائر ، لأنه أخصر من الظواهر خصوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أعدّ الله لهم مَغْفِرةً ﴾(١) قام مقام عشرين ظاهِراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المُتّصل .

وباب الحصر بإلاّ وإنما وغيرهما،لأن الجملة فيه تنوب مناب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع،لأنهما أغنيا عن العطف . وباب النّائب عن الفاعل،لأنه دَلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، أ وعلى المفعول بوضعه ، وباب التنازع ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحلٌ لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدّي كاللاّزم ، وباب النّداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

(١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنـادي ، وأداوات الاستفهام والشّـرط فـإن كم مـالـك ؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثروا من الحذف فتـارة بحرف من الكلمـة كلمَ يكُ ، ولم أُبَلْ ، وتارة للكلمة بأسرها ، وتارة للجملة كلها ، وتارة لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصّلة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النّسب لطول الكلمـــة .

وقال ابن يعيش « في شـرح المفصل » : الكنايـة ، التّعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْب من الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السّراج في الأصول : من الأفعال : ضَـرْبٌ مستعارة للاختصار ، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو : مات [٢٩]
زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط .

وقال ابن يعيش : المضمرات ، وُضِعت نـائبة عن غيـرها من الأسماء الظّاهرة لِضَرْب من الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعاني .

وقال أبو الحسن بن أبي الرّبيع[١] في « شرح الإيضاح » : قولهم ، لِلّه درّك مِنْ رَجُلٍ ، « مِنْ » فيه للتبعيض عند بعضهم ، والتقدير لقد عَظُمْتَ من الرّجال ، فوضع المفرد موضع الجمع ، والنّكرة موضع المعرفة لِلْعلم وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كُلّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرّجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لِفَهْم المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في « اللّباب » وتلميذه الأندلسي في شرح « المفصل » : إنما دخلت إنّ على الكلام للتّوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللاّم في خبرها كان آكد ، وصارت إنّ واللاّم عوضاً مِنْ ذِكْر الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أنّ المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التّوكيد لقلت مكان قولك : بلغني أنّ زيداً منطلق : بلغني انطلاقُ زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّا العاطفة على قول سيبويه من:إنْ

(١) ابن أبي الربيع : هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشيّ الأموي الأشبيليّ . توفي ٦٨٨ هـ .

ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ٢/١٢٥ ، ١٢٦ .

الشّرّطية ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشّرطِيّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)(١) .

وتركيب أمّا المفتوحة مِن« أن » المصدرية ، و«مـا»المزيدة عِوَضاً من«كان»في نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أمّا الشرطية عِوضَاً مِنْ حَرْف الشّرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أمّا زيد فقائم .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمّنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصـار ، ألا ترى أنّـك لو لم تـأت بـ « مَنْ » وأردت الشّـرط على الأنـاسِيّ لم تقدر أن تفي بـالمعنى الـذي تفي بـه « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسماء إن يَقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام . انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قـائم مقام دِرْهم ودِرْهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّراً هكذا ، ومِنْ ثَمّ قالوا : ثلاث مائة دِرهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثّلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلاثة أشياء : العدد الأوّل ، والثاني ، والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن الّلبْس . هكذا علّله الزّمخشري في « الأحاجي »وأورد عليه السّخاويّ في شرحه أنهم

(١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفي ٧٧٧ هـ .

قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتّوحيد مع اجتماع ثلاثة أشياء ، قال : والصوّاب في التوحيد أن المائة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لِثقل التأنيث ، بخلاف « الألْف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأنّ الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمّا بُنِي على الاختصار منع الاستثناءِ من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من مائة إلاّ عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصّغير معدولٌ به عن الـوْصف ، وقال: إنهم استغنـوابياء ،وتغيير كلمة عن وصف المُسَمَّى بالصِّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أنّ ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدولٌ به عن الوصف .

وقال الأندلسيّ : الغرض من التّصغير وصف الشيء بـالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح « المفصـل » : وصاحب « البسيط » : إنما أتى بالأعـلام للاختصار وترك التّطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلَم لاحْتَجْتَ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدِّد صفاته حتى يعرِفه المخاطب فأغني الْعَلَمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب « البسـيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : الْعَلَمُ

عبارة عن / مجموع صفات . [٣١]

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعـال الاختصار والمبالغة .

أمّا الاختصار فإنها بلفظ واحـد مع المـذكّر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولـو جئت بمسمّى هذه اللفـظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأمّا المبالغة فَتُعْلم مِنْ لفظها فإن « هيهات » أبلغ في الدّلالة على البُعْد مِنْ بَعُدَ ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاها تغنى عن وَضْعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المُقَرّب[١] كان الأصل أن يوضع لكل مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر ، كما قالوا :

---

(١) في ط : « المعرب » بالعين ، تحريف صوابه من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرّب من مؤلّفات ابن عصفور . وقد حققه الأستاذ أحمد عبد الستار الجواري . وتم طبعه ونشره .
والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١ / ١٤ في ترجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلّا ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » .

عير وأتان ، وجَدْي وعَناق ، وحَمل ورَخِل[١] ، وحَصَانٍ[٢] وحَجر[٣] ، إلى غير ذلك ، لكنّهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرّقوا بها بين المذّكر والمؤنث ، تارة في الصّفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كـ«امرؤ »و«امرأة»، و «مَرْء»و «مَرْأة»في الحقيقيّ[٤]،وَبَلَد وَبَلْدة في غير الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفَرْق بين اللّفظَ والعلامة للتوكيد،وحِرْصاً على البيان فقالوا:كَبْش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتّصغير ، فإن أردت تخصيصه قُلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجَيل،وكذلك لا يُصغر الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل:ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشّلوبين في (شرح الجُزولية) : الفاعل إذا كان مخاطباً

---

(١) في ط : « وجمل ورجل » . صوابه من النسخ المخطوطة والقاموس .
والحمل : الخروف ، والرَّخِل بالخاء على وزن : كَتِف : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع:أرخل ورِخال .

(٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانٍ كسحَاب : الدّرّة .

(٣) الحَجر : يقصد به : الحجر الكريم .

(٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازيّ .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء أفْعَل وما هو[١] بمعناه نحو : قُمْ واقْعُد .

والثاني : أن يدخل لام الطّلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ وَلِتَقْعُدْ / والأجود الأول ، لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢
كما استغنوا بالضّمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ ولم يقولوا : قام أنا ، وقمتَ ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء المستغني عنه في الأمر ، ولم يجِىء في الضّمائر في حال السّعة .

وقال في البسيط : لمّا كان الفعل يدّل على المصدر بلفظه ، وعلى الزّمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسمٌ للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقّوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزّمان والمكان .

وفيه:ذهب بعضهم إلى أن باب مَثْنى وثُلاث ورُباع معدولٌ عن عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التّعيين بأيّ إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أخصر من قولك : أيّ

(١) في ط فقط : « وهو بمعناه » بإسقاط « ما » ، تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو ؟

وقال ابن يعيش : فصل سيبويه بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمّى الأولى رَفْعاً ونصْباً وجرًّا وجزماً ، والثانية ضَماً وفتحاً وكسْراً ، ووقفاً ، للفرْق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعاملٍ ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

* * * *

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه إجحاف به ، ومِن ثَمّ لم يجز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جنّي في المحتسب : أخبرنا أبو عليّ قال : قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس،لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضَرْب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختِصراً لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به ، ومنَ ثمّ أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كان بدلاً من اللفظ بفعلهما،ولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيّان : لا يجوز حذف « لا » من «لا سيما » لأن حذف الحرف خارجٌ عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلاّ حيثُ سُمِع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروفُ المعاني إنما وُضعِت بدلاً من الأفعال طلباً/للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرْف أو [٣٣]
حرفين . وما وُضِع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسِبُه الحذْفُ لها .

وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوزحذف[1] جواب أمّا لأن شَرْطها حُذِف ، فلو حُذف الجواب أيضاً لكان إجْحافاً بها .

وقال صاحب « البسيط » : القياس يقتضي عَدمُ حذف حروف المعاني وعدمُ زيادتها ، لأنّ وضعها للدّلالة على المعاني ، فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذي وُضِعت له ، وإذا حُكم بزيادتها نافَى ذلك وَضْعَها للّدلالة على المعنى ، ولأنَهم جاءوا بالحروف اختصاراً عن الجُمَل التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفُهُ ولا الحُكْمُ بزيادته ، فلهذا،مذهب البصريّن المصير إلى التّأويل ما أَمْكَن صيانةً عن الحُكم بالزّيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »:تفسير قول أبي بكر : إنها دخلت الكلام لِضَرْب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت « ما » عن « أنفى » وهي جملة:فعلٌ وفاعلٌ .

وإذا قلت : قام القومُ إلاّ زيداً ، فقد نابت « إلاّ » عن أستثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن « أعطف » ، وكذا « ليت » نابت عن : « أتمنَّى » و « هل » عن أستفهم .

والباء في قولك : « ليس زيد بقائم نابت عن«حقّاً»،و «البتّة»

(١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

و«غير[١] ذي شَكّ . »

وفي قولك : أمسكت بالحَبْل نابت عن«مباشراً[٢]»،و«ملاصقة يدي له » .

ومِنْ في قولك : أَكَلْتُ من الطّعام ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقيّة ما لم نسمّه . فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَلِ وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضلات الظّرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعِلّتُهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَرْب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه،وتراجعوا عمّا التزموه .

وقال ابن يعيش : حذف الحرف يأباه القياس ، لأن الحروف
[٣٤] إنما جِيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال،فما النّافية نائبة عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن : أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي،فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النّداء كثيراً لقوّة الدّلالة على المحذوف فصارت[٣] القرائن الدّالة على المحذوف

(١) في ط : « والبتة غير » بإسقاط الواو ، تحريف .

(٢) في ط فقط : « مباشرة » بالتاء .

(٣) في ط : « فصار » .

كالتلفّظ به . وقال أيضاً:ليس الأصل في الحروف الحذف إلاّ أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إنْ ولكنْ ورُبَّ .

إذا اجتمع مِثْلان وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ :

فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرّفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتحاجوني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرّفع أو نون الوقاية خلاف .

ذهب سيبويه إلى الأول ورجّحه ابن مالك : لأن نون الرّفع قد تحذف بلا سبب .

كقوله :

٢٧ = * أبيت أسْرِي وتَبِيتي تدلُكِي[١] *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضّمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يأمُرْكم »[٢] ، و « ما يُشْعِرْكم »[٣] ، في قراءة من سكن،ولأنها حركة ،

(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجْهَك بالعنبر والمِسك الذّكي *

من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٠٨ ، والتصريح ١/١١١ ، وحاشية يس ١/٣٣٢.

(٢) البقرة /٦٧ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ١/٢٤٩ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٤/٢٠١ ، والغيث /٢١٣ .

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرّد والسيّرافِيّ والفارسِيّ وابنِ جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الثّاني لأنها لا تدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذْف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مُؤثِّر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثّقل نشأ من الثّانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجُمهور . وقيل: نون إن، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنّني وإنّي،وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والسّاكن يُسْرع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طَرفٌ ؟ على قولين ، صحّح أبو البقاء في اللّباب أولهما/ . [٣٥]

الثالث : إذا اجتمع نون الضّمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنّا ولكنا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثّانية المدغم فيها ؟ القَوْلان السّابقان .

ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضّمير ، لأنها أسم فلا

تُحْذف . ثُمّ رأيت ابن الصائغ(١) قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال »(٢) ما يدلّ على أنّ المحذوف نونُ ضمير النّصب في قولنا : كأنّا،وتاء تَفعل في قولنا:هِيَ تَكَلّم (٣)، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقويةً لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللاّم الأصليّة لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيبويه(٤) . وقال : لأن ما يحذف من المكـرّرات إنّما يحـذف للاستثقـال ، وإنّما يقـع

---

(١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزمرّديّ ، الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنّفاته: (التذكرة)عدّة مجلّدات في النحو .
انظر البغية ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسيّ ، ألّفه ليصلح أخطاء الزجاج في كتابه : « معاني القرآن » . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .
أ ــ نسخة رقم ٥٢ ـ تفسير .
ب ــ نسخة رقم ٨٧٥ ـ تفسير .
جـ ــ نسخة رقم ٦٩٩ ـ تفسير .
وقد عرّفت هذا الكتاب ، وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ــ ٢٦٠ .

(٣) في ط فقط : « هل تكلم » . وأصل تكلم : « تتكلّم » بتاءين .

(٤) في سيبويه ١/ ٣٠٩ : « وكأن الاسم ـ والله أعلم ـ (إلهٌ) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها .
ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام « أل » في لفظ الجلالة . وانظر لسان العرب : « لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأوّل .

ثم قال عقب ذلك : والذّي رجّحه أبو عليّ أنّ المحذوف من إنّنا، وكأنّنا إنّما هو النّون الوسطى دُون نون الضّمير ، قال : لأنه عُهِد حَذْفُها دون حذف نون الضّمير .

الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو :

٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فَلَيْنِي[١] *

والأصـــل : فلينني فحـذف إحـدى النّـونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان[٢] ، وابن هشام . وفي البسيط أنّه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني »[٣] وردّه أبو حيّان ، لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

(١) لعمرو بن معد يكرب الصّحابيّ يخاطب امرأته ، وصدره :
* تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكاً *
وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٤ ، والحجة لابن خالويه /١٨١ ، وشواهد المغنى للبغدادي ٢/ ٤٩٨ ، ٩٤٧ « مخطوط » ، والخزانة ٤/ ٤٤٥ .

(٢) في ط : « ابن حيّان » ، تحريف .

(٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتتكلّم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأول أو الثانية ؟ قولان،أصحّهما الثّاني ، وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّة على مَعْنى وهي المضارعة .

ورجّحه ابن مالك في شرح الكافية بأنّ الاستثقال في اجتماع المِثْلين إنما يحصُل عند النّطق بثانيهما،فكان هو الأحق بـالحذْف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صُدّر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلُ الملائكةَ تنزيلاً ﴾[1] قال وفي هذه القراءة دليلٌ على أنّ المحذوف ـ
[٣٦] من التَـاءين هي الثّانيـة ، لأنّ المحذوف من النّـونين في القـراءة / المذكورة إنّما هي الثانية .

ورجّحه الزّنجانِيّ[2] في « شرح الهادي » بأنّ الثانية هي التي

---

(١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة أبن عمرو ، وابن كثير ، وخارجه ، وابن معاذ ٦٨ انـظر البحر المحيط ٦/٤٩٤ ، وتفسـير الكشاف ٣/٨٩ ، والمحتسب ٢/١٢٠،وتفسير الفخر الرازي ٢٤/٧٤.

(٢) الـزنجانيّ : هـو عبد الـوهاب بن إبـراهيم بن عبد الـوهـاب الخـزرجي الزبخانيّ
وكتابه : « شرح الهادي » أكثر الجار بُرْدي من النقل عنه في شرح الشافية .
وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ .
وانظر البغية ٢/١٢٢ .

تُعَلّ ، فتسكن وتُدغم في « تَذَكّرون »[١] فلمّا لَحِقَها الإعلال دون الأولى لحقها الحذْفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال .

السّادس : الفعل المضاعف على وزن : فَعِلَ نحو ظَلّ ، ومَسّ ، وأَحَس ، إذا أسند إلى الضّمير المتحرّك نحو ظَلِلْتُ، ومَسِسْت وأَحْسسْتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال : ظَلتْ ومَسْت، وأَحَسْت[٢] ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللاّم ؟ قولانْ أصَحّهما الأوّل وبه جَزَم في التّسهيل .

وقال أبو عليّ في الإغفال : قد حذف الأول من الحروف المتكرّرة كما حذف من الثّاني[٣] وذلك قولهم ظَلْت ، وَمَسْت،ونحو ذلك .

---

(١) أي أن الأصل : « تتذكرون » .

(٢) يقول ابن عصفور في الممتع ٢/ ٦٦٠ ، ٦٦١ :

« فإن كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .

وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المِثْلين تخفيفاً لمّا تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يخفظ من ذلك : أَحَسْتُ ، وَظَلْتُ ، ومَسْتُ . وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثلين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنتَ تدغم قبل الإسناد للضمير ، فتقول : أحسّ ، ومسّ،وظل ، والإدغام ضرب من الاعتلال » .

(٣) أي يقال : ظَلت ، ومَسْتُ بفتح الظاء والميم ، وظلِتْ ومِسْتُ بِكسرهما .

فإن قيل : ما الدّليل على أن المحذوف الأول ؟ قيل : قوْل مَن قال : ظِلْت ومِسْتُ،فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها في : خِفْتُ وهِبْت وظِلْتُ .

ولو كان المحذوف اللاّم دُونَ العين لتحرّك ما قبل الضّمير .

وكذلك قَلْب الأول من المتكررة نحو : دِينار[١] كما قلب الثاني نحو : تَظَنّيْتُ[٢]، وتَقَضّيْتُ[٣] .

وخْففت الهمزة الأولى ، كما خففت الثّانية نحو : « جاء أشْراطُها »[٤] .

السّابع ـ لا سيّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = فِهْ بالعقُود وبالأَيْمان لا سِيَما
عَقْدٌ وفاءٌ به مِنْ أَعْظم القُـرَبِ [٥]

---

(١) وأصله : « دنّار » بنون مشدّدة ، فأبدلت الياء من النون الأولى هروباً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنانير ، ودُنَينير في التحقير . انظر الممتع ٣٧١/١.

(٢) أصله : تَظَنّنت ، فأبدلت النون ياء هروباً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : تقضّضتُ ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .
وقالوا أيضاً : تفضّيت من الفضة .
انظر : الممتع ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ١٨ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : « في » بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام ؟
اختار ابن جني:الثّاني،وأبو حيّان:الأول .

قال ابن إياز في « شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف سيّ من لا سيّما إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها ، هل هو عينها أو لامها ؟

الّذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللاّم ، لأن الحذف إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في العَيْن .

وبعضُهمُ يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما سكُونها ، والثانية متحرّكة ، والمتحرّك أقوى من السّاكن،فكانت الأولى أولى بالحذف لضَعْفها .

والثاني : أنها زائدة ، والأولى منقلبة عن واو أصليّة،والزائد / [٣٧] أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذِفت الياء الأخيرة لم تُرَدّ الياء إلى أصلها،لإرادة المحذوف . انتهى .

وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن ـ باب الأمثلة الخمسة إذا أُكّد بالنّون الشديدة نحو : واللهِ

« عقد وفائه » والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد .
انظر : شواهد العيني علي الأشموني ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيّوطيّ رقم ٤١٣ .

لَتَضْرِبُنّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرّفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة،وهي نون الرّفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .

التاسع ـ ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل : « ذَوْوٌ »[١] بوزن : « فَعْلٌ »[٢] وعند ابن كَيْسان :«ذَوَوٌ»[٣] بالفتح فحذف إحدى الواوين . قال أبو حيّان:وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثّانية ، وهي اللّام ، وعليه أهل الأندلس وهو الظّاهر ، والثاني:الأولى،وهي العين وعليه أهل قُرْطبة .

العاشر : قال الشّمس بن الصائغ في قوله :

٣٠ = أيهـا السَّـائِـلُ عَنْهُـم وَعَنِـي
لستُ مـن قَيْس وَلاَ قَـيْسُ مِنِـي[٤]

(١) في سيبويه ٢/٣٣ : « وكان الخليل يقول : « هذا ذَوٌّ » بفتح الذّال لأن أصله الفتح تقول : « ذوا » [أي في حالة التثنية] ، وتقول : ذوو [أي في حالة الجمع] .

(٢) في الأشموني ١/٧١ : ومذهب الخليل أنّ وزنها فَعْل بالإسكان ولامها واوٌ .
وعند سيبويه وزنها : فَعَلٌ بالتحريك ، ولامها ياء أي « ذَوَيٌ » .

(٣) وفي الأشموني ١/٧٢ : وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً .
أي : فَعْلٌ ، وَفَعَلٌ .

(٤) قائله مجهول .
وهو من شواهد : ابن يعيش ٣/١٢٥ . « وقيس » في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .
وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش آبن يعيش في الموضع المذكور .

الذي ذكرُوا أنّ المحذوف من : مِني وعنِي نون الوقاية . ويحتمل أن تكون باقية،ونون مِنْ،وعَنْ هي المحذوفة إلاّ أن يقال : إن الحروف بعيدة عن الحذف مِنْها .

الحادي عشر: « ذا »المشار بها عند البصريّين ثلاثيّة الوضع ، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتّفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللاّم ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت الخلاف فيه مَحْكِيًّا في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن المحذوف لامه ، لأنها طَرَفٌ فهي أحقّ بالحذْف قياساً على الإعلال ، ولأن حذف اللاّم أكثر من حذف العَيْن ، فتعليق الحُكْم بالأعَم أولى .

ومنهم من قال : ألمحذوف عينه والموجود لامه ، لأنَ العَيْن ساكنة،والسّاكن أضعف من المتحرّك،فهو أَحَقّ بالحذف،ولأنه لو كا ن المحذوف لامه لعُدِمت علّة قلب الياءِ أَلَفاً ، لأنّ العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علّة القلب ، وأمّا اللاّم فمتحرّكة،فإذا حذفت العين وُجدت علَة الإعلال،وهو تحرّك حرف العِلّة وانفتاح ما قبلهُ ./ [٣٨]

الثّاني عشر : قال بدر الدّين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ **فأما إنْ كان مِنَ المُقَرّبين فَرَوْحٌ** ﴾(١) . إنّ أصل الفاء داخلة على : إنْ كان ، وأُخِّرَتْ لِلزُوم الفَصْل بين أَمّا والفاء فالتقى فاءان :فاء أمّا ، وفاء

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ .

جواب إنْ،فحذفت الثّانية(١)حَمْلاً على أكثر الحذفين ، نظائر(٢) .

الثالث عشر : إذا صَغّرت كساء قلت : كُسَيّ ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهل المحذوف الياء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الياء المنقلبة عن الألف؟قولان ، نصّ سيبويه على الأول،كذا نقله أبو حيّان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد ومَيّت حَذَفْت إحدى الياءين : فقلت : طَيْبيّ ، وسَيْدِيّ تخفيفاً . وقد جزموا بأنّ المحذوف الثّانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالِك وأبو حيّان في

(١) في الجنى الداني / ٥٢٥ : ومذهب سيبويه أن الجواب في ذلك لـ « أمّا » ، لا للشّرط ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أمّا » عليه . ولذلك لزم معنى جواب : « أمّا » عليه .
وذهب الفارسيّ في أحد قوليه : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب « أمّا » محذوف .
وذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ « أمّا » . وللشرّط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقرّبين فروح ، ثم تقدّمت إنْ ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : « فأمّا إنْ كان من المقربين ففروحٌ ، فالتقى فاءان ، فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار : « روح » .

(٢) هكذا في ط،والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : «في » .

كتبهما .

وعلّله أبو حيّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات ، فكان حذف المتحرّكة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق[١] : « هيْن وليْن مُخَفّفان مِنْ:هَيِّن ولَيِّن والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثّانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من « أيّ » قال الشاعر :

٣١ = * تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهمُا[٢] *

وقد جزم ابن جنّي في ذا بأن المحذوف الثَّانية ، وهي اللاّم لقلة حذف العَيْن ، قال : ولهذا بقيت الأخرى ساكِنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿ءأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّماء ﴾[٣] فإنها ترسم بألف واحدٍ ، وتحذف

(١) انظر الفائق ٤/١٢٢ ، ١٢٣ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء ثلاث : فهينةٌ ليْنةٌ عفيفة مسلمة تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتمامه :

* عليّ من الغيْث استهلّت مواطرُهْ *

وفي ط : « نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : « نظرت » بحذف التاء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ١/٤١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ١٢٤،وانظر الديوان ١/٢٨١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار .

(٣) المُلْك / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة :=

الأخرى.كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن الأصليَّة : أوْلى بالثبوت .

وقيل : الثَّانية ، وعليه الفرّاء وثعلب وابن كَيْسان ، لأن بها حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحذف ، ولأن الأولى حرْفُ مَعْنًى فهي أولى بالثّبوت . / [٣٩]

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنّون نحو : رأيت عصاً وقف عليه بالألف .

قال ابن الخّباز : وكان في التّقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف التي هي بدلٌ من التّنوين كما في : رأيت زيداً في الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ، والباقية التي هي بدل من التّنوين .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطّارىءُ يزيل حُكْم الثّابت .

= « ءأمنتم » .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهما ، وإبدالها ، وتحقيقها ، وإدخال الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٢/٣٦٤ .

قال : فإن كان المقصور غير منوّن نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتّفاقاً .

وفي « شرح الإيضاح » لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النّحويّون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظّاهر من كلام سيبويه أنها الألف الأصليّة،وأنّ التنوين ذهب في الوقف في الأحوال الثّلاثة ، في الرّفع والنّصب والجرّ،فرجعت الألف الأصليّة لزوال ما أزالها .

وذهب المازنيّ:إلى أنها بدل من التّنوين لأنّ قبل التنوين فتحة في اللّفظ فصار «عَصًا » في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك : رأيت زَيْدا .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ : إلى أنّها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليّة لزوال التّنوين وفي النّصب بدلُ من التّنوين .

الثامن عشر : تحيّة وتئيّة إذا نسبت إليهما قلت : تَحَوِيّ وَتَأَوِيّ بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيّان .

التاسع عشر : باب رَمْيَة ، ينسب إليه : رَمَوِيّ كذلك .

والمحذوف الياء الأولى،وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مَرْمِيّ إذا قيل فيه : مَرْمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى،وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة.جزموا به .

العشرون : قال صاحب«الترشيح»(١) إذا صغّرت : أسود ، وعُقاباً ، وقضيباً ، وحماراً، قلت : أسَيِّد ، وَعُقَيِّب ، وقُضَيِّب وحُمَيِّر ، بياء مشدّدة مكسورة ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحرّكة التي تلي آخر الاسم ، فقلت : أُسَيْدِيّ ، وَقُضَيْبِيّ بياء ساكنة / . [٤٠]

الحادي والعشرون : قال أبو حيّان : إذا صَغّرت : مُبَيْطِر(١) ، ومُسَيْطِر ، ومُهَيمِن أسماء فاعل من : بَيْطَرَ ، وسَيْطَرَ،وهَيْمَنَ : تحذف الياءَ الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وتثبت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتّفقتان في كلمتين نحو : « جاء أَجَلُهم »(٢) « والبَغْضَاء إلى »(٣) ، « أَوْلياءُ أُولَئك »(٤)

---

(١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ ، أبو بكر الماردِيّ . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

(١) البيطرة : معالجة الدّوابّ ، والمبيطر مَن صنعته كذلك .

(٢) الأعراف / ٣٤.

(٣) المائدة / ٦٤ .

(٤) الأحقاف / ٣٢.

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول:المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها.حكاه السّيد ركن الدين في شرح الشافية .

الثّالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينهُ كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقْوام ، واسْتقوام ، نقلت حركة الواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثمّ عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيّتهما المحذوفة ؟فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الزائدة لقربها من الطّرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتل العين نحو : مَبِيع ، ومصَون ، أصلهما :مَبْيُوُعٌ ومَصْوُون،ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى السّاكن قبلهما فالتقى السّاكنان : الأول عين الكلمة ، والثاني واو مفعول الزائدة،فوجب حذف أحدهما

واختلف في أيهما حذف ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطّرف .

وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف عين الكلمة،لأن واو مفعول لمعنىً ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يَستحيى بياءين في لغة الحجاز ، وأمّا تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة . [٤١]

قال في (التّسهيل) : فيحذفون إحدى الياءين . قال أبو حيان : إمّا التي هي لام الكلمة وإمّا التي هي عين الكلمة .

أمّا حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَحِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء التي هيفاء الكلمة وسكنت الياء .

وأمّا حذف عين الكلمة ، فقيل نقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي « عين الكلمة » ، والياء التي هي لام،فحذف الأولى لالتقاء السّاكنين . فعلى التّقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثاني يكون وزنها يَسْتَفِل . .

السادس والعشرون : باب صحاري وعذاري فيه لغات : التّشديد وهو الأصل،والتخفيف هروباً من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأوْلى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المدّ ، لأنه

قد عهد حذفها ، ولِأنّ الكلمة خماسية ، والمُبْدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصليّ،فَهِي أحق بالثّبوت،وما قبلها أحق بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون : قراءة ابن محيصن : « سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهم »(١) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جنيّ في « المحتسب » : المحذوف الأولى،وهي همزة الاستفهام . قال : فإن قيل : فلعلّ المحذوف الثانية ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام ، وأما حذف همزة « أفعل » في الماضي فبعيد .

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من : جاءٍ وشاءٍ أصله : جاءِيٌ وشاءِيٌ ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل : أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدّمت في شاكٍ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فُعِل بقاضٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل :«فالع»، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

---

(١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيصن في هذه القراءة : ابن كثير والزّهري . وانظر : الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٨٥ ، وتفسير الفخر الرّازي ١/ ١٧٨ ، وتفسير الكشاف ١/ ٢٦ ، وانظر حاشية الخضري ٢/ ٦٣ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللاّم ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زيدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *(١)

و

[٤٢] ٣٣ = * بَيْن ذِرَاعيْ وَجَبْهَةِ/الأَسَدِ *(٢).

وفي المحذوف خلافٌ : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

---

(١) قطعة من بيت تمامه :

.... * الذّبَلِ تـطاول اللّيـلُ عَلَيْـكَ فـانْـزِل *

وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس .

وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذّبل : جمع ذابل بمعنى الضامر : كرُكَّع : جمع راكع .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو من شواهد : سيبويه ١/٣١٥ ، والمنصف ٣/١٦ ، وابن يعيش ٢/١٠ ، والخزانة ١/٣٦٢ ، والمغنى رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٢ ، والأشموني وحاشية الصبّان ٣/١٥٣ ، والعينيّ هامش الأشموني ٣/١٥٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥١ .

(٢) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدره :

* يا من رأى عارضاً أسرّ به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ١/٩٢ والخزانة ١/٣٦٩، ٢/٢٤٦، والمغنى رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وذراعا الأسد ، وجبهـة الأسد : أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النّحاس ، في التّعليقة : قولهم : « قَطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قَالها » : أجمعوا على أن هُنا مضافاً إليه محذوفاً مِن أحدهما. واختلفوا : مِنْ أَيِّهما حُذِف ؟ فمذهب سيبويه : حُذِف مِنَ الثّاني وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف . وحَسُن ذلك وشجّعه كون الدّليل يكون مقدماً على المدلول عليه .

ومذهب المبرّد:أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قالها أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظّاهر موضع المضمر إذ الأصل : يد مَنْ قالها ورِجْله . وحَسُن ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يَسْتَنْكره لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحوُ زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِن الأول مع أن مذهبه في نحو : زيد زيد اليَعْمَلات : أن الحذْفَ من الثّاني .

قال ابن الحاجب (١) : إنما أعْترُضَ بالمضاف الثّاني بين

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين،ليبقى المضاف إليه المذكور في اللّفظ عِوَضاً مِمَّا ذهب .

وأمّا هنا فلو كان قائم خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه،إذْ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نَحْوُ :«زيد قائم وعمرو»من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كلّ من المبتدأين عامل في الخبر،فالأوْلى إعمال الثاني لِقُربه .

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التّردّد ، وإلاّ فلا تردّد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نحْنُ بِما عِنْدنا وَأنت بما
عِنْـدكَ راضٍ والـرّأيُ مُخْـتِـلِفُ(١)

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .
انظر : الطالع السعيد/١٦ ، وشذرات الذهب ٥/٢٣٤ . وله ترجمة وافية في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

(١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .
وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣/١٩ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .
وهو من شواهد : سيبويه ١/٣٨ ، وابن الشجريّ ١/٣١٠ ، والأشموني ٣/١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فإنّي وَقيّارٌ بها لَغَرِيبُ * [١]

الحادي والثلاثون : « ذات » أصلها : ذَوَيَةٌ ، تحرّكت الواو والياء فقلب كل / منهما ألِفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [٤٣]

قال ابن هشام في (تَذْكِرته)[٢] : وَيَنْبَغِي أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانية ؟ فقياس قول سيبويه والخليل في:إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياس قولهما في مثل: مَصُون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : « لاه أبوك » في « لِلّه أبوك » قال الشّلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه: مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللاّم للتّعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللاّم المَعْرِفة،ولام الله الأصلية والمبقاة لام الجرّ ، فُتِحَتْ ردًّا إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال :

---

(١) لضابىء بن الحارث البرجُميّ . وصدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٨ ، والمغنى ٢/ ٩٥ ، والخزانة ٤/ ٣٢٣،وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ .

(٢) ذكر السيّوطيّ : أنها في خمسة عشر مجلّداً . انظر : دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٩٦ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأنّ في مذهبكم حَذْفَ الجارّ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حَرْفُ معنًى ، وأمّا أنا فلم أَحْذِف حَرْفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قال الشَّلَوْبين : وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة ، وبقي التّرجيح بين حَرْف الجرّ وحرف الأصل ، فَزَعَما أنَّ المحذوف حرفُ الجرّ ، وَزَعَمَ أنّ المحذوف اللاَّمُ الأصليّة .

ورجّح مَذْهَبُه بأن حرف الجَرّ لِمْعنىً ، وفيه إبقاء عمله . وينبغي أن يترّجح مذهبنا ، لأنه قد ثبت حرف الجرّ محذوفاً ، وعملُهُ مُبْقِيٌّ في نحو : « خيرٍ عافاك اللّهُ »[١].

وفي مذهبه ادّعاءُ فَتْحِ اللاّم ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللاّم الجارَّة قوم بأعيانهم،لا يفعل ذلك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : « لاه أبوك » بالفتح فدل على أنها ليست الجارّة ، إذ لو كانت الجارّة لما فتحها إلاّ مَنْ لُغَتُهُ أن يقول : المال لَزَيدٍ وَلَعَمْرٍو،فهذا يؤيّد ما ذهبنا إليه . انتهى .

---

(١) أشار السيّوطيّ في الهمع ٤/٢٢٥ إلى هذا المثل بقوله :
تقول العرب : « خيرٍ بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف الباء ، وبقاء عملها ، لأن معنى كيف : بأي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى ، وجواز الجرّ أولى » .

الثالث والثلاثون : « الآن »[١] أصله : «أوان »[٢]، ثُمّ قيل : حُذِفت الألف بعد الواو،وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها،فوقعت بعد الهمزة . حكاهما في « البسيط » .

(١) في ط فقط : « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) وفي ط فقط : « لوان » تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة والهمع ٣/١٨٤ حيث ذكر أن أصله : « أوان » ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين .

وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسوّاد .

وقيل : حذفت الألف ، وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا : راح ، ورواح ، استعملوه مرة على فَعَل ، ومرة على فَعَال كزَمَنٍ وزمانٍ .

فصـــل
[في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيّان : اختلف النحوّيون في أيّ الحرّفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل :
[٤٤] إلى أن الزائد هو الأوّل/ فاللاّم الأولى من « سلّم » هي الزائدة،وكذلك الزّاي الأولى من « بِلّزِ »(١) .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسِيّ عنه:إلى أنّ الثاني هو الزّائد .

حجّة الخليل أنّ الْمِثّلَ الأوّل قد وقع موقعاً يكثر فيه أمّهات الزوائد وهي الياء والواو والألف ، ألا ترى أنّها تقع زائدة ساكنة ، ثانيةً نحو : حَوْقل وَصَيْقل ، وكاهل . وثالثة نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سَلّم وبِلِز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرْدَد(٢) وما أشبهه مما تحرّك فيه المضاعفان ،

(١) بِلِزّ : المرأة القصيرة .

(٢) القَرْدد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرْدده أي وجهه .

الأول : هو الزّائد عند الخليل .

وحجة يونس : أنْ الثّاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الزّوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزاد ان متحرّكتين،نحوُ جَهْوَر[١] وَعِثْيَر[٢] ، وَرابِعين نَحْوُ كَنَهْوَر[٣] ، وعِفْرية[٤] ، فإذا كان الثاني من سلّم وبِلِزّ زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيّان ولا حجّة فيما أستدلّ بِهِ الخليل ويونس،لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنّظير .

وأمّا سيبويه فقد حكم بأنّ الثّاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يَدُلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصّحيح فذهب الفارسِيّ : إلى أن الصحيح مذهب سيبويه،واسْتَدَلّ على ذلك بوجود : « اسحنكَكَ »[٥] و« اقعنسس »[٦] وشبههما في كلامهم .

---

(١) في القاموس : « جهر » : جَهْور : كجعفر : اسم موضع .

(٢) عِثْيَر : التراب . (القاموس) .

(٣) كَنَهْوَر : « كَسَفَرْجَل » قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال . وانظر القاموس .

(٤) في القاموس : يقال : أسد عِفْر وعِفْرية ، وعِفْريت : شديد .

(٥) اسحنكك الليل : أظلم ، واسحنكك الكلام عليه : تعذر (القاموس) .

(٦) اقعنسس : تَأَخّر (القاموس) .

قال : وذلك أن النّون في افْعَنْلَلٍ من الرّباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو : احْرَنْجم(١) ، فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثيّ بين أصلين لئّلا يخالف المُلحَق المُلحق به ، ولا يمكن ذلك إلّا بجعل الأول هو الأصل ، والثّاني هو الزائد .

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور : إلى أن الصّحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب في تصغير : « صَمَحْمَح » (٢) : صُمَيْح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزّائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصليّ ، وإبقاء الزّائد .

والثاني : أنّ العين إذا تضعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فذلك [٤٥] الحرف / لا يكون إلّا زائداً ، ، نحو : « عَثَوْثَل »(٣) ، « عَقَنقَل »(٤) ، ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي

---

(١) احرنجم : يقال : احرنجم القوم أو الأبل : اجتمع بعضها على بعض وازدحموا . (القاموس) .
(٢)) في القاموس : « صمح » : الصّمحمح : الرجل الشديد .
(٣) في القاموس : « بمثل » العَثَوْثل : الفَدْم المسترخي .
(٤) في اللسان : « عقل » العقنقل : ما ارتكم من الرّمل ، وتعقل بعضه ببعض . ويجمع : عقنقلات ، وعقاقل .

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلاً ، لئلاّ يكون في ذلك كَسْرٌ لما استقرّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاّ بَحَرْفٍ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المِثْلَيْن في هذين الموضعين هـو الأول حُمِلَتْ سائرُ المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التّسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثّاني والثّالث في « صمَحْمَح » ونحوه ، والثّالث والرّابع في « مَرْمَرِيس »[١] وأنّ الثاني في نحو« اقْعنسس»والأول في نحو علَّم أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التّفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرْياً على عادته .

وفي « البسيط » اختلف في « مُغْدَودِن »[٢] هل الزائد فيه الدّال الأولى أو الثّانية ؟ فَعَلَى الأول يقال في تصغيره: مُغَيْدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثّاني: مُغَيْدِين بقلبها ياءً؛ لأنها

(١) في القاموس : « مرس » ، المرمريس : الداهية ، والأملس ، والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

(٢) في القاموس : « غدن » : المُغْدَوْدِن من الشجر : الناعم المتثّني ، والشّاب الناعم .

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن قولهم : هذانِّ بالتشديد ، ما النّون المزيدة ؟ .

قلت : الأولى ، فقال : قال الفارسِيّ في « التّذكـرة » : هي الثانية ، لئلّا يفصل بين ألف التّثنية ونونها ، ولا يفصل بينهما . قلت له : يكثر العمل في ذلك،لأنّا نكون زدنا نوناً متحرّكة،ثم أسكّناالأولى ، وأدغمنا أو زدناهاساكنة ، ثم أسكنا الأولى ،وأدْغَمْنا ،فتحرّكت لأجـل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرتُهُ نكون زدنا نوناً ساكنةً ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكهـا منها بـالحذف والإضافة ، وتقصير الصّلة . انتهى .

وقال الشّلوْبين : قال بعض النحويين : إنّ النّون الثّانية بدلٌ من اللّام المحذوفة من « ذا ».

[٤٦] ومن ذلك قول زُهَير / :

٣٦ ـ أراني إذا مـا بِتُّ بِتُّ على هـوىً
فَثُمَّ إذا أصبحتُ أَصْبَحتُ غـادِيـا(١)

(١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت » وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وقد أنكر السيّوطي في شرحه لشواهد المغنى ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد=

وقول الآخر :

٣٧ = * فَرَأَيْتُ ما فِيه فَثُمَّ رُزِئْتُه (١) *

قال السّخاويّ في « شرح المُفَصّل » : أحدُ الحَرْفَيْن فيهما زائد : الفاء أو ثم . قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة ثُمَّ إلا نادراً فالقضاء بزيادة الفاء أولى .

وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثُمّ : وقيل ثُمَّ هي الزّائدة دُون الفاء لِحُرْمَة التَّصَدُّر .

تنبيـــهٌ

[في باب اقعنسس]

باب اقعنسس ، قال ابن مالك : ثاني المِثْلَين فيه أوْلى بالزّيادة لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَيَ (٢) .

= لزهير .

والشاهد من شواهد : ابن الشجريّ ٢/٣٢٦ ، والخزانة ٣/٥٨٨ ، ٤/٢٢١ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٦٠٣ ، والأشموني ٣/٩٥ برواية : « عاديا » بالعين .

(١) لأبي كبير الهذليّ كما في الخزانة ٣/٥٨٨ ، وقد ذكر عرضاً وتكملته

* فلبثْتُ بعدك غير راض مَعْمرِي *

وفي نسخ الأشباه : « زريته » مكان : « رزئته » .

(٢) في الأشموني ٢/٨٨: احْرَنْبَي الديك : إذا انتفش للقتال .

قال أبو حيّان : جهة الأولويَّة أنه لما ألحق احْرَنْبَيَ باحْرَنْجَم ، واحْـرَنْبِي من باب الثّلاثة لم يأتوا بالزّائـد الـذي للإلحاق إلاّ أخيراً وهي الألف وكذلك ما جيء به لـلإلحاق في هـذا النّوع هـو مقابـل لهذه الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السّين الثانية،فلذلك حُكِم عليها بأنها الزائدة،ليجري بـاب الثّـلاثيّ في الإلحـاق مجرىً واحداً ألا ترى أنهما مشتّقان من الحَرْب والقَعْس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السّينُ الثانية هي الزائدة .

فَصـــــل

[في مسائل مختلفة]

(١) ــ تاء التأنيث :

ويناظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة : أجمع النّحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاءً، ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفُصْحى .

واختلفوا أيّهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريّون إلى أن التاء هي الأصل، وأنّ الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيّون: إلى عكس ذلك .

واستدلّ البصريّون بأن بعض العـرب يقول التّـاء في الوَصْـل والوقْف كقوله :

٣٨ = * اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمتْ(١) *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أنّ التاء هي الأصلّ ، وأن الهاء بدل عنها وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التّاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧] نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه،فالمصير إلى أنّ التّاء هي الأصل أولى ، لما يؤدّي قولهم إليه من تكثير الأصول .

واستدّلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التّغيير ، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء في محلّ التغييرهو البدل أوْلى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محلّ التغيير .

(٢) ـ النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل ـ منطلقين فتنصب،« منطلقين »على الحال تغليباً للمعرفة،ولا يجوز الرّفع ، ذكره الأندلسيّ في « شرح المفصل » .

---

(١) لأبي النّجْم ، وتمامه :

* من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبعدمَتْ *

من شواهد : الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، والشافية ٢١٨/٤ ؛ والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٢١ ، ١٨٠١ .

(٣) ـ المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غلب المذّكر ، وبذلك استدلـوا على أنه الأصل والمؤنّث فرْعٌ عليه .

وهذا التّغليب يكون في التّثنية، وفي الجمع، وفي عَوْد الضّمير، وفي الوصْف، وفي العدد .

(٤) ـ اجتماع طالبين :

إذا اجّتمع طالبان رُوعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القَسَمُ والشّرطُ جُعِل الجوابُ للأوّل منهما ، إذا لم يتقدَّمْهما شيء .

ومنها ـ أن العرب راعت المتقدّم في قولهم : عندي ثلاثة ذكور من البطّ،وعندي ثلاث من البطّ ذكور،فأتوا بالتاء مع ثلاثة لمّا تقدّم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدّم لفظ البَطّ .

ومنها ـ قال الكوفيّون إذا تنازع عاملان : فالأوْلى إعمـال الأول جَرْياً على هذه القاعدة ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصليًّا فيها أو غير أصلي ، فكونُهُ أَصْلِيًّا أو منقلِباً عنه أَوْلى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجُزوليّة،وبني عليها أنّ الواو والألف والياء في الأسماء السّتَة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) ـ اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَيْت طَيًّا ، والأصل طَوْياً . ذكره ابن الدّهان في الغُرَّة .

(٦) ـ اجتماع ضميرين ؛

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلمّ ومخاطب غلب المَتَكّلم نحو : قُمْنا .

واذا اجتمع / مخاطب وغائب غلّب المخاطب نحو : قُمْتُما . [٤٨]

(٧) ـ تمام الفعل بفاعله :

إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذٍ الحرْف ، فلذلك لم يستحقّا الإعراب . ذكره ابن جنّي في « الخاطرِيّات »[١] قال : وَجْهُ شَبه الفِعْل وفاعله بالحرف أنهما جزماً الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تَقُمْ أَقُمْ ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ .

---

(١) عرفه ابن جني نفسه بقوله : « ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة مِمّا أمللته ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي،وغير ذلك مما هذه حالته وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحققه ١ / ٦٤ .

(٨) ـ الاشتراك والمجاز :

إذا دار الأمر بين الأشتراك والمجاز فالمجـاز أوْلى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجّح أبو حيّان وغيره قولَ البصرّيين : إن اللاّم في نحو : ﴿ فالتقَطَهُ آلُ فِرْعون لِيكُونَ لهم عدُوًّا ﴾[1] هي لام السبّب على جهة المجاز ، لا لام أخرى تسمى : الصَّيّرورة أو لام العاقبة ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحَرْف لمعنى متجرّد كان المجاز أَوْلى ، لأن الوضع يؤل فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك .

وقـال ابن فـلاح[2] في « المغني » : اختلف : هل المضـارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال ؟ قال : والثّاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أوْلى على المختار .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » الكلمة تطلق مجازاً على الجُمـل المركّبة . فإن قيل : هلاّ كـان إطلاقهـا عليهـا حقيقـة فتكـون مشتركة ؟ .

أُجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى ، وإذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف أولى ، لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، مثاله ، قولهم : سبط وسبطر ،

(١) القصص /٨ .
(٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨ .

ودمث ودمثر وهندي وهندكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصليّين ، ويصير هذا من الترادف .

والآخر : أن تقول حذفت الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا يمكن أن يدّعي أن الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادّعاء الأصالة في كلٍّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد ، وأنه حذفت لام الكلمة شذوذاً،وأنهما لفظ واحد/ . [٤٩]

(٩) ــ الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللّفظ أو في المعنى كان في اللّفظ أوّلى . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللّفظ خَدَم المَعْنى ، وإنما أتى باللّفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه تَرْجِيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ =* وجيرانٍ لنا كَانُوا كِرام(١) *

على القول بأنها تامّة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدَ فيما مضى ،

---

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٨٩ ، والخزانة ٤/ ٣٧ ، والمغني رقم ٥٢٨ ، والعيني ٢/ ٤٢ ، والتصريح ١/ ١٩٢ ، والأشموني ١/ ٢٤٠،وانظر ديوانه ٢/ ٢٩٠.

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) ـ نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء. ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصّل » ، ومِنْ ثَمّ قطعت همزة « أُصمت» أسماً للفلاة ، وأصله فعل أمر .

(١١) وقوع « ابن » بين عَلَمين :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها: أنه يحذف التّنوين، من الأول، لأن العَلَمين مع ابن كشيء واحد نحو: جاء زيدُ بنُ عمروٍ. قال ابن يعيش: وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

٤٠ = ما زلت أغلق أبواباً وأفتحها
حتّى أتيت أبا عَمْرِو بن عمّار[1]

قال فَحَذْفُ التّنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من « جعفر بن عمار » .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال :

(١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين / ١٥ .

رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَنْ زَيدَ بنَ عمرٍو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .

ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتّبع لشيءٍ من التّوابع أصلاً .

الثالث : إذا نُودِي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصّفة منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحدهما : الضّم على الأصل ، والثّاني : الإتباع فتفتح الدّال من « زيدَ » إتباعاً لفتحة النّون .

قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حق الصّفة أن تتبع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تَبع الموصوفُ الصفة .

والعلَّةَ في ذلك : أنهما جُعِلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوفُ على الاسم الأوّل،ويبتدأ بالثّاني فيقال : ابن فلان .

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوي فَصْله مِمّا قبله / [٥٠]

أسبق الأفعال

قال الزّجاجيّ[١] في كتاب « إيضاح علل النحو »[٢] : « اعلم أن أسبق الأفعال في التّقدّم الفِعْلُ المستقبل ، لأن الشّيء لم يكن ثمّ كان، والعَدَمُ سابقٌ، ثم يصيرُ في الحال، ثُمّ يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالمضيّ ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم فِعْل الماضي[٣] .

فإن قيل : هلاّ كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المستقبل لا يُشْرِكه فيه غيره، ليعرف بلفظه أنّه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماضٍ ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه

(١) هو أبو القاسم : عبد الرّحمن بن إسحاق الزجّاجيّ .
توفي سنة ٣٣٧ هـ .
انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ،طبع دار النفائس في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

(٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظٍ لمعانٍ كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِل الفِعلُ المستقبلُ بلفظ واحدٍ يقع لمعنيين،ليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغنــــاء

هو باب واسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفْظٍ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سيّ ، فقالوا : سِيّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع [١] الّذي هو اسم المؤنّث عن تثْنِية ضِبْعان [٢] الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضَبُعان ولم يقولوا ضِبْعانان .

قال أبو حيان : العرَبُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءَهم بِترَك وتارك عن ،وذَر، ووادِر، وبقولهم : رجل آلَي [٣] عن أعجز،وامرأة عجزاء عن أليا [٤] في أشهر اللغات .

(١) ضَبُع : بفتح الضاد وضمّ الباء ، وسكـونها : مؤنثـة جمعها : أَضْبـعُ ، وضِباع ، وضُبُع . انظر القاموس .
(٢) بكسر الضّاد كما في القاموس .
(٣) الأَلْية : العجيزة أو مـا ركب العَجُز من شحم ولحم . وجمعـه : أَليات وألايا ، ولا تقل : إِلْيةٌ ، ولا ليَّة .
ويقال : كبش أَليان ، ويحرّك ، وألَى ، وآلٍ ، وآلي .
انظر القاموس : « الألية » .
(٤) في ط فقط ألياء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : « أَلْيا » .

وقد عقد ابن جِنّي في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشّيء عن الشيء .

قال سيبويه : اعلم أنّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغني عنه مُسْقطاً من كلامهم البتّةَ .

[٥١] فمن ذلك : استغناؤهم بترَك عن وذَر ، وودَع / وبِلَمْحَةٍ عن ملْمحة، وعليها كُسِّرت ملامح ، وبِشِبْهٍ عن مَشْبَهٍ، وعليه جاء: مشابه، وبليلة عن لَيْلاةٍ ، وعليها جاءت:ليالٍ[١] .

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١= * في كُلِّ يومٍ ما وكلِّ لَيْلاهْ[٢] *

وهذا شاذٌّ لم يسمع إلاّ من هذه الجهة ، وكذلك اسْتَغْنَوْا بَأَيْنُق[٣] عن أنْ يأتوا به والعين في موضعها ، فألزموه القلب أو

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ليالي » بالياء ، والأوضح أن تكون ليالٍ كقاضٍ كما جاءت في الخصائص ١/٢٦٧ .

(٢) وردّ هذا الشاهد في الخصائص ١/٢٦٧ على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ لَيْلاهْ حتى يقولَ كل راءٍ إذ رآه

* يا ويحه من جَمَلٍ ما أشقاه

وورد أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٥/٧٣ ، والشافية ٤/١٠٢ ، والهمع والدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى دُلَم أبو زغيب . .

(٣) في ط : « أنيق » بتقديم النون ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

الإبدال ، فلم يقولوا : أَنْوُق إلاّ في شيء شاذّ . حكاه الفرّاء .

وكذلك اسْتغنوا بقِسِيٍّ عن قُوُوسٍ فلم يأتِ إلاّ مَقْلوباً .

ومن ذلـك استغناؤهم بجمـع القِلّة عن جمـع الكثـرة نحـو ، قولهم : أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك « آذان » جمع أُذُن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك شسوع[1] لم يأتوا فيه بجمع القِلّة .

وكذلك أيّام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .

وكذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجْوَدَ جوابه عمّن هو :«أفعل منه»، في الجواب .

واستغناؤهم بأشْتَـدّ وافتقر عن قـولهم : فَقُر وشَـدّ وعليه جـاء فقير .

ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّداً عن الزيادة بما استُعمِل منه حاملاً للزيادة وهو صَدْرٌ صالحٌ من اللغة ، كقولهم : حَوْشَب[2] لم

(١) في ط ، وت : « شوع » تحريف ، صوابه من هـ ، م ، والخصائص وفي اللسان : « شسع » : شِسْع النعل : قبالها الذي يشدّ إلى زمامها ، والزمام : السير الذي يعقد فيه الشّسع .
والجمع : شُسوعٌ ، لا يكسر إلاّ على هذا البناء .

(٢) في القـاموس : « حشب » : الحـوشب : الأرنب ، والعجل ، والثعلب

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كَوْكَبٌ ، لم يستعمل منه كَكَب .

ومنه قولهم : دَوْدَرّى(١) ، لأنا لا نعرف « ددر(٢) » ومثله كثير في ذوات الأربعة .

فمن الأربعة فلَنْقَس(٣) ، وَصَرَنْفَح(٤) ، وَسَمَيْدع(٥) وعمَيْثَل(٦) ، وسَرَوْمَط(٧) ، وجَحْجَبا(٨) ، وقُسْقَبّ(٩) وقُسْحُبّ(١٠) ، وهرشفّ(١١) .

= الذكر ، والضامر ، والمنتفخ الجنبين : (ضِدٌّ) .

(١) في ط و النسخ المخطوطة : دردريّ ، وفي الخصائص : دَوْدَري وفي القاموس « درر » : الدَّوْدَريّ كَيَهْيَريّ : الذي يذهب ويجيء في غير حاجة .

(٢) في ط : « دردر » تحريف .

(٣) الفَلَنْقَس : هو البخيل الرديء .

(٤) الصَّرنْفَح : هو الصياح .

(٥) السَّمَيْدع : السّيد الكريم .

(٦) العميثل : النشيط .

(٧) السَّروْمط : الجمل الطوبل .

(٨) جحجبا : حيٌّ من الأنصار .

(٩) القسقب : هو الضخم .

(١٠) القسحب: هو الضخم أيضاً .

(١١) الهِرْشفّ : الكبير المهزول ، والعجوز المسنّة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش الخصائص ١ / ٢٦٩ .

ومن ذوات الخمسة : جَعْفَلِيق [١] ، وحَنْبريت [٢] ، ودَرْدَبِيس [٣] وعَضْرَفوط [٤] ، وقِرْطَبُوس [٥] ، وقَرعْبلانة [٦] ، وفَنْجَليس [٧] .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثن ، وبائنين عن واحِدَيْن ، وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجْرى .

وأجاز أبو الحسن [٨] : أَظْنَنْت زيداً عمراً عاقلاً ، ونحو ذلك ،

---

(١) الجَعْفَليق كما في القاموس : العظيمة من النساء :

(٢) حنبريت كما في القاموس : ضعيف جدًّا ، وماء حَنْبريت : ماء خالص .

(٣) صيغة دردبيس ورد ذكرها في الممتع ١/٣٠١ ، وفسرت في الهامش بأنها : الدّاهية .

(٤) صيغة عضر فوط : ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ، ٢٨٩ ، ٢/٧٣٤ : وهي ذكر العظاء .

(٥) صيغة قِرْطبوس ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٤ : وهي الناقة العظيمة الشديدة .

(٦) صيغة قَرَعْبلانة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١/١٦٥ ويذكر ابن عصفور أنها لا تسمع إلّا من كتاب : « العين » فلا ينبغي أن يلتفت إليها .

(٧) فنجليس كما في القاموس : هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط : « وفنجيلس » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
وانظر الخصائص ١/٢٦٩ .

(٨) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : / استغنت العرب عن ذلك بقولهم: [٥٢] جَعَلْتُهُ يظنُّه عاقلاً . انتهى . كلام ابن جنّي [١] .

وقال الزّمخشريّ في (الأحاجي) : سُرادق وحمام وَبوّان [٢] في الأسماء ، وسَبِحل [٣] وسِبَطْر[٤] في الصّفات لم يجمعوها إلاّ بالألف والتاء وهي مذّكرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناءً به عن التّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيئاء[٥] .

ومن ذلك استغناؤهم بـ « إليه » عن « حتاه »[٦] وبـ « مثْله » عن

= مسعدة ، وقد توفي ٢٢١ هـ . انظر البغية ١/٥٩٠ ، ٥٩١ وأن يكون : أبا الحسن الأخفش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد ٣١٥ هـ . انظر البغية ٢/١٦٨ .

(١) وانظر الخصائص ١/٢٧١ .

(٢) في ط والنسخ المخطوطة : « بوّان » وشك مصحح الطبعة الثانية من الأشباه فذكر في الهامش : « كذا في الأصلين » ولعله « إيوان » مع أن إيوان يكسّر فيقال : أواوين كما في القاموس . والصواب : بوّان وهو شعب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله :

يقول بشِعْب بوّان حِصاني أعن هذا يسار إلي الطّعان

انظر ديوان المتنبي ٤/٣٨٩ .

(٣) السِّبَحْل :كـ « قِمَطْر »الضخم من الضّب ، والبعير ، والسّقاء والجارية . انظر القاموس .

(٤) السِّبَطْر : كَهِزَبْر : الماضي الشهم ، والسّبط الطويل ، والأسد يمتدّ عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : « أشياء » تحريف .

(٦) في ط فقط : « حثاه » بالثاء ، تحريف ، والصواب : « حتّاه » أي حتّى التي تكون بمعنى إلى .

« كَـهُ »[١]

وقال سيبويه : وقد يجمعون الشيء بالتّاء، ولا يجاوزون به استغناءً ، وذكر سِيات[٢] وشِيَات[٣] .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه، وشِياه عن الجمع بالألف والتّاء .

وقال الشّلوبين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكِلَيْهما ، كما أَسْتَغْنَوْا عن جمع امرىء[٤] بقولهم : قوم .

وقال أيضاً : إنّ العرب استغنت عن الجزْم بكيف بالجزم عن غيره ممّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه وكان هذا هُنَا ، ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتّاء في اللاتي فقالوا اللّتيّا ، واستغنوا بذلك عن اللُّوَيْتِيّا. في تصغيرِ اللّاتي ، لعدم تمكّن التّصغير في الأسماء المبهمة .

---

(١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

(٢) في القاموس : سِيَةُ القوس بالكسر مخففة : ما عطف من طرفيها جمع : « سِيات » .

(٣) في القاموس : الشّية كعِدة : الشاء .

(٤) في ط فقط : امرء بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عِشيّ عن تصغير : قصر[١] بمعناه .

وبقولهم : في جمع صَبِيّ وغـلام : صِبْيَة وغِلْمَـة عن أَصْبِيَة وأَغْلِمة .

وبقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصِباح ، وسِمان ، عن :« صُغَراء » وصُبَحاء ، وسُمَناء .

وبقولهم : في نحو: وليّ وغنيّ : أولياء وأغْنياء عن فُعَلاء .

وبقولهم : حُكَّام ، وحُفَّاظٍ جمع حاكمٍ وحافظٍ عن جمع حكيم وحفيظ .

قال أبو حيّان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مـالك في « التسهيل » : إنهما جمـع حَكَمٍ وحفيظ[٢] على وجـه النّدور .

قال وكذا قولهم :بَرَرَةٌ، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمعَ بَرٍّ بجمع بارّ ؛ إذ قد سمع بارّ ، وبَرَرَة ، وليس جمعاً لـ «بَرّ» خلافاً،

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « قصر » ، وفي القامـوس : « قصر » كَمَقْعَد ، ومنزِل ، ومَرْحَلةٍ : العشِيُّ . وعلى ذلك فقد تكون الكلمـة : « مقصر » بفتح الصاد أو كسرها .

(٢) في ط فقط « وحفط » تحريف صوابـه من النسخ المخـطوطة والتسهيـل /٢٧٤ .

لما قال في : « التّسهيل »[1] .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلمَ الخاصّ لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف عليه، لاستغنائه بتعريف العلميّة عن تعريف آخر .

[٥٣] وفي « البسيط » باب أفعل فعلاء / وفَعْلان فَعْلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناءً بفعلاء أو فَعْلى عن التأنيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغني بجمع المقدّر عن جمع الملفوظ به، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدَعُه تَرْكاً ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُهُ فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فمِمّا جاء من الجَمْع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل . وقياسُ مفرده : أبطال أو إبْطيل .

وعروَض وأعاريض ، وقياس مفرد: إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

(١) وانظر التسهيل / ٢٧٤ .

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشّلوبين : ولذلك جعل فيه التّنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قُلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فَرْعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصْلاً ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكـون فيه فِعْـلٌ ولا حَرْفٌ ، فَـدَلّ ، ذلك على أصـالة الاسم في الكلام ، وفرعيّة الفعل والحرف فيه .

وأيضاً،فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلّا مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب « إيضاح علل النحو » :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريّون والكوفيّون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأمّا الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تَحْدُثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلّلنا على أن الأسماء سابقة للإعراب ، والإعراب [٥٤] داخل عليها ، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني والإعراب فقد[١] وجب أن يكون بعدها .

سؤالٌ يلزم القائلين بهذه المقالة :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لِحَدثه ، وأنتمُ مُقِرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقةً لها ، وهذا لازمٌ على أوضاعكم ومعانيكم[٢] .

---

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطي منه هذا النص /٨٣ .

(٢) في الإيضاح : و« مقاييسكم » مكان : « ومعانيكم » .

الجواب : أن يقال : هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث[1] والمُحْدِث ولا العِلّة والمعلول[2] ، وذلك أنا نقول : إن الفاعلَ في جِسْمٍ فِعْلاً ما مِنْ حَرَكةٍ وغيرها سابقٌ لِفْعلِهِ ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول : إن الضّارب سابقٌ لِضَرْبِهِ الّذي أوقعه بالمضروب، لا يجب[3] من ذلك أن يكون المضروب أكبَر سِنًّا من الضّارب .

ونقول أيضاً : إن النّجّار سابق للباب الذي نَجَرَه ، ولا يَجِب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَرَ منه الباب .

وكذلك مِثال هذه الحروف العوامل في الأسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الذّي هو الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ولا يجب من

---

(١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .
وفي ط فقط : « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والإيضاح .

(٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

(٣) في ط فقط : « ولا يجب » بالواو.
هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نصّ الزجاجي في الإيضاح /٨٣ ، يتوقّف عليها فهم النص فبعد قوله : « الذي أوقعه بالمضروب » سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : « لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًّا الخ .
وبهذا يستقيم النّصّ .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفْسِها. وهذا شيء بيّن وواضح. انتهى[١] .

(٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح /٨٣ ، ٨٤.

الاسم أخفّ من الصّفة

وذلك أنّ الصّفة: ثقلتْ[١] بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ، وتَتحَمّل الضمير ، وفرّع على ذلك فروع :

منها : أن الجمع بالألف والتاء تسكّن فيه العين في الصفة كـ « صَعْبَة » وصَعْبات ، وجَذِلة[٢] وجَذْلات وعيشة رَغْدٌ[٣] وعيشات رَغْدات ، وَطريقٌ نَهْجٌ ، أي واضح وطرُقٌ نَهْجات .

وتحرّك في الاسم كجَفْنة وجَفَنات وهِنْد وهِنِدات ، وسِدْرَة، وسِدِرات ، وغُرفة وغُرُفات ، قال :

٤٢ ❊ لنا الجَفَنات الغُرّ يَلْمَعْن في الضّحى[٤] ❊

وشذّ تحريك الصّفة في قولهم : شاة لَجِبَة[٥] ، وشياه لجبات ،

(١) في ط فقط: « تقلب » بالباء ، تحريف .
(٢) في القاموس : وكرْمَة جَذِلة كفرِحة : نبتت وجَعُدت عيدانها .
(٣) في القاموس : عيشة رَغْدٌ ، ورغَدٌ .
(٤) لحسان بن ثابت . ديوانه / ٢٢٢ وتمامه .
❊ وأسيافنا يَقْطُرن من نَجْدة دَمَا ❊
(٥) في القاموس : اللّجَبة محرّكة : واللّجِبةُ بكسر الجيم ، واللّجبَة كـ « عِنَبة » : الشاة . =

[٥٥] أي:قليلات / الألبان

وقال أبو عليّ من العرب : مَنْ يُحرِّك لجبة في الإفراد فجاء الجمع على لغته .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ ـ أَبَتْ ذِكَرٌ عَـوَّدْن أَحشـاءَ قَلْبِـهِ
خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوى في المفاصلِ [(١)]

قال في « البسيط » : وإنّما فعل ذلك فرْقاً بين الاسم والصّفة .

وخُصّ الاسم بالحركة لخفّته ،وثقل الصّفة :

= قل لبنها،والغزيرة : ضدّ أو خاص بالمِعْزى وجمعه : لِجاب ولَجبات .

(١) الشاهد لذي الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .

وهو من شواهد : المقتضب ٢/١٩٢ ، والمحتسب ١/٥٦ ، ٢/٢٧١ ، وابن يعيش ٥/٢٨ ، والخزانة ٣/٤٢٣ . وقد وقع في هذا البيت تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أبت ذكر من عودن بزيادة : « من » وفي ط ، وت : و « رقصات » بالقاف والصاد ، تحريف صوابه من هـ ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .

ورفضات الهوى بالفاء والضّاد المعجمة كما نصّ على ذلك البغدادي في الخزانة ، وهو من قولهم : رَفَضت الإبل تَرْفِض كضَرَب يَضْرِبُ رفُوضاً: إذا تبدّدت في المرعى حيث أَحَبّت . وفي رواية ابن يعيش « أتت ذكر » مكان : « أبت ذكر » وقد رفض هذه الرّواية البغدادي في الخزانة حيث قال : « إن في بعض نسخ الشرح أتت بالمثناة على أنه من الإتيان ، ولم أره في نسخ الديوان ، وعندي منه ـ والله الحمد ـ أربع نسخ » .

قال: وبيان الصّفة من أوْجُه:

أحدها : أنّها تناسب الفعل في الاشتقاق .

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضّمير .

الثالث : أنها تناسبه في العمل .

الرابع : أنها تفتقر إلى موصوف تتبعنه . فلمّا ثَقُلت من هذه الجهات أشبهت ثِقَل المرّكب،فكان زيادة الحركة للفرْق على الخفيف أولى من زيادتها على الثّقيل .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » : الفرق بين الاسم والصّفة من حيثُ اللفظ أنّ الاسم غير الصّفة ما كان جِنْساً غير مأخوذ من فعل نحو: رَجُل وفَرَس،وعِلْمَ وَجَهْل . والصّفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول كضاربٍ ومضروب ، وما أشْبَهَما من الصّفات الفعلية ، وأحمر وأصفر وما أشبهَهما من صفات الحِلْيَة ، ومِصْري ومَغْربي ونحوهما من صفات النِّسبة .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى : أن الصّفة تدلّ على ذات وصفة نحو أسود مثلاً،فهذه الكلمة تدلّ على شيئين :

أحدهما : الذّات،والآخر:السّواد،إلا أنّ دلالتها على الذّات دلالة اسميّة ، ودلالتها على السّواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .

وغير الصّفة لا يدّل إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمّى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلّق باللّغة في « المزهر » ونذكر هنا فوائد متعلّقة بالنحو / . [٥٦]

الأولى : مذهب البصريّن : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقٌّ من الفعل . قال أبو البقاء في «التّبيين »: ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيانُ شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والثاني : أنَّ المشتقَّ فرعٌ على المشتق منه، فأمّا الحدّ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرّمّانيّ وهو قوله : الاشتقاق: اقتطاع فَرْع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، فقد تَضَمّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرّض للفرع والأصل .

أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصّناعة ، غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة .

فالأصل ههنا : يراد به الحُروف الموضوعة على المعنى وَضَعْاً أوّلياً .

والفرع لفظٌ يوجد فيه تلك الحروف مع نَوْعٍ تغييرٍ ينضمّ إليه معنىً زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضّرْب مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضرْباً، ولا يدّل لفظ الضرّب على أكثر من ذلك، فأمّا ضَرَب وَيَضْرِب وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضّاد والرّاء ، والباء ، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالة على معنى الضّرب ومعنًى آخر .

وقال الزّملكانيّ في « شرح المفصّل » : مأخذ الخلافِ بين البصريّين والكوفيّين في أن المصدر مشتقٌّ من الفعل، وعكسه[1] لخلافُ في حدّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المْعَنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **فأَقِمْ وَجْهك للدّين القيّم** ﴾[2] .

وقوله عليه الصّلاة والسلام : « ذو الوَجْهَين لا يكون عند الله وجيهاً » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ **وجَنى الجَنّتَيْن دانٍ** ﴾[3] فشِبْهُ المشتقّ وليس

(١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .
(٢) الرّوم / ٤٣ .
(٣) الرّحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجْتِنان .

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بَيْن اللّفظين مُشَارَكَةً في المعنى والحروف الأصول مع تغييرٍ ما .

أمَّا المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجْد والموجود من باب الاشتقاق .

[٥٧] واما المشاركة في الحروف الأصول،فلأنهم لا يقولون : إن / الكاذب والمائِنَ من أصل واحد .

وأمّا التغيير من وجهٍ فلا بدّ منه وإلاّ لكان هو إيّاه .

- ثم إن التّغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنُقْصان ، وقد يكون بتغيير حركة،ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلاّ لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كَلّ بَصرِي كُلولاً وكِلّة(١) وحَسَبْتُ الحِسابَ حَسْباً وُحسباناً(٢) .

وقدّرتُ الشّيء من التّقدير قَدْراً وقُدْراناً ، وَقَدَرْتُ على الشيّء بمعنى قَوِيتُ عليه قُدْرَةً وقُدْراناً ومَقْدِرةً(٣) فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحثٌ لفظيّ آئلٌ إلى مجرّد اصطلاح .

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كلَّ بَصرُهُ كُلولاً، وكلَّ يَكِلُّ كلاًّ وكِلّةً وكُلُولاً »

(٢) وَحِسْباناً وَحِساباً وحِسْبَةً وحِسابةَ بِكسرهن كما في القاموس .

(٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدّال .

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصليّ . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال : وإنما قلت : من غير جنس معناه، لتَخرُج التثنية والجمع ، ويدخل المصغر والمنسوب ، فنسبة المشتقّ إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو : إنسان وحيوان . قال: وهذا إن سلّمهُ الكوفيّون لَزم أن يكون الفعل مشتقًّا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه،وزيادته عليه بالدّلالة على الزّمان المخصوص.

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدّليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص ، فكان مشتقًّا وفَرْعاً على المصدر كـ «لفظ» ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة : أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنًى واحد وهو دلالته على الحدث فقط . ولا يدل على الزّمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدَث والزّمان المخصوص ، .فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لادلالة على الحدث والزمان والمخصوص إلا بعد الدّلالة على الحدث / وحده . [٥٨]

وقد مثل ذلك بالنّقرة[١] من الفِضّة، فإنها كالمادّة المجرّدة عن الصورة،فالفضة من حيث هي فِضّة لا صورة لها،فإذة صيغ منها«جامٌ»أو مِرْآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع على المادّة المجرّدة .

كذلك الفعل هو دليل الحدَث وغيره ، والمصْدَر دليل الحدث وحده ، فبهذا يتحقّق كون الفعل فرْعاً لهذا الأصل .

طريقة أخرى : وهي أن نقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدّل تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقّاً من المصدر، كضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى : وهي أن المصدر لو كان مشتقّاً من الفعل لأدّى ذلك إلى نقض المعاني الأُوَل وذلك يخلّ بالأصول .

بيانه : أنّ لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ، ومعان ، زائدة وهي دلالةٌ على الزّمان المخصوص . وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمَصْدَرُ يذهِب ذلك كله إلا الدّلالة على الحدث وهذا نَقْض للأوضاع الأُول .

والاشتقاقُ ينبغي أن يفيد تشييد الأصول ، وتوسعة المعاني،وهذا

(١) في القاموس : النُّقْرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة ، جمعها : نِقار .

عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال :واحتجّ الآخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمٌ تسبقُه عِلّتُه ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلاً وجب أن يكون أصلاً .

ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً .فالواوُ[1]: في قام أصل اعتلّتْ في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والثاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً،فـ « ضَرْباً »منصوب بضربت،والعاملُ مؤثِّر في المعمول والمؤثِّر أقوى من المؤَثّر فيه ، والقوة تجعل القوِيّ أصلاً لغيره .

قال والجواب عن الأول : أنه غير دالّ عليه كقولهم ، وذلكأن/ [٥٩] الاعتلال شيء يوجبه التّصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قَوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحرّكها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العِلّة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر، وهو الثِّقل.

وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السّقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ،والاشتقاق من

---

(١) في ط : « قالوا وفي » بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعْجِبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقّة أصّلاً فضلاً عن أن تكون مشتقّة من الأسماء والأفعال . انتهى .

الثالث : قال السّهيلي : فائدة :

- اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجبني خروجُ زيدٍ فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة،والمضاف إليه تابع للمضاف،فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يُمْكن الإخبار عنه ،وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللّفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مَبْدوءاً به ، فلم يَبْقَ إلا أن يُدْخِلوا عليه حَرْفاً يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معانٍ في الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً بينه وبين الحَدث في اللّفظ،والحدثُ يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيلُ انفصال الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلاّ أن يشتقّ من لفظ الحدَث ، يكون كالحرْف في النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متّصلاً اتصال المضاف

بالمضاف إليه،وهو الفِعْـل المشتقّ من لفظ الحدَث ، فإنه يـدلّ على الحدث بالتّضمن ، ويدلّ على الاسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة إضافة الحرف ، لأن المضاف هو الشّيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدلّ على معنى في نفسه ، وإنما يدلّ على معنى في الفاعل وهو كونُهُ مخبـراً عنه .

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يـدل على الحـدث ؟/ . [٦٠]

قلنا : إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن،والدّال عليه بالمطابقَةَ هو الضّرْب والقَتْل، وَمِن ثَمّ وجب أن لا يضاف، ولا يعرّف بشيء من آلات التعريف،إذْ التّعريف يتعلّق بالشيء بعينه لا بلفْظ يدلّ على معنى في غيره،ومن ثَمّ وجب ألاّ يُثَنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يُبْنَى كالحَرْف ، وأن يكون عاملاً في الاسم،كالحرف ، وإنّما أعرب المضارع ، لأنه تضمّن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُنِي .

ولما قدّمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم ، وهو كون الاسمِ مُخْبراً عنه وجب أَنْ لَا يَخْلو عن ذلك الاسمُ مُضْمراً أو مُظْهراً ، بخلاف الحَدَث ، فإنك تذكره ، ولا تذكر الفاعل مُضْمَراً ولا مُظْهراً ، والفعل لابُدّ من ذكر الفاعل بعده ، كما لا بُدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى في اشتقـاق الفِعل من المَصْـدر ، وهو كـونـه دالاًّ عـلى معنى في الاسم ، فلا يحتاج في الافعال الثلاثـة إلا إلى صيغة واحـدة ، وتلك

الصيغة هي لفظ الماضي ، لأنه أخفّ وأَشْبَهُ بلفظ الحدَث ، إلاّ أن تَقوم الدّلالة على اختلاف أحوال المُحْدَث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغتُهُ بعد « ما » الظّرفيّة ، نحو : لا أفعلُهُ ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأنّهم يريدون الحدَثَ مُخْبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمنٍ ولا حالٍ من أحوال الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التّسوية نحو : سواءٌ عليَّ أَقُمْت أَمْ قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حالٍ ، فلذلك لم يحتجْ إلاّ إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدَث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أَحوال الحدَث ، فيشتقّ منه الفعل دلالة على كون الفاعل مُخْبراً عنه ، وتختلف أبنيتُهُ دلالةً على اختلاف أحوال الحدَث .

وضَرْبٌ : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير
[٦١] تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ولا تختلفُ أبنيتُهُ . /

وضَرْبٌ : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله،لكن يحتاج إلى ذكره خاصّةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سُبحانَ اللّهِ ، فإنهُ يُنبىء عن العظمة والتّنزيه ، فوقع القَصْدُ إلى ذكره مجرّداً من التّقيدات بالزّمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود

إليه بالذّكر نحوُ إيَّاك ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مَصْدران لم يشتّق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها،ولا إلى تخصيصهما بزَمن ، ونصبهما كنصبه،لأنه مقصودٌ إليه .

ومِمّا انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذّكر « زَيداً ضربتُهُ» في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النّحويين،وكذلك زيداً ضربتُ » بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدّماً ، لأَنَّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مَذْهب قويّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النّحويين : إنه مفعول مقدّم، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرْف ، لأَنَّه عامل في الاسم ،وذلك على معنىً فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل، كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زيداً قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأمّا المفعول فلم يُبالوا به ، إذْ ليس إعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل أَلا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمُه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأمّا زيداً ضربْتُه فينتصب بالقصد إليه،كما قال الشيخ.انتهى كلامُ السُّهْلِيّ[1] .

---

(١) السهيليّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش . . . السّهيلي الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ .

ومن أشهر مؤلفاته : الرّوض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتمّ .

=

قال آبن القيّم في[1]«بدائع الفوائد» :وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليـه[2] .

الرّابعة : قـال آبن يعيش في « شرح المفصـل » : قد يكـون الاسمـان مُشْتَقَّيْنِ من شيء ، والمعنى فيهما واحـدٌ ، وبنـاؤهمـا[3] مختلف ، فيختصّ أحدُ البناءَيْن شيئاً دون شيء للفرْق ، ألا ترى أنهم قالوا : عِدْل لما يعادل من المتاع ، وعَدِيلُ لما يعادل من الأناسِيّ ، والأصل واحد وهو : « ع د ل » ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخـر لِلْفَـرْق . ومثله:بنـاء حَصِينٌ ، وامرأةٌ
[٦٢] حَصَانٌ ، والأصل واحد / والمعنى واحد ، وهوالحِرْز ،فالبناء يحرز من يكون فيه،ويلجأ إليه ، والمرأة تحرز فَرْجها .

وكـذلك النّجـوم اختصت بهـذه الأبنيـة التي هي الـدّبَـران ، والسّماك ، والعيُّوق فلا يطلق عليها : الدّابر والعائِق والسّامك ، وإن

= وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ . ومن شعـره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها :

يـا مَن يرى مـا في الضمير وَيَسْمـعُ أنت المعـدّ لكـلّ مـا يُتـوقّـعُ

انظر البغية ٢ / ٨١ .

(١) آبن القيّم : هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية ، والمتوفي ٧٥١ هـ .
وكتابه : « بدائع الفوائد » كتاب مشهور ،وقدطبـع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية .

(٢) الضمير في « إليه » راجع إلى كلام السّهيليّ .

(٣) في ط : « وبناءهما » ، تحريف .

كانت بمعناها لِلفرق .

الخامسة : قال آبن يعيش : الفرْق بين العَدْل وبين الاشتقاق الـذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقـاق يكون لمعنى آخـر،أُخِذ من الأوّل كضارب من الضّرْب ، فهذا ليس بعَدْل،ولا من الأسباب المانعة من الصّرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الضّرْب .

والعَدْل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تَعْدِل عنه إلى لَفْظ آخر ، فيكون المسموعُ لَفْظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدْل في المعنى إنما يكون في اللّفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصّرْف ، لأَنَّه فَرْعُ عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرّمّانيّ : العَدْل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلّا أنه مضمّن بتقدير وَضْعِه مَوْضِع المشتقّ منه ، ولذلكَ ثَقُل المعدول ، لأنه مُضَمّن ، ولم يَثْقُل المشتقّ لعدم وقوعه موقع المشتقّ منه . حكاه في « البسيط» .

السادسة : قال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسماء الأعجميّة .

فذهب قومٌ: إلىٰ أنها لا تُوزن،لتوقّف الوزْن على معرفة الأصلي والزّائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقّق لها اشتقاق فلا يتحقّق لها وزن كالحروف .

وذهب قومٌ: إلى أنها توزن، ولا يخفى بُعْدُه، لتوقّف الوزن على معرفة الأصليّ والزّائد، ولا يتحقّق ذلك في الأعجميّة .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرْتجلاً ؟ فقيل : « لا » لأنَّ غَطَفان(١) من الغَطَف ، وهو سعة العيش . وعِمْران ، وحَمْدان لهما أفعال ، وإنما الذي يَقْدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمًّى ، ثم يُنْقَل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » : والتحقيق: أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بدّ وأن يكون اشتقاقه لمعنىً ، فإذا سمّى به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتقّ لذلك المعنى، فلا يكونُ مرتجَلاً .

الثامنة : قال ابن جنّي في « الخاطريات » : لاتَهُ يَلِيتُه حَقَّه(٢) ،
[٦٣] أي انتقصه إيّاه ، / يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن المُتَمَنِّي للشيء معترف بِنَقْصه عنه ، وحاجتِه إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل : وما في ذلك من الإنكار ؟. قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ، وسوّفْتُ الرّجل إذا قلت له : سَوْفَ أفعل ، وسألتك حاجةً فَلَوْ لَيْت لي ، أي قلت لي : لَوْلا ، و« لا لَيْت لي » أي قُلْت لي : لا لا(٣) .

---

(١) غطفان بتحريك الطاء : حيّ من قيس .
(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبرَ : كتمه .
(٣) « ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا » سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا : صَهْصَيْت بالرجل أي قلت له : صَهْ صَهْ،وَدَعْدَعْتَ الغنم أي قلت لها : داعْ داعْ ، وهاهَيْت ، وحاحَيْتَ ، وعَاعَيْت فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون«لاَتَه»أي انتقصه من قولهم :« ليت »:إذا تمنيت ، وذلك دليل النّقص .

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لاَتَه يَلِيتُه معنى التّمنّي ، كما أن في « لاَ لَيْتَ » معنى الرّد : وفي « لَوْلَيْتَ » معنى التّعذّر ، وفي أَنْعمت معنى الإجابة ، قيل : قد يكون في المشتقّ اقتصار على بعض ما في المشتقّ منه،ألا تراهم سمّوا الخِرْقة التي تشير بها النائحة المئلاة(١) : وذلك لأنها لأتالو أن تشير بها ، فمئلاة على هذا مِفْعَلة من :«ألوت»وحده لَفْظاً ، وإن كان المراد بها:أنها لا تألوا أن تشير بها .

وسمّوا الحَرَم : النّالَة ، وذلك أنه لا يُنال مَنْ حَلّهُ ، فهذه فَعْلَة من نال ، وهو بعض : « لا ينال » .

وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقّة كما أن الأوائل كذلك.

(١) في م فقط : « الميلاءة » .

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثَمّ قـال الكوفيّـونَ : إنّ معنى أَفْعِلْ بـه في التَّعَجُّب أمْـرٌ كلفظه .

وأَمَّا البصريّون فقالوا : إنّ معناه : التّعجب لا الأمر،وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرِك في مواضع عديدة ، فليكن متروكـاً هنا .

قال ابن النّحاس في التعليقة : وللكوفيينّ أن يقولوا : لم يُتْرك هذا الأصل في موضع إلاّ لحامل ، فما الّذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب:بأن الحامل موجود وهـو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكْر كأن أبلغ وآكد مِمّا إذ لم يكن كذلك ، لأن النَفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فِكْر وتَعَب،فتكون به أكثر كَلَفاً وضِنّة مِمّا إذا لم تَتْعب في تحصيله .

وباب التّعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى لِلّفظ من / [٦٤] المبالغـة ما لا يَحْصُل باتّفاقهما،فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ

الأمر في قوله تعالى :﴿ فَلْيَمْدُد له الرّحمٰنُ مَدًّا ﴾[١]،وجاء عكس ذلك.
انتهى .

ومن المواضع الخارجيّة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التّسوية في : « سواءٌ على أَقُمْت أم قَعَدْتَ؟ »،ولفظ النّداء بمعنى الاختصاص في « اللَّهُمَّ اغفر لنا أَيّتها العصابة » .

الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنىً من المعاني

والمعاني إنّما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازِمَ اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة،لدلالة الخطاب على المعنى المراد .

وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : ﴿ فبذلك فَلْتَفْرَحُوا ﴾[٢] فِيمَن قرأها بالتّاء الفوقيّة وفي الحديث « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكم »[٣] .

وإتيانه بغير لام هوالكثير.ذكر ذلك ابن النّحاس في التعليقة .

---

(١) مريم / ٧٥ .

(٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان، وأبيّ ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .
وانظر الإتحاف / ٢٥٢ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ، والطبري ١١ /٨٨ ، والجامع للقرطبي ٨/٣٥٤ ، والكشاف ٢/٢٤١ ، والفخر الرازي ١٧/١١٨ والنشر ٢/٢٨٥ .

الأصل في الأفعال التّصرف

ومن التّصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتّصال الضّمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التّبيين » ، قال : وقد استثنى منها : نِعْم وَبِئْس وعَسَى وفعل التّعجّب ، فإنّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إصْلاح اللّفظ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :

اعْلَمْ أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمّةً ، وعليها أدلَّةً ، وإليها موصِّلة ، وعلى المراد بها[1] محصِّلةً عُنِيت بها ، وَأَوْلَيْتُهَا[2] صَدْراً صالِحاً من تَثْقِيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أَمَّا زيدٌ فمنطلِقٌ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشّرط فيه صِرْتَ إلى أنّك كأنك قلت : مَهْما يكن / [٦٥] من شيءٍ فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جوابِ الشّرط في صدر الجزأين مقدّمة عليها .

وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين،ولا تقولُ : أمّا فزيدٌ منطلقٌ،كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْما يكُنْ من شيء فزيدٌ منطلق .

وإنّما فُعِل ذلك لإصلاح اللّفظ .

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « منها » موضع : « بها » .

(٢) في الخصائص ١/٣١٢ : « عنيت العرب بها فأوْلَتْها » .

ووجْهُ إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة[١] وبصورتها ، فلو قالوا : أَمّا فزيْدٌ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجْرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنّما قبلها في اللّفظ حرْفٌ وهو أمّا ، فتَنكّبوا ذلك لما ذكرنا ووسّطوها بين الجزأين[٢] ليكون قبلها اسْمٌ ، وبعدها آخر فتأْتِيَ على صورة العاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو:قام زيد فعمرو[٣] .

ومثله آمتناعُهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشّمس أي مع طلوع الشمس،فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو:قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأَنَّ الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استُعْمِلت فيه عاطفةً لجاز .

ولو قلت : انتظرتُك وطلوعُ الشمس أي انتظرتك[٤] وطلوعُ

(١) في الخصائص ١/٣١٢ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .

(٢) في الخصائص : « بين الحرفين » .

(٣) في الخصائص زيادة بعد قوله : « فعمرو » وهي : « وهذا تفسير أبي علي رحمه الله » . وهو الصواب .

(٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرك » مكان « انتظرتك » وهذا أوضح .

الشمس لم يجز .

أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجْرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة ،فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسْرة ونحو ذلك : تَمَرات وبُسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكُراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد ، فحذفت وهي في النّيّة مرادة البتّة ، لا لشيءٍ إلاّ لإصلاح اللّفظ ،لأنها في المعنى مقدّرة منّوية[١] ، ألا ترى أنّك إذا قلت : تَمَرات لم يعترض شكّ في أن الواحدة منها تَمْرة . وهذا واضح فالعناية إذاً في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ ،إذْ المَعْنى ناطقٌ بالتّاء مقتضٍ لها ، حاكمٌ بموضعها/ . [٦٦]

ومن ذلك قولهم : إنّ زيداً لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء ،وموضعها أوّل الجملة وَصَدْرُها لا آخرها وَعَجُزَها ، فتقديرها أوّلُ : لَئِنّ زيداً منطلق ، فلما كُرِه تلاقي حَرْفين لمعنى واحدٍ وهو التّوكيد أُخِّرت اللاّم إلى الخبر فصار : إنّ زيداً لَمنطلقٌ ، وإنما أخّرت اللام ولم تؤخر إنّ لأوْجُهٍ[٢] :

(١) في الخصائص : « منويّة لا غير » بزيادة : « لا غير » .

(٢) العبارة في الخصائص : « فإن قيل : هلاّ أُخِّرت إنّ ، وقدمت اللام ؟ . قيل : لفساد ذلك من أوجه » ، والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللأم لو تقدَّمت وتأخَّرتْ«إنَّ»لم يجـز أن تنصب[١] اسمها الذي من عادتها نصبه[٢] .

ومنها : أنه لو تأخَّرتْ ونُصِب[٣] لأدّى إلى عمل إنّ فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل إلاَّ فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم : كـأنّ زيداً عمرٌو .

وأصل الكلام زيد كعمرٍو ، ثم أردوا توكيد الخبـر فزادوا فيـه « إنَّ » ، فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثُمَّ إنّهم بالغوا في توكيد الشَّبَه[٤] فقدّموا حَرْفَهُ إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد[٥] الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكافُ وهي جارّة لم يَجُز أن تباشر « إنَّ » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فَتْحُها ، فقالوا : كَأَنّ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْك دين ، فالمال والدّيْن هنا مبتدآن ومَا قَبْلَهُما خبرٌ عنهما ، إلاّ أنّك لو رُمْت تقديمها إلى المكان

(١) في الخصـائص : « تنصب إنّ » وقـد سقـطت إنّ من ط ، والنسـخ المخطوطة .

(٢) سقطت عبارات من نص ابن جني بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في النقل، ولم يراع ألفاظ ابن جني كما قيلت .

(٣) أي اسم إنّ .

(٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ١/٣١٧ : « التشبيه » .

(٥) في الخصائص : « عَقْد » مكان : « عهد » .

المقدّر لهما لم يَجُز لقبح الابتداء بالنّكرة في الواجب ، فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّـروا المبتدأ،وقـدّموا الخبر ، فكان ذلـك سهلاً عليهم وَمُصْلِحاً ما فسد[١] عندهم ، وإنّما كان تأخيرُهُ مستحسَناً من قِبَلِ أنه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شَرْط الخبر أن يكون نكـرة فلذلك صَلُح به اللّفظ،وإنْ كُنّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأمّا من رفع الاسم في نحو هذا بالظّرف فقد كُفِي مئونة هـذا الاعتذار ، لِأَنّه ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلاّ أن تقع آخراً : نحو أرطى[٢] ومِعْزى[٣] ، وَحَبَنْطى[٤] ، وَسَرَنْدى[٥] وذلك أنها إذا وقعت طَرَفاً وقعت مَوْقِعَ حَرْفٍ متحرّك ، / فدلّ ذلك على قُوَّتها عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْواً وقعت موقع السّاكن،فضَعُفَتْ لذلك،فلم تَقْوَ فيعلم بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت مُتَحرّكه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتم مُلْحق بجعفر لكانَت مقابِلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطو لِلّفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرْف المتحرّك ليكون أقوى لها ،

(١) في الخصائص : « لما قد » .
(٢) الأرْطى : شجر نَوْره كَنَوْر الخِلاف تأكلها الإبل .
(٣) المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم .
(٤) حَبَنْطى : الحَبَنْطي : الممتلىء غيظاً أو بِطْنة .
(٥) السّرندي : السّريع في أموره والشديد .

وأدلّ على شدّة تمكّنها ، وليُعْلم ثبوتها[١] أيضاً وكون ما هي فيه على وزن أصْلٍ من الأصول أنها للإلحاق به ،وليست كذلك ألف قبعثرى[٢] وضَبَغْطرى[٣]، لأنها وإن كانت طرفاً ومنّونةً، فإن المثال الذي هي فيه لا مَصْعَد للأصول إليه فيلْحَق هذا به ، لأنه لا أصل لناسُدَا سِيًّا ، فإنّما ألف قبعثري قِسْمُ من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالثٌ ،لا للتأنيث، ولا للإلحاق .

ومن ذلك : أنهم لما أَجْمعوا الزّيادة في آخر بنات الخمسة كما ـ زادوا في آخر بنات الأربعة ـ خَصُّوا بالزّيادة فيه الألف ، استحقاقاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنْتَهى إلى آخرها إلاَّ وقد مُلَّت ، فلمّا تَحمّلوا الزيادة في آخرها طَلَبوا أخفّ الثلاث ، وهي الألف ، فخصوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْواً في نحوَ عَضْرَ فُوط[٤] وَجَعْفَلِيق[٥]،لأنهم لو جاءوا

---

(١) في الخصائص : بعد قوله : تمكنها : « بتنونيها أيضاً » مكان ، « وليعلم ثبوتها أيضاً » .

(٢) القبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد .

(٣) الضَّبَغْطَري : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضّبعُ أو أنثاها .

وآنظر القاموس في هذه الكلمة وما قبلها .

(٤) في القاموس : العَضْرَ فوط : ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه : عضارف ، وعضْرَ فوطات .

(٥) وفي القاموس : الجعفليق : العظيمة من النساء .

بهما طَرَفاً وَسُدَا سِيَّيْن مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشّمِهما ، وكَدَّت في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك :باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدٌّ في وتِد . « ومن الناس مَن يَقُول »(١) . ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر ، وإزدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر(٢) وبابه .

ومن ذلك: تسكينُهم لام الفعل إذا اتّصل بها عَلم الضّمير المرفوع ، نحو :ضَرَبت: وَضَرَبْنَ، وَضَرَبْنا .

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرى جزء من الفعل ، فَكُرِه اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ماقبل الضمير، «اللّام» (٣) إصلاحاً للفظ .

ومن ذلك : أنّهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النّكرة ولم يَجُز أن يُجْروها عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ / حرف التّعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد [٦٨]

(١) كتبت في الخصائص : « ميّقول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها قراءتان : إدام بغنة ،وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه /٦٧ .

(٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها ببعض ، وقد علق محقق الخصائص ١/٣٢٠ على كلمة مصدر بقوله : « في « أ » كتب الحرف « ز » فوق « مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة » .

(٣) أي وهو اللام، والمراد: لام الكلمة.

الذي قام أخوه[1]

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقمت أمقعدت؟أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر ، لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيَتُه حقّه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولَهم : أقائمالزّيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتّم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظفقالوا :أقائم مبتدأ . والزّيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثَمّ خبرٌ محذوف .

قال : وأمّا قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً فهو كلام تامّ باعتبار المعنى إلا أنه لا بدّ من النّظر لِلّفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أنَّ ضَرْبي مبتدأ ، وهو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع ، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

---

(١) انتهاء نص ابن جني المنقول من الخصائص ١ /٣٢١.

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الّذي هو «ضَرْبي»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي[١] الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جُملته لم يصِحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتّقدير: ضَرْبي زيداً إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلّا زيداً إلّا عمرٌو ، فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعُهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ ، والتقدير : ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً إلّا عمرًا ، لكن لمّا حُذِف المستثنى منه بقي الفعلُ مفرّغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللّفظ ، فرُفِع أحدُهما، وتعيَّن نصبُ الآخر .

[٦٩] وقال ابن عصفور : زيدت / الباء[٢] في فاعل : أَفْعِلْ به في التعجّب ، ولزمت حتى صارلفظ[٣]الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك :أمْرِرْ بزيد إصلاحاً لِلّفظ من جهة أن أَفِعْل في هذا الباب لفظه

(١) أي صاحب الحال
(٢) في ط : « الفاء »مكان الباء، تحريف
(٣) في ط فقط : «لفظة» بالتاء.

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظّاهر إلاَّ منصوباً نحو اضْرب زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيدٍ ، فـزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكوَن في اللّفظ بمنزلة أمرربزيد. ذكره في شرح « المقرب »[١] .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنّك قائمٌ ، لأنهم لو قـالوا : لأَنَّـك لكان رجوعاً إلى ما فرّوا منه لكنّهم لما أرادوا الرّجوع إلى الأصـل أبدلـوا الهمزة هاء لإصلاح اللّفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عُبَيد[٢] فيما حكى عنه صاحب الصّحاح : إن الأصل : «لِلّه أنّكَ»، فَحَذَفْت إحدى اللاّمين ، وألف اللّه ، وهمزة أنك .

(١) في ط : « المغرب » بالغين ، تحريف .
والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الأستاذان :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ١/ ٧٧ .

(٢) أبو عُبَيْد : القاسم بن سلاّم ، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم ، أخذ عن أبي زيد ، وأبي عُبَيـدة ، والأصمعيّ واليزيدي ، وآبن الأعرابي ، والكسائي وغيرهم .
ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنّف ـ غريب القرآن ـ غريب الحديث ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أَحْسِن ونحوه لئلاّ يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقّها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتّصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كرام *(١)

على تقرير ابن جني :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيداً فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة ، وإنّ الأصل ، تَنَبَّهْ فاضرب زيداً .

السّادسة : زيادة اللام في : «لا أبالك» على الصّحيح ؛ لِئلاّ تدخل « لا » على معرفة .

السّابعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

---

(١) للفرزدق ، وصدره :

* فَكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمٍ *

من شواهد : سيبويه ١/٢٨٩ ، والخزانة ٤/٣٧، والمغنى رقم ٥٢٨ ، والعيني ٢/٤٢ ، والتصريح ١/١٩٢ ، والأشموني ١/٢٤٠ . وانظر ديوانه ٢٩٠ ، وهو من قصيدة يمدح فيها هشام ابن عبد الملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنّا ... نرى العرصاتِ أو أثر الخيامِ

[٧٠] « اسْكُن أنت وزوجك »(١) / .

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيدٍ ،على ما حكاه ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيدٌ هو العالم .

العاشرة : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »(٢) لئلّا يليها الفعل في اللّفظ .

وقال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في «زيداً فاضرب» : تَنَبَّه فاضرِب زيداً ، ثم حذف تَنَبَّهْ فصار فاضرِبْ زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْراً قدموا الاسم إصلاحاً للَّفظ .

---

(١) البقرة / ٣٥ .

(٢) المزمّل / ٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرار الّذي يتعلّق به الظّرفُ الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الّذي هو استقرّ أو مُسْتقِر ، وأُقيم الظرف مقامه ، وصار الظّرفُ هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضّمير الذي كان في الاستقرار إلى الظّرف وصار مُرْتَفِعاً بالظّرف كما كـان مُرْتَفِعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظّرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لـولا نحو : لـولا زيد لخـرج عمرٌو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الـواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكـثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعمالُه .

ومنها : قولهم : « اِفْعل هذا إما لا » قال ابن يعيش : ومعناه : أن رجلاً أُمر بأشياء يفعلُها ، فتوقّف في فعلها فقيل له : اِفْعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع، وزادوا على « إنْ » « ما » ، وحذف الفعـل ،

واتّصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجِيزون ظهور خبر « لا » البتّة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » / : الإخبار عن « سُبحان اللّه » يصحّ كما يصحّ الإخبار [٧١] عن البراءة من السّوء ، لكن العرب رفضت ذلك كما أن «مذاكير» جمع لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك «لُيَيْلِية» تصغير لشيء لم ينطق به وَ«أُصَيْلان» تصغير لِشَيْءٍ لم يُنْطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك سُبحانَ اللّه إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحاً ، لكن العَرَب رفضت ذلك، وكذلك : «لكَاع» «ولُكَع»، وجميع الأسماء التي لا تُستعمل إلاَّ في النّداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكناً فيها بدليل الإخبار عمّا هي في معناه ، لكن العرب رَفَضَتْ ذلك .

وقال أيضاً في قولك : زيداً اضربه ضَعُف فيه الرّفع على الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من وجه الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه» ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضْرِب ونحوه يستقلّ به الكلام وحده ، وَلاَ تقْدِرُ هنا أن تُقَدِّر مفرداً ، تكون هذه الجملة في موضعه كما قَدّرت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد

يُعْطى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا- وإن كان فيه بُعدٌ -إذا أنت تَدَبْرتَهُ وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوَمَ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك «زيداضربه» كأن «اضربهُ» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنْطَق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وان كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت « أيّ » مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء.

[٧٢] وإذا أضيف ما لا ينصرفُ ردّ إلى أصله من الجرّ . /

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التّضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير

(١) في ط : « فردتها دتها » تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التّسهيل »[١] واسْتَدَلّ به على أن الجزم في نحو:« قُلْ لعبادِي يَقُولُوا الّتي هِيَ أحسنُ »[٢] بإضمار إنْ لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشّرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريّين : إنَّ النّصب بعد حتّى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيّين: إنّه بحتى نفسها، وأنها حَرْفُ نصب مع الفعل، وحرف جر مع الاسم.

قال ابن إياز : فإن قيل : يلزم على مذهب البصريّين إضمار النّاصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجازٌ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل.

ولذلك رُدّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

(١) ذُكِر في كشف الظنون نهر ٤٠٦ : أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى باب مصادر الفعل ، ثم كمله ولده : بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر الكتاب » .

(٢) الإسراء / ٥٣ . وهي : « وقل » الخ بالواو . ويجوز الاقتباس بدون ذكر حرف العطف.

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْس مصروفاً عنهم ﴾(١) إنَّ يوم ليس منصوباً بمصروف بل بفعلٍ دلّ الكلام عليه ، تقديرُهُ : يلازمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

---

(١) هود / ٨ .

الإعـــــراب

فيه مباحث :

الأول : في حقيقته،قال ابن فلاح « في المغنى » : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنًى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشي لا يضاف إلى/
[٧٣] / نفسه .

والثاني : أن الحركات قد تكون في المبنيّ فلا تكون إعراباً ، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطيّةُ حَرْبٍ ، أي صالحة لِلْحَرْب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعْقل إلاَّ بعد التعدّد ، فلو جُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنيَّةً لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب : رفعٌ ونصبٌ وجـرٌّ وجزْمٌ ،

ونوع الجِنس مستلزِمٌ الجِنْسَ .

والجواب عن الإضافة : أنّها من باب إضافة الأعمّ إلى الأخصّ للبيان ، كقولنا : كلّ الدّراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدلّ وجود الحركات في المبنيّ على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلّا فهي للبناء ، ولذلك خصّصها البصريّون بألقاب غير ألقاب الإعراب .

وقال غيره : في الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظِيٌّ وهو اختيار ابن مالك ، ونسبه إلى المحقّقين . وحدّه في « التّسهيل » بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنويّ ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين : وحدّوه بقولهم : تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيّة ، قال ويدلّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ،إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبنيّ ، فلو كانت
[٧٤] الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه /

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكْم بالإعراب .
ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .
ومنها: تفسيرهم بالتّغيير والاختلاف، وكل واحدٍ منهما معنىً ،
ثُمّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أمّا الأول :فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ، فالحركة عامة والإعراب خاصّ ، ولا شبهة في مغايرة العامّ للخاصّ ، فمسّوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني :فجوابه أنا لم نقل : إنّ مطلق الحركة يكون إعراباً بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبنيّ شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه أن الوقف عارض لا اعتبارَ به ، وإنما الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أوحذفها،ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارةً يحصُل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادُهم أن الحركة وَحْدها الإعراب فكيف يرد عليهم النّقض بالسُّكون ؟ .

وأَمّا الخامس : فجوابه أن الإعراب إنما يفسّره بالتغيير أو

الاختلاف مَن كان مذهبُه أنّه معنويّ .

وَمَنْ خالف ذلك فَسّره بغير ذلك ، وتفسير الخَصْم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجّة على مخالفه .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحقّقين من النّحويّين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنّياً للمعنى الحادث فيها بالتّركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك المجعول قد يتغيّر لتغيّر مدلوله وهو الأكثر كالضّمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيدٌ غلامَ عمرٍو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرَفْع ، « لَانولُكَ أن تفعل »[١] «ولعمْرُك»، وكَنَصْب « سُبحانَ الله»، /و«رُويْدَك»، وكجر [٧٥]
«الكِلاع»، «وعِرْيط» من «ذي الكلاع »[٢] و « أمّ عِرْيط »[٣] .

(١) في ط فقط : « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة. والنحويّون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها . وإذا كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو : لا نولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمع ٢/٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٢) ذو الكلاع الأكبر: هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سمُيَفع بن ناكور بن عمرو بن يعفر.
وهما من أذواء اليمن . والتكلّع : التحالف والتجمع ، وبه سميّ ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلعوا على يده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحَراز ، فإنهما تكلعتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

(٣) أم عِرْيط : هي كنية العقرب كما ذكرها ابن مالك في ألفيّته
* مِنْ ذاك أُمُّ عِرْيط لِلْعَقْرب *

وبهـذا الإعراب الـلاّزم يُعْلم فساد قـول مَنْ جعـل الإعـراب تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أَنّ ما لا يلزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالحٌ للتّغيير،فيصدُقُ عليه : مُتَغيِّر ؛ وعلى الوجْه الّذي لازمه :تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدّد في حال التّركيب فهو تغيير باعتباره كونه منتقلاً إليه من السّكون الذي كان قبل التّركيب .

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنىً لم يُوجَدْ بعد لا يُنْسب إليه ذلك المعنى حقيقةً ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أنّ رجلاً صالح للبناء إذا ركّب مع لا ، وخمسةَ عشرَ صالح للإعراب إذا فُكّ تركيبُه ، ومع ذلك لا يُنْسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ، وبناء خمسة عشر،فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبنيّ على الحركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغيِّرٌ أيضاً ، وحاله تغيير، فلا يصلح أن يُحَـدّ بالتغييـر الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القَدْح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنْتقل عنها حاصلة لعامل تغيّر ثم خَلَفهُ عامـلُ آخر حـال التّركيب،وذلـك باطـلُ بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يَصِحّ أن يعبّر عن الإعراب

بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفْ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولٌ صادر عمّن لا تأمّل له ، لأن أضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنىً أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدّر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والثاني : كُلًّا أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحٌ فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . / [٧٦]

المبحث الثاني
في وجه نقله من اللغة إلى اصْطلاح النّحويين

قال ابن فلاح في « المغنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصّلاة والسلام « والثّيِّب يُعْـرِب عنها لسـانُها » أي يُبِين . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبَيِّن معنى الكلمة كما يُبَيِّن الإنسان عما في نفسه .

الثـاني : أنـه مشتقّ من قـولهم : عَـرِبَتْ معـدة الفصيـل إذا فَسَـدت ، وَأَعْرَبْتهـا أي أصلحتها . والهمـزة للسّلب كمـا تقـول : أَشْكَيْتُ الرّجل إذا أزلت شِكايَتهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه .

الثالث : أنه مشتقٌّ من ذلك ، والهمزة للتّعدية لا للسّلب . والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتبـاس المعاني ، فلمّا أُعْـرِب فَسد بالتّغيير الذي لحقـه وظاهـر التّغيير فسادٌ ، وإن كان صـلاحاً في المعنى .

الرّابع ، أنه منقول من التحبّب ، ومنه «امرأة عروب»إذا كانت متحبّبة إلى زوجها . والمعنى على هذا :أن المتكلّم بالإعراب يتحبّب إلى السامع .

الخامس : أنه منقولٌ من إعراب الرّجل إذا تكلم بالعربيّة ، لأن المتكلّم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيّة ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربيّة . انتهى .

والمعنى على هذا : أنّ المتكلّم بالإعراب موافقٌ للّغة العربيّة .

المبحث الثالث

في الإعراب والكلام أيّهما أسبق ؟

قال الزّجاجي « في إيضاح علل النحو » : فإن قال قائل : أخبروني عن الإعراب والكلام أيّهما أسبق؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التّقديم والتأخير: إمّا بالتفاضل، أو بالاستحقاق ، أوبالطّبع ،أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرَب ولا يختل معناه . ونرى الإعراب يدخُل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أنّ الاسم نحوُ زيد ومحمّد وجعفر ، وما أشبه ذلك مُعْرباً كان أو غير معربٍ لا يزول عنه مَعْنى الاسميّة .

[٧٧] وكذلك الفعل المضارع نحو : يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً كان أو غير معرب لا يسقُط عنه مَعْنى الفعليّة .

وإنّما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتِورُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشّيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من مُعْرِبه كَثْرةً ، وذلك

أن الأفعال الماضية مبنيّة على الفتح . وفعل الأمر للواحد[١] إذا كان بغير اللاّم مبنيٌّ على الوقف نحو ، يا زيدُ اذهبْ واركبْ .

وحروف المعاني مبينيّة كلها . وكثيرٌ من الأسماء بعد هذا مبنيٌّ ، ولم تَسْقُط دلالتها على الاسميّة ولا معانيها عمّا وُضِعَتْ له ، فَعَلِمْنا بذلك أن الأعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يُوجِدُه ، ويدلّ عليه فالكلام إذاً سابق في الرّتبة[٢] ، والإعراب تابعٌ من توابعه .

فإن قال : فأَخْبِرْني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زماناً غيرُ مُعْرَب ، ثم أَدْخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نَطَقتْ به في أول تَبَلْبُل ألسنتها به ؟

قيل له : بل هكذا نَطَقَت به في أَوّلَ وَهْلَةٍ ، ولم تَنْطق به زماناً غيرَ مُعْرب ثم أُعْرَبَتْهُ .

فإن قال : مِنْ أين حكمتم على ما سبق بعضُه بَعْضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يُعْقلُ أكثر المعاني إلاّ به ثانياً ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟ .

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتّقديم والتأخير على ضُروب ، فنحكم لكلّ واحدٍ منها بما يَسْتَحِقّه ، وإن كانت لم

(١) في الإيضاح / ٦٧ : « للمواجه » مكان : « للواحد » .
(٢) في ط فقط : « سابقة المرتبة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول : إنْ السّوادَ عَرَض في الأسود[١] ، والجسم أقدم من العَرض بالطّبع والاستحقاق ، وأن العرَض قد يجوز أن يُتَوهّم زائـلاً عن الجسم ، والجسم باقٍ،فنقـول : إن الجسم الأسـود قبـل السّواد ، ونحن لم نَر الجسم خالياً من السّواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيتُهُ ، لأن المرئيّات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تـدرك الألوان خـاليةً من ألأجسـام ، ولا الأجسام غير ملوّنة .

ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جِسْماً سُوِّد[٢] بحضرتنا بل ما شُوهِد كذلك من االأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنّا نعلم أنّ الذّكرَ في المرتبة مقدّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالَم خالِياً من أحدهما ، ثم حدَث بعده الآخر إلا ما وَقَفْنا [٧٨] عليه بالخبـر الصّادق مِنْ سَبْق / خَلْق الـذكّر الأنثى[٣] في خَلْق آدم

---

(١) في ت : « الأترى أنّا نقول : إن العرض داخل في الأسود قبل الأسود » وقد سقطت جمل عديدة من هذه النسخة .

وفي « هـ » ، و« م » ، و« ط » : ألا ترى أنا نقول : إن العَرَض داخل في الأسود عرض الأسود » وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السّيوطيّ .

(٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « من سبق خلق الأنثى في خلق آدم » الخ والتصويب من الإيضاح .

وحواء[١] وأمّا في غيرهما فكذلك إنْ عُلِم بخبرٍ صادق الإخبار بتقدّم[٢] كل واحدٍ منها صاحِبَه ، فكذلك قوله في الكلام والإعراب .

يقول : إن الإعراب ـ في الاستحقاق ـ داخلٌ على الكلام ؛ لِما توجبه مرتبة كلّ واحد منهما في المعقول ، وإن كان لم يوجدا مُفْترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها . ثُمّ نطِق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلٍّ حقّه ومرتبتُهُ .

وقد أَجاز بعض النّاس أن تكون العرب نطقتْ أولاً بالكلام غَيْرَ مُعْرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معرباً، فتكلّم به.

---

(١) في ط : وحوّى « بالقصر » .

(٢) في الإيضاح : « بقدم كل واحد منهما صاحبه » والتحريف في كلمة : «بقدم» .

المبحث الرابع
في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟ .

قال الزّجاجّي في الكتاب المذكور : فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخلٌ عقب[١] الكلام فما الّذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله ؟ .

فالجواب أن يُقال : إنّ الأسماء لما كانت تَعْتَوِرُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صُوَرِها وأَبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً، فدلُّوا برفع «زيد» على أَنّ الفعل له، وبنصب «عمرو» على أن الفعل واقعٌ به ، وقالوا : ضُرِب زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسَمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، لِيَتّسعوا في

(١) في الإيضاح : « داخل في الكلام » انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك ،أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ،وتكون الحركات دالة على المعاني .

هذا قول جميع النّحويين إلا أبا عليٍّ قُطْرباً ،فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للدّلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا[1] قد نجد في كلامهم أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني/ . [٧٩]

فمّا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك . ولعلّ زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك . اتّفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً وما زيد بقائم ، اختلف إعرابه واتّفق معناه .

ومثله : ما رأيتُه منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدّار أحداً إلّا زيدٌ ، وما في الدّار أحدٌ إلّا زيداً .

ومثله : إن القوم كُلَّهم ذاهبون ، وإنَّ القومَ كُلُّهُم ذاهبون .

ومثله : « إن الأمر كُلَّه لله »[2]و«إنّ الأمـرَ كُلُّهُ لله» قُرِيء، بالوجهين جميعاً[3] .

(١) «لأنّا» وسقط من ط وتصويبه من النسخ المخطوطة والإيضاح.

(٢) آل عمران / ١٥٤ .

(٣) قراءة الرفع : نسبت إلى أبي عمرو ، ويعقوب، واليزيدي . انظر الإتحاف/ ١٨٠ ،والبحر ٣/٨٨ ، والتيسير /٩١ ،وتفسير الطبري ٧/٣٢٣ ، والجامع للقرطبي ٤/٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد /=

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلاً ، ولا بخيلٍ . ومثل هذا كثير جدًّا مما اتّفق إعرابه واختلف معناه ، ومِمّا اختلف إعباره واتّفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرْق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنىً إعرابٌ يدلّ عليه ، ولا يزول إلاّ بزواله .

قال قطرب : وإنّما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يُبْطِئون عند الإدراج ، فلما وصلوا ،وأمكنهم التّحريك جَعَلْنا[١] التّحريك معاقباً للإسكان لِيعْتدل الكلامُ ،ألا تراهُم بَنَوْا كلامَهُم على متحرِّكٍ وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشْو الكلمة ولا في حشو بَيْت ، ولا بين أربعة أحرف متحرّكة ، لأنهم في اجتماع السّاكنين يبطئون[٢] ، وفي كثرة الحروف المتحرّكة يَسْتَعْجِلون ، وتذهب الصّلة[٣] من كلامهم ، فجعلوا

= ٢١٧ ، وغيث النفع / ١٨٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٧٢/٣ ، والنشر ٢٤٢/٢ .

(١) في نسخ الإشباه : « جعلنا » والسياق يقتضي أن يكون : « جعلوا » كما في الإيضاح / ٧٠ .

(٢) في نسخ الأشباه : « في كثرة » بدون الواو ، وعبارة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

(٣) في الإيضاح : « المهلة » مكان : « الصّلة » .وهي في الإيضاح أنسب

الحركةعقب(١) الإسكان .

قيل له : فهلاَّ لزَمِوا حركةً واحدة ، لأنهـا مجزيـة لهم ، إذْ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع في الحركات ، ولم يحـظروا على المتكّلم الكلاَم إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْربٍ واحتجاجه .

وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة ، ورفعه أخرى ، ونصبهُ ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنّ القصد في [٨٠]
هذا إنما هو الحركة تعاقِب سكوناً يعتدل به الكلام ، فأيّ حركة أتى بها المتكلّم أجزأته فهو مخيّر في ذلك . وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجٌ عن أوضاع العرب ، وحِكْمة نَظْم في كلامهم .

وآحتجّـوا لما ذكـره قُطرب من اتّفـاق الإعـراب ، واختـلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ، لأنه يذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والآخـر مفعول ، ومعناهما مختلِفٌ ، فوجب الفرْق بينهما ، ثم جُعِل سائـر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال(٢) .

(١) في ط؟ «عقيب»
(٢) انظر البحث كاملاً في الإيضاح ٦٧ ـ ٧١ .

المبحث الخامس
في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟

قال الزّجاجي :باب :القولُ في الإعراب أحركة أم حرف ؟ .

قد قلنا : إنّ الإعراب دالّ على المعاني ، وإنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو: الضّمة في قولك : هذا جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا أصله .

ومن المجمع عليه: أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وذلك الحرْف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حَرْفاً ما دخل على حرف .هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيّين : أن الإعراب يكون حركةً وحرْفاً ، فإذا كان حَرْفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يُوجد إلاَّ في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً ـ وذلك الجزم في الأفعال

المضارعة ـ وحرْفاً .

وهـذا مِمّا قـد ذكرت لـك أن الشيء قد يكـون لـه أصـل ثم يتّسع[١] .

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذْفاً وَحَرْفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السّالمة اللامات نحو : لم يضرِبْ ، ولم يذهبْ، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلّة اللاّمات نحـوُ : لم يقضِ ، ولم يَغزُ ، ولم يَخْشَ ، ولكـلّ شيء من هـذا عِلّة / . [٨١]

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حَرْفاً عند سيبويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الّذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب .

وقد ذكرنا أن الشّيء يكون له أصل يلزمُه ، وَنَحْوٌ يَطّرد فيه ، ثمّ يَعْرِض لبعضه عِلة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك نـاقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بإطلاق : « الصّلاة واجبةٌ على البالغين من الرّجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقُهُ عِلّة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال : « مَنْ سرق من حِرْز قُطِع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

(١) في الإيضاح : « لم يسمع » مكان : « لم يتسَع » .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذَكَرْنا من أنه عرض[١] في بعض الكلام ضرورةٌ دعت إلى جعل الإعراب حرفاً ،وذلك في تثنية الأفعال المضارعة ، وجمْعِها ، وفعل المؤنّث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعلان وتفعلان[٢] وَيَفْعلون وَتَفْعلون وَتَفْعَلين يا هذه .

وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النّون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حَرْفاً وهي[٣] النّون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حَرْف[٤] . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النّون ، فلو جعلت النّون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرّفع ، وفتحُها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجَزْم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء السّاكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

(١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : « وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض » الخ .

(٢) « وتفعلان » سقطت من ط فقط .

(٣) في الإيضاح : « وهو » مكان : « وهي » .

(٤) في ط فقط « حرف حذف في الكلمة » بزيادة : « حذف » ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلَم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يثنّي ، وَيَجْمع الفعل مُقَدَّماً فكان يصير(١) الفعل كأنّه للواحد ، ويبطل المعنى(٢) .

فلمّا صارت عَلَم الرّفع وجب حَذْفُها في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت في الرّفع . فإن كان في حال الرّفع حرفٌ / ساكن [٨٢] حذَفَهُ الجازم ، نحو : لم يقْضِ ،ولم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، فجعلت النّون محذوفة في الجزم ، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النّصبُ مضموماً إلى الجزْم ، فحذفت النّون فيه أيضاً فقيل : لم يَفْعلا ، ولن يَفْعلا ، ولم يَفْعلوا، ولن تَفْعلوا كَمَا ضُمّ النّصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الجّر ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النّون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحرّكة وقد حكمت عليها بالسّكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكنٍ حَذَفَهُ ، فَلِمَ حُذِفَت النّون وهي متحرّكة ،؟ ولِمَ زَعَمْت أنّها ساكنة ؟ .

والجواب في ذلك أن يقال له : إنّ النون في هذه الأفعال

---

(١) في ط فقط : « فكان تغيير الفعل » بوضع « تغيير » مكان : « يصير » ، تحريف .

(٢) بعده في الإيضاح : « فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرّفع » فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كماذكرنا،لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقَبْلها ساكنٌ حرّكت لالتقاء الساكنين .

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً ، فحكمُها حكم السّاكن فلذلك حذفَها الجازم .

فإن قال قائل : فهلّا جعلت الحروف التي قَبْل هذه النّون حروف الإعراب ؟ .

فالجوْاب في ذلك : أن الألف التي قبل هذه النون في : يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كماذكرنا،ولم يجز أنْ تكون حروف الإعراب لذلك[١] .

فإن قال قائل : ولِمَ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقَبل[٢] بعد الفاعل في قولك : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهي ثبات النّون وهو بعد الفاعل،أيجوز[٣] أن يكونَ إعراب شيء موجوداً في غيره ، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟ .

(١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .

(٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « يجوز » بدون همزة الاستفهام ، وفي الإيضاح : « أيجوز » .

قيل له : إنّ الفِعْل لمّا كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتّصل به مضمراً صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمةً واحدةً .فجازلذلك/ وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لمّا صارت [٨٣] الجملة[١] كلمة واحدة. والدّليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك : فَعَلْت ، أسكنت اللاّم، لئلا يتوالى في كلمة واحدة أربع متحرّكات[٢] .

(١) في الإيضاح : « الكلمة » مكان : « الجملة » .

(٢) انظر هذا البحث بتمامه في الإيضاح ٧٢ ـ ٧٥ .

المبحث السادس
في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوّله وأوسطه ؟

قال الزَّجَّاجِيُّ: بابُ القول في الإعرابِ لِمَ وقع آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟ .

قال بعض النّحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنىً،فوجب أن يُلفظ به بكماله،ثُم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكرٍ بن الخيّاط[1] ليس هذا القول بمرْضِيٍّ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوّلاً ، ووسطاً ، فما دَخلها أَوّلاً كقولك : الرّجل والغُلام ، وما دخلها وسطاً ياء التّصغير في قولك : فُرَيخ ، وَفُلَيس .

(١) ابن الخياط : هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النّحويّ . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف : معاني القرآن ــ النحو الكبير ــ المقنع في النحو ــ الموجز في النحو.مات ٣٢٠ هـ .
انظر معجم الأدباء ١٧ / ١٤١ ، ونزهةالألباء/٢٤٧ ،وطبقات الزبيدي١١٧ والبغية ١ /٤٨ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفُ معنى إلا بعد كمال بناء[١] .

قال :والقول عندي فيه : هو الّذي عليه جملة[٢] النّحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزْنها : فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل[٣] وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِل الإعراب وسطاً لم يدر السّامع أحركة إعراب[٤] أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُه[٥] فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسَطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسحٰق الزّجاج[٦] كان أبو العبّاس المبّرد يقول : لَمْ يُجْعل الإعراب أوّلاً ،لأنّ الأول تلزمه الحركةُ ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرّك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حَرْف

(١) في الإيضاح : « بنائه » .
(٢) في الإيضاح : « جلّة » .
(٣) الضبط من الإيضاح .
(٤) في الإيضاح : « إعراب هي » بزيادة : « هي » .
(٥) في ط فقط : « يدرك » .
(٦) الزجاج هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج .
ومن مصنفاته : معاني القرآن ـ الاشتقاق ـ فعلت وأفعلت ـ مختصر النحو ـ خلق الفرس ـ النوادر ـ شرح أبيات سيبويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية ٤١١/١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ .

واحد ، فلمّا فات وقوعه أوّلاً لم يمكن أن يُجْعَل وسطاً ، لأن أوساط
[٨٤] الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة / وسداسيّة
وسباعيّة،وأوساطها مختلفة ، فلمّا فات ذلك جعل آخراً بعد كمال
الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثانٍ بعدها .

وهذا القول قريبٌ من الأول ، وكلُ هذه الأقوال مقنعٌ في معناه[1] .

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشّجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حُكْم الأعيان » .

فمن ذلك قولهم : «أخطب ما يكون الأمير قائماً» ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرّية ، ولفظة أفعل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بَعْضَهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح /٧٦ .

ولما أضافوا « أخطب » إلى « ما » وهي موصولة بيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطبُ كـوْنِ الأمير ، فهـذا وصْفٌ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْن ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلـكَ سدّت الحال مَسَدّ خبر هذا المبتدأ ، إذْ الحال لا تَسُدّ مسدّ خبر المتبدأ إلا إذا كان المبتدأ اسْمَ حَدَث ، كقولك : ضَرْبي زيداً جالِساً ، ولا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسْمَ عَيْن »[١].

« ومن إعطاء العَيْن حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ **وجَاؤا على قميصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾[٢] أي مكذوب به ، وقوله : « إنْ أصبح ماؤكم غَوْراً »[٣] أي غائراً ، وقوله « ثم ادْعُهُنَّ يأتينك سَعْياً »[٤] أي ساعيات ، فسعْياً مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم : قَتَلْتُهُ صَبْراً ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبوساً .

ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ **إنَّه عملٌ غَيْرُ صالح** ﴾[٥] أي : ابنكَ عَملٌ في أحد الأقوال ، وهو أَوْجَهُها . جَعلَه العملَ اتّساعاً ، لكثرة وُقُوع العملِ غَيْرِ الصّالح منه كقولهم : ما أنت إلَّا نوم ، وما زَيْدٌ إلَّا أكْلٌ وَشُرْبٌ ، وإنّما أَنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول الخنساء / [٨٥]

(١) انظر هذا النصّ بكماله في أمالي ابن الشجريّ ١ / ٦٩ .
(٢) يوسف / ١٨ .
(٣) الملك / ٣٠ .
(٤) البقرة / ٢٦٠ .
(٥) هود / ٤٦ .

٤٥ =*فإنّما هي إقْبالٌ وإدبارُ *[١]

فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزله المصادر[٢] .

فأمّا تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقولهم : مَوْتٌ مائت ، وشَيْب شائِبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ . انتهى .

(١) للخنساء وصدره :

* ترتعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادّكَرتْ *

من شواهد : سيبويه ١/١٦٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمحتسب ٢/٤٣ ، وابن الشجري ١/٧١ ، وابن يعيش ١/١١٥ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠ ، والتصريح ١/٣٣٢ . وانظر ديوان الخنساء / ٢٦ .

(٢) أنظر النص كاملاً في أمالي ابن الشجري ١/٧٠ ، ٧١ .

الأفعالُ نَكِرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ،لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطَب فائدة ، لأَنَّ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعـرِفُه أنت ثم تأتي ، بالخبـر الذي لا يعلمه ، ليستفيده . ذكـر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه :أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأَنَّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلَّا نكرات ، ولا يكون شيءٌ منها أخصّ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جَدْواها إلَّا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختّص الزّمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينـه ، وذلك لأَن الـزّمان حـركة الفَلَك ، والفعـل حركـة الفاعـل ، ولاقْتران الـزّمـان بالحدَث .

وقال أبو القاسم الزَّجَاجِيّ في كتاب « إيضاح أسرار النحو » :
أجمع النحويون كلّهم من البصريّين والكوفيّين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدّليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ، والفعل ، والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجُمل كلّها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلمّا كانت الجُمَل مستفادة عُلِم أنها نكرات ، فلذلك لم تُضْمَر ، وكذلك الأفعال لمّا كانت مع الفاعلين جُمَلاً كانت نكرات ،ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلّا عُرِّفتْ كما تُعَرّف النكّرات ؟ . / [٨٦]

فالجواب عند الفريقين : أنّ تعريف الأفعال محالٌ ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلها الألف واللّام ، لأنها جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوزُ إضافتها ،وإن لم يُضَف إليها ؟

قلنا : لأَن الفعل لا ينفكّ من فاعل مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ ، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمل كذلك لم يجز إضافة الفعل . انتهى .

---

(١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٦ .

الأفعال كلها مذكّرة

نصّ على ذلك الزّجاجّي في « الجُمَل » ، قـال الشّلوبين في تعليله : لأن التأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكّرة ومؤنّثة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكّر بتذكير مَصْدَرِه ، وإذا كـان الفعلُ يـدُلّ على مصـدر مؤنّث قيـل فيـه : مؤنث بتـأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة : أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَضَمّنه من الحدَث ، وهو المَصْدر ، والمَصْدر مذكّر ، فدلّ ذلك على أنّهامذكّرة ، إذْ اللّفظ على حسب ما يُراد به من تَذْكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمّا أُرِيد به المؤنث كان هو مؤنّثاً ، ولفظ زيد لمّا أريد به المُذَكّر كان هو مذكّراً .

اقتضاء الموضع لَفْظاً وهو معك إلَّا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها: قولهم : لا رجل عندك ، فإن « لا » هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلَّا أن الفتحة فيه ليست فتحة النّصب التي تتقاضاها « لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو[1] عملُ «لا» في المضاف.

قال : وأصنع من ذلك قولك : «لا خمسة عشر لك»، فهذه
[٨٧] الفتحة / التي في راء « عشر » فتحة بناء التركيب[2] في هذين الاسمين ، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك : لَا رَجُلَ عندك ، وفتحة لام « رجل » واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك : لا غلامَ رجل عندك .

ويدلّ على أن فتحة خمسةَ عشرَ هي فتحة تركيب الاسمين ، لا الّتي تُحدثها«لا »[3] ، لأن خمسة عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعني

(١) سقطت «هو» من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح الأسلوب .
(٢) في ط : و«وللتركيب» تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة.
(٣) في ط : « إلَّا » مكان : « لا » تحريف.

الفعـل في نحو:جـاءك خمسةَ عشـرَ ، والجارّ في : مـررت بخمسةَ عشرَ .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثّر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أوْلى .

ومنها : قولهم : مررت بغلامي ، فالميم تستحقّ جرّة الإعراب بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجَبة بحرْف الجرّ ، بل هي التي تَصْحب ياءَ المتكلّم في الصّحيح ، ويدلّ لذلك ثباتها في الرّفع والنّصب نحو : هذا غُلامِي ورأيتُ غُلامي . وهذا يُؤْذِن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها : قولك : «يَسَعُني حيثُ يَسَعُك» ، والضّمة في « حيثُ » ضمّة بناء واقعة موقع ضَمّة رَفْع الفاعل . فاللفّظ واحدٌ والتّقدير مختلف .

ومنها : قولك :«جئتك الآن»فالفتحة فتحة بناء « الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمسِ ، فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجَرّ .

ومنها : قوله :

٤٦ ـ وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَه ببابك حتى كادت الشّمس تَغْرُبُ (١)

رُوي قوله : « والأمسَ بالنّصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللّام الظاهرة زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللّام فيه زائدة ، فإنما يعرّف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقّدرة ، وهذه الظّاهرة ملغاة زائدة للتوكّيد .

قال : ومثله مما يعرّف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة [٨٨] قولك / الآن فهو معرّف بلام مقدّرة ، وهذه الظّاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو عليّ (٢) .

---

(١) لنصيب ديوانه / ٦٢ ، وروايته « على الباب » مكان : « ببابك » و « ثويت » مكان : « وقفت » .
والبيت من شواهد الخصائص ١ / ٣٩٤ ، ٣ / ٥٧ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس » والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .
(٢) انظر هذا النصّ في الخصائص ٣ / ٥٦ ـ ٥٨ .

الإلغـــاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في « الإيضاح » : حقيقته تَرْك المعنى مع التّسليط نحو: زيدٌ قائمٌ ظننت .

قال : وأما قولُ النّحويين في نحو : « إن زيداً إذاً يكرمك » : إنّ « إذاً » ألغيت عن[1] العمل ففيه تجوّز حيث سمّوه الإلغاء ، لأنّ « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوفٌ كجواب إنْ في نحو : زيدٌ إنْ قُمْتَ يقومُ ، لأن ما يُطْلب جواباً لا بد له منه لَفْظاً أو تقديراً ، فكيف يصحّ أن يقال : أُلْغِي عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجّه حكمه عليه ؟ لكنّ النّحويين تجوّزوا في ذلك فسمّوه إلغاءً من حيثُ دخل على فعلٍ قد يَعْمل فيه في موضعٍ ما ، على وجهٍ ما ، فلم يَعْمل فيه .

قال : ويدلّ على هذا : أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذاً كيف يصحّ تسليط إذاً على ما قبلها ؟ وإنّما حُذِف جوابها لِدلالة ما تقدّم عليه . انتهى .

الثّانية : قال أبو حيّان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأوّل

(١) في ط : «عنه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطه والإيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلَّا فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف، إذْ لم يُلْغ منها إلَّا ما كُفّ .

الثالثة : نظير بـابَ ظَنّ وأرى في الإلغاء عنـد التأخر ، وفي التّوسط دونه إذن، فإنها تُلْغى إذا تَأَخّرت ، فلا تنصب بحال نحو : أُكرمك إذَن .

وتُلْغَى في التّوسّط في أكثرصورها ،وذلك إذا توسّطت بين الشّرط وجزائه نحوُ : إنْ تَزُرْنِي إذن أكْرِمُكَ ،أو بين القسم وجوابه نحوُ : إذن واللّهِ لأكرمنّك ، أو بعد عاطف على ما لَهُ محلٌّ من الإعراب نحو : إن تزرني أزرك ، وإذَن أحسنُ إليك . فإن كان العطْفُ على ما لا محلّ له بأن تقدّره في المثال على جملة الشّرط جاز حينئذ الإلغاءَ رَعْياً لِحَرْف العـطف ، والإعمـال ، لأَنَّ المعنى على استئنـاف مـا بعـد حَـرْف العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ
[٨٩] وخبر نحو : زيـد / إذن يكرمـك ، جاز الإلغـاء والإعمال بقلّة عنـد الكوفيّين واختاره ابن مالك .

ومذهب البصرّيين : أنه يتحتّم الإلغاء كمـا يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظيرٌ آخر رأيته في « الخاطِريّات » لابن جنّي قال : إذا كانت

العَيْنُ حَرْفَ علّة، وله همزة حَفِظتْ نَفْسها في مَوْضعِها نحو : قـائِمُ وقويم .

وكذا إن تقدّمت نحوُ : « آدُرٌ » ، و « أَدْوُرٌ »[١] فإن تَأَخّرت لم تحفظ نفسها نحو : شـائكُ وشـاكٍ ، ولائت[٢] ، ولاتٍ وذلـك أنها لمّا تأخرت ضَعُفَت فلم تَقْو على حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاءٌ في اللّفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْل « لا » في « لِئلّا يعلم أهل الكتاب »[٣] .

والثاني : نحو : « كان » في : ما كان أَحْسنَ زيداً[٤] .

والثالث : حروف الجرّ للزوائد نحو « كَفَى باللّهِ شَهِيداً »[٥] .

---

(١) آدُرٌ كما في القاموس جمع دار ، وأدْوُرٌ أيضاً جمع دار فالعين حرف علة .

(٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير مـا يسأل عنـه ، ولات الخبرَ : كتمه .

(٣) الحديد / ٢٩ .

(٤) في ط : « زيد » بالرفع ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) النساء / ٧٩ وغيرها .

الأمثال لا تُغَيّر

من ذلك قولهم في مثل :« شَرٌّ أَهرّ ذَا ناب »[١] فابتدؤا بالنّكرة ، وجرى مثلاً فاحتُمِل ، والأمثالُ تُحْتَمَلُ ولا تُغَيّر .

ومثله قولهم في المثل : «شيءٌ ما جاء بك » يقوله الرّجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لُفّ الميت » ، و « في بيتهُ يُؤتى الحَكَم »[٢] ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أَصْبحْ لَيْل » [٣] و « أَطْرِقْ كَرَا »[٤] بحذف

(١) يقال : أهرّه : إذا حمله على الهرير ، وذو الناب :السبع .
وهـذا المثل يضـرب في ظهور أمـارات الشرّ ومخايله. انظر : مجمـع الأمثال ١ / ٣٧٠ .

(٢) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

(٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

(٤) تمامه : إنّ النّعامة في القُرى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه مرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النّداء من النّكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مَجْرى العَلم في حذف حرف النّداء منها .

قال المبرد : الأمثالُ يستجاز فيها ما لا يُسْتجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : « هذا ولاَ زَعَماتِك »[1] أي هذا هو الحقّ، ولا أتوّهم زعامتك .

قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو : « أتوهّم »[2] لأنه جَرَى مَثلاً[3] والأمثال لا تغيّر ، وظهورُ[4] عامله ضَرْبٌ من التّغيُّر .

ومثْلُه[5] : قَوْلُهم : « كِلَيْهِما وَتَمْراً »[6] أي أعْطِني ، « وامرأً

= غنَاء، ويتكلّم، ويقال له: توقّ انتشار ما تلفظ به، وقولهم: إن النعامة في القُرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال : ١ / ٤٣١

(١) ورد ذكره في الهمع ٣/١٨ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .

(٢) في ط : « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

(٣) في ط : « لأنه جرى أتوهم مثلاً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط : « ومن ظهور » بزيادة « من » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) في ط : « مثلثة » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .

(٦) ورد المَثل في مَجْمَع الأمثال ٢ / ١٥١ .

=

[٩٠] وَنَفْسَهُ » أي / دَعْهُ، و« أَهْلَكَ واللَّيْلَ » أي بادرهم ، و « كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمة حُرٍّ »[(١)] ، أي : ايت كُلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرٍّ .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلّها ، لأنها أمثال .

وقال ابن السّراج في « الأصـول » : نِعْم وبِئْس وحبّذا جعلت كالأمثال لا يَنْبغي أَنْ تستجيز فيها إلَّا ما أجازوه .

وقال الزّجاجي « في الإيضاح » : وأَمّا القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : « اذْهَب بذي تَسْلم » فإنّ هذه اللّفظة جـرت في كلامهم كالمَثَل .

قال الأصمعي : تقول العرب « اذْهب بذي تَسْلم » والمعنى : اذْهب واللّه يسلّمـك ، « واذهبوا بـذي تَسْلمـون » والمعنى : واللّه يسلّمكم .

= وروى المثل بالرفع : كـلاهما وتمـراً ؛ فالـرّفع عـلى معنى : لك كـلاهما، ونصب : «تمراً» على معنى : أزيدك .
وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني مِمّا بين يديـك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أيّما أحبّ إليك زُبْدٌ أم سنَام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمراً ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تَمْرًا . أو زدني تَمْراً . أنظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

(١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ٣/١٩ في جذف ناصب المفعول به وجوباً .

وإذا كانت هذه الكلمةُ جاريةً مَجْرى المثل، فإن الأمثال تَحْتمل ما لا يُحْتَمل في[1] غَيْرها ، وتُزَال كثيراً عن القياس .

كذلك مَجْرَاها في كلامهم واحتُمِل ذلك فيها لِقّلة دَوْرهـا في الكلام .

الإيجـــاب

الإيجاب أصل لغيره مِنَ النّفي والنّهْي والاستفهام وغيـرها ، تقـول : مثلاً : قـام زيدٌ ، ثم تقـول في النّفي مـا قـام زيـد ، وفي الاستفهام : أقام زيـد ؟ ، وفي النّهي : لا تَقُمْ ، وفي الأمر : قُمْ ، فترى الإيجاب يتركّب من مُسْنَدِ وَمُسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التّركيب على ذلك الغير ، وكلّما كان فَرْعاً احتاج إلى ما يدلّ به عليه ، كما احتاج التّعريف إلى عـلامة من «أل» ونحـوها ، لأنـه فرع التّنكير ، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف لأنه فَرْعُ التّذكير . ذكره أبو حيّان في « شرح التسهيل » .

(١) سقطت « في » من ط .

حرف الباء

حرف الباء

باب الشّرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافة مبناه على التّوضيح

ولهذا ، لمّا أريد دخول إذْ وحيثُ في باب الشّرط لزمتها « ما » لأنهما / لا زمان للإضافة ، والإضافة توضحهما، فلا يَصْلُحان للشّرط [٩١]
حينئذ فاشترطنا « ما » لتكفّهما عن الإضافة فيبهمان ، فيصلح دخولهما في الشّرط حينئذ . ذكره ابن النّحاس في « التعليقة » .

الْبَـــدَل

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحـاس في التعليقة : الفـرْق بين البدل والعِوَض : أن العِوض لا يحلّ محل المعوّض منه ، والبدل إنما يكون مَحَلّ المبدل منه .

وقال أبو حيّان في تذكرته : البدل لغة العِوَض ، ويفترقان في الاصطلاح .

فالبدل(١) أحد التّوابع يجتمع مع المبدل منه ، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعِوَضُ لا يكون في موضعه، وربّما اجتمعا ضرورة ، ورُبّما اسْتَعْملوا(٢) العوض مُرادفاً للبِدَل في الاصطلاحْ . انتهى .

وقال ابن فلاح في « المغنى » في قول الشّاعر :

٤٧ * هُما نَفَثا في فِيّ مِن فَمَوَيْهِما *(٣)

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العِوض والمعوّض لضرورة الشّعر .

والثاني : أن الميم بدلٌ من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المُبْدَل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، والعِوَض لا يجتمع(٤)

---

(١) في ط : « والبدل » بالواو .

(٢) في ط : « وربما لا استعملوا » بزيادة : « لا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) للفرزدق ، وتمامه :

* على النّابح العاوي أشدّ رِجام *

من شواهد : سيبويه ٢/٨٣ ، والخزانة ٢/٢٦٩ ، ٣/٣٤٦ وديوان الفَرَزدق ١/٧٧١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٦ .

وقد ضبطت كلمة : « أشدّ » في اللسان : « فم » وسيبويه بفتح الدال ، وفي الديوان والدرر بضمها . ورواية الديوان : « ثفلا » مكان : « نفثا » و « لجامي » مكان : « رجام » .

(٤) في ط : « ولا تجتمع » بالتاء ، تحريف .

مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض . قال: وهذا ضعيفٌ ، لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف « قام » وياء «ميزان»، ولا يُجْمع بين البَدل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل أن التّاء في « بنت » و « أخت » بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث .

وقال ابن يعيش : البدلُ على ضَرْبين :بدل:هو إقامة حرْفٍ مقام حَرْف غيره نحو : تاء « تُخَمة »[١] و « تُكأة »[٢] ، وبدلٌ هُو قَلْبُ الحرْف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى[٣] إحالته إليه ، وهذا إنّما يكون في حروف العلّة التي هي : الواو والياء والألف ،وفي الهمزة أيضاً لمقارنتها إيّاها ،وكثرة تغيّرها وذلك نحو : قام ، أصله : قَوَم ، فالألف واوٌ في الأصل ، وموسر ، أصله : الياء ، وراس[٤] وآدم ، أصل الألف الهمزة ،وإنّما لُيِّنَتْ /هَمزتُها ،فاستحالت ألفاً ، فكل قلبٍ بدلٌ وليس [٩٢]

---

(١) التُّخَمَة كَهُمَزة : الداء يصيب من كثرة الطعام ، وهو واويٌّ لأنه من الوخْم . وقد تسكن خاؤه ، فيقال : تُخْمة، وجمعه : تُخَم ، وتُخَمات. انظر (القاموس) .

(٢) التُّكأة :كـ «هُمزَة» :العصا ، وما يُتّكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء . وفاؤه واو . انظر (القاموس) .

(٣) في ط فقط : « على أنه إحالته » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في ط فقط : ومؤسر «ورأس» بالهمزة، تحريف.

كلّ بدلٍ قلباً [١].

وقال ابن جنّي في « الخصائص » بابٌ في : « فرْقٌ بين العِوَض والبدَل .

جماع ما في هذا : أنّ البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه .

وإنما يقع البدلُ في مَوْضع المُبْدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوَضٌ منها . وكذلك يقال في واو جُوَنٍ ، وياء مِيَر : إنها بدلٌ للتخفيف من همزة جُؤَن[٢] ، ومِئَر[٣] ، ولاتقول :إنها عِوَض منها .

وتقول في لام غازٍ وداعٍ [٤] : إنها بدلٌ من الواو ، ولا تقول : إنها عِوَضٌ منها .

وتقول في العِوَض : إنّ التَاء في «عدة» و «زنة» عِوضٌ من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدلٌ منها .

---

(١) انظر ابن يعيش. ١٠/٧

(٢) جمع : جُؤنَة بالضم : سَفَط مغشًى بجلد : وهو ظرف لطيب العطّار، انظر القاموس.

(٣) جمع : مِئْرَة بالكسر : الذّحل والعداوة ، والنميمة . انظر القاموس .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : غازي وداعي بالياء والصواب : غازٍ وداعٍ كما في الخصائص ١/٢٦٥ .

فإن قلت ذلك ،فما أقلّه ، وهو تجوّز في العبارة .

وتقول في ميم اللّهم : إنها عوض من ياء في أوّلِهِ ، ولا تقول : بدل .

وتقول في تاء زنادقة : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل منها .

وفي ياء أينق[١] إنّها عِوَض من واو أَنـوْق فيمن جعلها : « أَيْفُل »[٢] ، وَمَنْ جَعَلها عيْناً مقدّمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو .

فالبدل أعم تصرّفاً من العِوض . فكلُّ عِوَض بدلٌ ، وليس كلّ بدلٍ عِوَضاً ، والعِوَض مأخوذٌ من لفظ : عَوْضُ ، وهو الدّهر ، وذلك أَنّ الدّهر إنّما هو مرُور اللّيالي والأيام ، وتصرّم أجزائها، فكلّما مضى جُزْءٌ منه خَلَفَهُ جُزءٌ آخر ، يكون عِوضاً منه . فالوقت الكائن الثّاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العِوَضُ أشدَّ مخالفةً للمعوَّض منه مِن البدل[٣] : انتهى .

---

(١) في ط : « أنيق » بتقديم النون على الياء ، تحريف .
(٢) في ط : « أَفْعُل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
(٣) انظر النصّ في الخصائص ١/٢٦٥ ، ٢٦٦ .

حرف التّاء

حرف التّاء

التأليـــــف

قـال الإمام تقيّ الـدّين منـصـور بن فـلاح في « المغني » : التأليف حقيقة في الأجسام ، مجازٌ في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة » : الفرْق بين التأليف والتركيب :أنه لا بدّ في التأليف من نسبة تحصّل فائدة تامّة مع التّركيب ، فالمرّكب أعمّ من المؤلّف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف/ أخصّ [٩٣] من التركيب من الأُلْفة ، وهي الملاءمة[١] أصلُه في الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التّابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلاّ زيد إلاّ عمرو ، إن رفعت

(١) في ط : « الملائمة » بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل،بدل البداء[١]، أو النّصب على الاستثناء فتقول:ما قام إلاّ زيدٌ إلاعمرٌو، وإن شئت إلاّ عَمْراً .

وإن أَقَمْت[٢] الأخير نَصَبْت المتقدّم على الاستثناء ، لأن التّابع لا يتقدّم على المتبوع .

التّثنية تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبذُي[٣] في « شرح الجُـزولية » : يُعتـرض على الجُزُولي في إطلاقه بناء أسماء الزّمان المضافة الى الجُمل بأنه كان ينبغي أن تقول بشرط ألاّ تكون مثنى ، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلـك لم يبن اثنا عشـر . وأما قـولهم : بل زيدان ، فإنّما جاز ، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبـع على لفـظه كالمعرب . انتهى .

ومن ذلــك قـول من قــال : إن المُثَنّى من أسمـاء الإشـــارة والموصولات معرب؛ لأنَّ التّثنية رَدّتها إلى أصولها من الإعراب.

(١) في ط : « بدل البدل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) يعني جعلت الأخير هو القائم .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « الأبدى » بالدال ، والصـواب من البغية ١/٤٢٤ . والأبذَى هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمّد التنّـوخيّ .

ومما تردّه التثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ، وحَمَوان ، وفموان ، وفميان ، ويديان ، ودميان ، وذواتا في تثنية ذات ، وقلب المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل نحو : فَتَيان ، وقَفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً .

التّحريف

عقد له ابن جنّي في « الخصائص » فَصْلاً وقال : قد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفُهُ على ضربين : مقِيسٌ ومسموعٌ .

الأول : ما غَيّره النّسب قياساً كقولك في نَمِرٍ : نَمَرّي ، وفي قاضٍ[1] : قَاضَوِيّ / وفي حنيفة : حَنَفِيّ ، وفي عَدِيّ : عَدَويّ [٩٤]
ونحو ذلك .

وكذلك التّحقير وجمع التكسير نحو : رُجَيْل ورجال .

والمسموعُ كثيرٌ كقولهم في خراسان : خُرْسِيّ ، وفي دستوا[2] : دستواني ، وفي الأفق:أَفَقِيّ .

(١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .

(٢) في ط ، وت : « دستوا » بالقصر ، وفي هـ و م : « دستواء بالمدّ وفي الخصائص : بالمدّ أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : « في القاموس : إنها بالقصر ، وذكر أنها قرية بالأهواز ، وفي التاج أنّ بعضهم : حكى فيها المدّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلت »:ظَلْتُ ، وفي أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْت :ظَنْت . وهذا كلّه لا يقاس ، لا يُقال في شَمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَضْتُ: أَقَضْتُ[١] .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوباً كقولهم : في اضْمحلَّ امْضَحّل ، وفي اكْفَهَرّ: اكْرَهَفّ، وفي أطيبت :أيطبت[٢] .

وكذا قولهم : لم أُبَلْهْ[٣] .

وتحريف الحْرف قولهم : لَا بَلْ ولا بَنْ ، وقام زيد فُمّ[٤] عمرو ،أي ثُم عَمرو،وهو وإن كان بدلاً فإنه ضَرْبٌ من التّحريف .

---

(١) في ط : « أفضضت : أفضت » بالفاء والضاد وفي النسخ المخطوطة: « أقصصت بالقاف والصاد . وفي الخصائص : « أقضضت » بالقاف والضاد .

(٢) في الخصائص : وفي أطيب : أَيْطب .

(٣) في الكتاب ٢/٣٩٢ : « وسألته عن قولهم : لم أُبَلْ ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : « وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أُبِلِه ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

(٤) في ط فقط : « ثُمّ » مكان : « فُمَّ » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقالوا في سوف : سَوْ ، وَسَفْ ، حرّفوا الواو تارة، والفاء أخرى ، وخفّفوا رُبّ ،وإنَّ،وأَنّ .

وحذفوا « ما » من « إمّا » في قوله :

٤٨ ـ سَقَتْهُ الرّواعد من صَيِّفٍ
وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما[1]

مذهب سيبويه: أنه أراد: وإما مِنْ خَريفٍ[2].

---

(١) للنمر بن تولب .
من شواهد : سيبويه ١/١٣٥ ، ٤٧١ ، والخصائص ٢/٤٤١ ، والمنصف ٣/١١٥ ، وابن يعيش ٨/١٠٢ ، والخزانة ٤/٤٣٤،والمغنى رقم ٨٨،٩٢،والعيني ٤/١٥١ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من قصيدة مطلعها .
سلا عن تذكّره تكتما وكان رهينا بها مُغْرَما
والضمير في : « سقته » يرجع إلى : « مسجورة » في بيت سابق وهي العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ،وهي السحابة الماطرة، وفيها صوت الرّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في الصيف. والخريف: الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن أبيات أخرى في الخزانة .
(٢) انظر النص في الخصائص ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١ .

التّركيب

التّركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الإفراد ، ثُمَ رُدّ على مَنْ زعم أنّ « ألا » و« أما » للاستفتاح مركّبتان من همزة الاستفهام و« لا » و « ما » النافية ، وعلى مَنْ زعم تركيب « لنْ » و« لولا » و « إذن » و « منذ » و« مهما » و« إمّا » .

قال ابن يعيش : وإنما قلنا: إنّ المفرد أصلٌ ، لأنه الأول، والمرّكب ثانٍ ، فإذا استقلّ المعنى في الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هو الأصل ،والجملة فَرْع عليه .

قال :ونظير ذلك في الشريعة :شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل .

الثاني : قال ابن يعيش وصاحب البسيط : المركّب من الأعلام : هو الذي يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك ، وكان يدلّ بعضُ لفظه على بَعْض معناه ، وهو

على ثلاثة أضرب :

الجمليّ نحو / تأبّط شرًّا ، وشاب قَرْناها ، وَبَرقَ نْحرُهُ . [٩٥]

والإضافي : نحُو:ذي النون ، وعبد الله ، ٥امريء القيس .

والمزجيّ وهو اسمان ركّب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحوُ ، حَضْرَمَوت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وَشُبِّه بما فيه هاءُ التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النّوع : سيبويه ونِفْطويه ، وعَمْرويه ، إلّا أنه مركّب من اسم وصوت أعجميّ فانحط عن درجة إسمعيل وإبراهيم ، فبني على الكسر لذلك .

وقال السّخاوي : في « شرح المفصّل » : أكثر ما يُطلِقُ النُّحاة المركّب على : بعلبك،وبابه .

الثالث : قال ابن يعيش : التّركيب من الأسباب المانعة من الصّرف من حيث كان التركيبُ فَرْعاً على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المرّكب ، وهو على وجهين:

أحدهما : أن يكون من اسمين ، ويكون لكلّ واحد من الاسمين مَعْنًى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحقُّ البناء لتضمنّه معنى حرف العطف ، وذلك نحوُ خمسةَ عشَرَ ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عَطَفْت أحدهما على الآخر ، فقلت: خمسة وعشرة ، فلمّا

حَذَفْتَ حَرْفَ العطف ، وتضمن الأسمان معناه بُنِيا .

وأمّا القسم الثالث : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد،ولا يدّل كلّ واحد منهما على معنًى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النّوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو:حضرموت ، والاسم الثّاني ، من المصدر بمنزلة تاء التأنيث مِمّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث .

الرابع : قال ابن يعيش : أمر المركّب في الترّخيم كأمر تاء التأنيث ، فتقول في «بخت نصر» اسم رجل: يا بخت، وفي حضرموت : ياحضر، وفي سيبويه: يا سيب، كما تقول في مرجانة:
[٩٦] اسم امرأة: يامرجان، فلا تزيد على حذف التّاء وفي المسمّى / بخمسة عشر: يا خمسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو: «تَمْرة» إذا كان حكم الأمر الآخر كَحُكْم الهاء في كثير من كلامهم.

من ذلك: التصغير ، فإنه إذا كان جُعِل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التّصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم الثّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضَيْرموت ، وبُعَيْلبك وعُمَيْرَويه كما تقول : تُمَيْرة .

ومن ذلك النّسب: « فإنك تقول في النسب إلى حَضْرموت :

حَضَرِيّ كما تقول في النّسب إلى البصرة : بَصرِي ، وإلى مكة : مكيّ ، فيقع النّسب إلى الصّدر لا غير، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء .

ومما يُؤيّد عندك ما ذكرناه : أنّ هاء التأنيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة، ولا باب الأربعة بالخمسة، كما أن الاسم الثّاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً : فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيّر بِنْيَتُه[1] كما أن التّاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تُغَيِّر بِنَاءه[2] كَتَمْرَ وتَمْرة ، وقائم وقائمة. فلمّا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركّب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث .

الخامس : قال ابن يعيش : ركِّبت « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً[3] ، كخمسة عشر .

فإن قيل : أيكون الحرّف مع الاسم اسماً واحداً ؟. فقيل : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق ، فأنّ حرف وهو وما عَمِل فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاقَ

(١) في ط : « بنية » مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .
(٢) في ط : « بناؤه » تحريف، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .
(٣) في ط : « واحدٌ » بالرفع ، تحريف .

زيدٍ ، وكذلك أنْ الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أُريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولـك : يا ابن أم ، فـالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلا اسماً واحـداً.

كذلك لا رَجُل في الدار فرجل في موضع نصب منوّن وجُعِل مع «لا»اسماً واحداً ، وكذلك حُذِف منه التّنوين وَبُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تـركيب الحرْف مـع الاسم نحوُ:خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بَيْتَ بَيت ، ونحوه . [٩٧]

قال : وأمّا جَعْلُ ثَلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لمْ يُحكم ببناء « لا سيما » ولم يَجُز تركيب الصفة مع اسم «لا»، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيّان ، قد يَحْدُثُ بالتّركيب معنىً وحُكْمٌ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حـرف استفهام تـدخل على الجملة الاسمية والفعْليّة ، فإذا ركبّت مع « لا » فقيـل : هلاّ صـار المعنى على التّحضيض ، ولم تدخل إلاّ على الفعل ظاهِراً أو مُضْمراً .

وكذلك «لو»، كانت لِمَا كان سيقَعُ لوقوع غيره، ولا يليهـا إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركّبت مع لا صارت حرف امتناعٍ لوجود واخْتُصّت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشريّ : ألا مركّبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قدْ تُركّب حروف المعاني فيستفاد منها معنىً غير ما كان أوّلاً ، كهلّا ، وألا ، ولولا ولوما ، وألا كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركّبة، أصلها : أي ، زِيد عليها كافُ التشبيه ، وجُعِلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنىً ثالثٌ لم يَكُن لكّل واحدٍ منهما في حال الإفراد .

قال :ولذلك نظائر من العربيّة .

وقال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي » : فإن قيل : ليس في«كَأيّ» معنى التّشبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمّا رُكّبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه ، وعن أيّ معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرت كلمةً واحدةً : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعْمَلِيّ في: لَعمري .

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التّغير صار التّنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة ، وصارت بمنزلة لام فاعلٍ ،فَعَلَى هذا تُرْسم

[٩٨] بالنّون ، ويوقف عليها بالنّون وهي قراءة(١) الجماعة غير أبي عمرو /

قال :ومثل ذلك تنزيُلُهم النّـون من « لَدُن » منـزله التنـوين في ضاربٍ ،فلهذا نصبوا « غدوة » فكما شبّهت النون بالتّنوين كذلك شبّه التنوين هنا بالنّون . انتهى .

وقال الشّلوبين : « في شرح الجُزُولِيّة »(٢) : ذهب الخليل إلى

(١) أنظر الآية ١٤٦ من سورة آل عمران ، وهي قوله تعـالى : ﴿ وكأيّن من نبيّ ﴾ وقد وردت فيها عدة قراءات وهي :

أ ــ « وكأيّن » وهي قراءة حفص والجماعة .

ب ــ « وكائنْ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .

جـ ــ « وكأيْ » وقفاً وهي قراءة أبي عمرو والنسائي ، ويعقوب .

د ــ « وكأَيْنْ » وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي .

هـ ــ « وكَئِنْ » وهي قراءة ابن محيصن .

و ــ و « كأَنْ » وهي قراءة الحسن .

ز ــ « وَكَأْيٍ » وهي قراءة ابن محيصن ، والأشهب ، والأعمش .

ح ــ « وكاين » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .

انظر في هذه القراءة : الإتحاف / ١٧٩ ، وتفسير الطبـري ٢٦٣/٧ . والبحـر ٧٢/٣ ، والمحتسب ١ / ١٧٠ ، وتفسير الفخـر الـرازي ٣ / ٦١ والنشر ٢ /٢٤٢ ، والسبعة لابن مجاهد / ٢١٦ ، وغيث النفع / ١٨٣ .

(٢) الجُزُوليّة من مؤلفات أبي موسى الجُزوليّ ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز. وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليّة ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحـو ، ولم يسبق إلى مثلها . وانظر : وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ٥٠ ، ٥١ .

أنّ : « لن » مركّبة من : « لا أن »، وحدث مع التّركيب معنى لم يكن قَبَلَهُ ، قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عدم التركيب ، مأخذنا في هذه الصناعة(١) تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لذلك لَمَ نَقُل ، في : ضرب ، ويضرب : ونَضْرِب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب ،وضارب ، ومضروب ، وضروب ، إنّها أصول كلّها، بل جَعَلْنا واحداً أصلاً والباقي فُروعٌ عليه .

وقال أيضاً : « إذ ما » مركّبة من « إذْ » الّتي هي ظرف لما مضى من الزّمان و « ما » ، وأحدث التّركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيّة وإلى أن صارت تعطي الزّمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزّمان الذي كانت تدلّ عليه .

وقال أيضاً : قيل : إن « مهماً » أصلها « مه » التي بمعنى : اكفُف ، ضمّت إليها « ما » فتركّبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتّركيب معنىً لم يكن ،وهو معنى الشّرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشّرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسيّ : اتفق البصريّون والكوفيّون على تركيب : « هَلُمّ » وإنما ، اختلفوا فيما رُكِّبت منه ، والذي حَمل النّحويين على القول بالتّركيب- وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها -

(١) « في هذه الصناعة » سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوْا بني تميم ، يصَرِّفونها تصرّف الأفعال ، فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً ، إلاّ إذا قيل إنها مُركّبة، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أنقولك: إما تفعل أفعل مركّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩= * وإنْ من خَريفٍ فلن يعْدما(١) *

قال سيبويه : هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » [٩٩] فتفكيكها يدلُّ / على تركيبها، إلا أنّ لقائلٍ أن يقول: لو كانت مركّبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فِعْلٍ معنىً إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فِعْل . ولغة بني تميم على هذا تكون القويّة . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التّميمية ، فكان الأَوْلى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسـم فِعْل ، وفي لغة بني تميم فِعْلاً ، إلا أنّ لقائل أن يقول : المركّب قد يكون لكل واحدٍ من مفرديه معنىً عند التفصيل، وبالتركيب يحدُث له معنًى آخر وحكمآخر، فلا بُدّ أن تكون « هَلُم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جُعلا جميعاً اسم فعل، فجعلت له أحكـام الأسماء والأفعال، وبقي حكم اتصـال الضّمائر على لغةَ بني تميم على أصله .

قال في الحواشي : تركّب أسماء من الكلمات كما تُركّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب . انتهى .

السابع : قال ابن يعيش :التّركيب على ضربين : تركيب من جهة

(٤) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول : نحو أحدَ عَشَر وبابه ، وَحَيْص بَيْص ، ولقيته كَفَّة كَفَّة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثّاني قد تضمّن معنى الحرف ، وهو الواو ـ العاطفة ، إذْ الأصل أحدَ وعشر ، فحذفت الواو من اللّفظ والمعنى على إرادتها .

والثّاني : نحو ، حَضْرموت ، ومَعْدِيكرب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركّبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم تُرَدّ من جهة المعنى ، بل مُزِج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركّب ، فبني الأول ، لأنه كالصّدر مِنْ عجز الكلمة . . . ، وجزء الكلمة لا يعرب ، وأعرب الثاني ، لأنه لم يتضمّن معنى الحرف ، إذ لم يكن المعنى على إرادته (١) .

الثّامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في « شرح الإيضاح » : التّركيب لا يكون في الأفعال ، ولا في المصادر ، ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال : ومِنْ ثَمّ كان قولُ مَن ذهب : إلى أنّ «حبذا» فعل ماضٍ ، وما بعده / فاعل به غلطاً ، وأمّا قول العرب : لا تُحَبِّذْهُ (٢) ، فإنما [١٠٠]

(١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ٤/١١٢ .
(٢) في القاموس : « لا تُحَبِّذني تحبيذاً » لا تقل لي : حبّذا .

معناه :لا تقل له : حَبّذا كما تقول : بَسْمِلِ أو لا تُبسمل . ، قال : وإذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتّركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبّذا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، بل لا يحفظ التّركيب في الأفعال ، إلاّ في « هَلُمّ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إنّما لم يَبْنوا اثني عَشَر ، لأنه لا نظير له ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثَنًّى .

العاشر : مِن تذكرة الشّيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب « المستوفي » في النحو لقاضي القضاة كمال الدِّين أبي سعد عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم(١) الفرُّخان :قولهم : نِفْطويه ، وسيبويه ، الأول من جُزأي المركّب هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقّه أن يكون مبنيًّا وإن أفرد .

وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجميّ ، وذلك أن العجم

(١) في النسخ الثلاث : « الحكيم » بالياء . ترجم له السيوطيّ في البغية ، وقد قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢ / ٢٠٦ .

كأنهم وجدوا لَفْظَيْ: نِفْط ، وسيب أصلين دَعَوْا بهما ، إلا أنّ لهم[١] في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النّداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمّة نحو: نِفطُوا وسِيبُو،وقد سمعتْ العَرَبُ به، ولم يجدوا مِثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت « ويه » إذْ هو مما يعرِفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخُرُه واواً قبلها ضمّة ، ثم بنوا الاسمين اسْماً واحداً .

الحادي عشر : قال ابن أبي الرّبيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ،فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب «لا رَجُل» فقط .

الثاني عشر : قال في « المستوفي » : ومن الحروف ما هو مركّب نحو « لولا » .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلّا بالابتداء، وقالوا إن الحكم قد تغيّر ، / بالتركيب لأنّ « لو » ، لا يليها إلّا الفعل [١٠١]
« ولولا » هذه في نحو : « لولا الغيث لهلكت الماشية » . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجْهٌ له من الفظاعة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النّظر ، ونفْضت يدك من طاعةالعصبيّة، وأيقنت أن الحق لا يُعْرَفُ بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون « لا » بعد « لو » دلّت على الفعل المنفيّ بها ، فحذف

(١) في « ت » ، « من » مكان : « في » .

تحرّيًا لـلإيجاز ، ولـزم الحذْفُ للزوم الـدلالة،ولكثـرة الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفـع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ إذا السّماء انشقّت ﴾(١) فيكون حكم «لو »باقياً على ما كان عليه قبل،ودالًّا على امتناع الشّيء لامتناع غيره،إذْ المعنى : لو انقطع الغيثُ لهلكت الماشية .

وقـولنـا : « لم يحصـل » قـريبُ المعنى من قـولنـا : انقـطع وانتفى .

ومما يقرّب من هذا الحذف حذفهم الفعل بعـد « لولا » التي للتحضيض في نحو قوله :

٥٠= * لولا الكميَّ المُقُنّعا(٢) *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تَعُدّون ؟ فكذلك ثَمّ .

انتهى .

---

(١) الانشقاق / ١ .

(٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

تَعُدّون عَقْرا النِّيبِ أفضـل مَجْـدِكم بني ضَوْطَري لولا الكميَّ المُقَنّعا

وهو لجرير ، ديوانـه / ٣٣٨ ، وروايته : « هـلا » مكان : « لولا » . من شـواهد: المغنى ٢١٦/١ ، والخـزانة ٤٦١/١ ، وهمـع الهوامـع والـدرر رقم ٥٧٤ .

التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التّاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صُغّر كقولك في قِدْر : قُدَيْرة ، وفي قَوْس قُوَيْسة ، وفي هند هُنَيْدَة .

التَّضمين

قال المزمخشري : من شأنهم أنهم يضمّنون الفعل معنى فِعْلٍ آخر فيُجْرونهُ مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمّن .

قال : والغرض في التَّضمين إعطاء مجموعِ مَعْنَيين، وذلك أقوى من إعطاء معنىً ، ألا ترى كيف رجع معنى : « ولا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُم »(١) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوِزَتَيْن(٢) إلى غيرهم - « ولا تأكلوا أَمْوَالَهُم إلى أموالِكم »(٣) أي ولا تضمّوها إليها آكلين . انتهى .

قال الشيخ سعد الدّين التّفتازاني(٤) ، في حاشية الكَشّاف :

(١) الكهف / ٢٨ .

(٢) في النسخ المخطوطة: « مجاوزين » بدون تاء .

(٣) النساء / ٢ .

(٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانيّ .
قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح تصريف العزي في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢ / ٢٨٥ .

فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقيّ فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقيّ ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز/ . [١٠٢]

قلنا : هو في معناه الحقيقيّ مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظيّة فمعنى : « يقلّب كفيه» على كذا : نادماً على كذا ، ولا بُدّ من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً محَضْاً لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »[١]، تقديره : معترفين بالغيب . انتهى .

وقال ابن يعيش[٢] : الظرف منتصبٌ على تقدير« في » وليس متضّمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : « من » و « كم »في الاستفهام ،وإنما « في » محذوفة من اللفظ لِضَـرْب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور « في » معه نحو : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من » و « كم » في الاستفهام ، فلا يقال :أمن ،ولا أكم ، وذلك من قِبَل أنّ : مَنْ وَكَمْ ، لمّا تَضَمّنـا معنى الهمزة صـارا كـالمشتملَيْن عليهـا ، فظهور الهمزة حينئذٍ كالتّكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « في »ولذلك يصح ظهـورُها ؛فاعرِف الفرق بين المتضّمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

(١) البقرة / ٢ .

(٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز(١) : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يُؤدي ما يُؤدِّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النّحاس(٢) في « التعليقة » : الفرّق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضّمن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضّمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنىً «في» فإنا لا نريد به أن الظّرف متضّمن معنى «في» كيف ولو كان كذلك لَبُنِي ، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوَّة كلام آخر فيه في ظاهره. وكذلك يجوز إظهار «في» مع الظّرف، فتقول في «خرجت يوم الجمعة»: خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في: أين وكيف مثلاً: «هل اين»، ولا «أأين»، ولا(١) «هَلْ كَيْف»، ولا «أكيف».

---

(١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . ومن تصانيفه : قواعد المطارحة ـ الاسعاف في الخلاف ـ شرح فصول ابن معط. توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة .
وانظر البغية ١/٥٣٢ .

(٢) ابن النحاس : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سَلْخ جمادي الآخرة سنة ٦٢٧ . وفي البغية ١/١٤ : ولم يصنف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرّب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادي الآخرة سنة ٦٩٨ هـ.

«هل أيّن»، ولا «أأين»، ولا «هل كَيْف»، ولا «أكيف».

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعْل آخر وكان أحدُهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن
[١٠٣] العرب قد تَتّسع فَتُوقِع أحد الحرفين / موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيىء معه بالحرف المعتاد مع (٢) ما هو في معناه،وذلك كقوله تعالى : ﴿ أُحِل لكم لَيْلة الصِّيام الرفثُ إلى نسائكم ﴾(٣) وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ؛ وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنّه لمّا كان الرفّث هنا في معنى الإفضاء،وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ « إلى » مع الرّفث إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه ، كما صحّحوا :عَوِر، وحَول لمّا كانا(٤) في معنى أعْوَر ، وأَحْوَل ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمَا كان في معناه نحو قوله :

٥١= * وإن شَئِتْم تعاودِنا عِوادا(٥) *

(١) في ط : « وإلا أين » ، تحريف،صوابه من سياق الكلام ، والنسخ المخطوطة .
(٢) في الخصائص ٢/٣٠٨ : « على » مكان : « مع » .
(٣) البقرة / ١٨٧ .
(٤) في ط : « كان » بدون ألف التثنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ، والخصائص .
(٥) في الاقتضاب / ٤٧٧ . ذكر هذا الشاهد ، وعلق عليه بقوله : « هذا البيت لا أعلم قائله ، ووجدت في بعض التعاليق أن صدره : =

لما كان التّعاود أن يعاود بعضُهم بعْضاً وعليه جاء قوله :

٥٢= * وليس عليه تَبَتّعه اتِّباعا[١] *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتل إليه تَبْتيلاً ﴾[٢]. وأصنع من هذا قول الهُذَليّ :

= * فإما تشكروا المعروف منّا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتئمان التئاماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدّم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا : « تعاوذنا » عِواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالدال غير معجمة وهو الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٢/٣٠٩ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت صدره مع بيت قبله :

سـرحـت على بـلادكـم جيـادي فـأدت منكم كـومـا جـلادا
بمـا لم تشكـروا المعروف، عنـدي ....

وانظر المحتسب ١/١٨٢ .

(١) للقطامي ديوانه وصدره :

* وخيرُ الأَمر ما اسْتَقْبَلْت منه *

من شـواهد : سيبـويـه ٢/٢٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٠٥ ، والخصـائص ٢/٣٠٩، وابن الشجري ٢/١٤١ ، وابن يعيش ١/١١١ ، والخـزانـة ١/٣٩٢ عَرضاً .

(٢) المزمل / ٨ .

٥٣ ـ مـا إنَ يَـمَسُّ الأرْضَ إلاّ مَـنْـكِـبٌ
مِنْـهُ وَحَـرْف السّـاق طَيَّ المِحْمَـلِ(١)

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طُوى طَيّ المحمل ، فَحُمل المصدرُ على فِعْل دَلّ أولُ الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَن أنصاري إلى الله ﴾(٢) أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيدٍ أي معه (٣) أي (٤) لمّا كان معناه : منْ ينضاف في نُصْرتي إلى الله ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بإلي .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تَزَكّي ﴾(٥) وأنت إنما تقول : هل لك في(٦) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره :أدعوك، وأرشدك إلى أن تـزّكي .وعليه

---

(١) لأبي كبير الهذليّ .
من شواهد ، سيبويه ١/١٨٠ ، والمقتضب ٣/٢٠٣ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٢/٣٠٩ ، والعينيّ ٣/٥٤ ، والتصريح ١/٣٣٤ ، والأشموني ٢/١٢١ .
(٢) الصف / ١٤ .
(٣) في الخصائص ٢/٣٠٩ : « لكنه إنما جاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه » الخ . وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .
(٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .
(٥) النازعات / ١٨ .
(٦) ط فقط : « من » مكان : « في » ، تحريف .

قول الفرزدق :

٥٤= * قد قَتَلَ اللّهُ زياداً عَنِّ[١] *

لمّا كان معناه : صَرَفهُ عدّاه بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هـذا الفنّ شيئاً كثيرا لا يكادُ يحـاط به ولعلّه ، لو جمع أكثره لا جميعه لجاء ، كتابـاً ضخماً ، وقـد عرفت طريقه.فإذا مَرّ بك شيء منه فتقَبّلْهُ وأْنس به ، فإنه فصلٌ من العـربيّة لطيفٌ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : زعـم قوم من المتأخرّين منهم خطّاب المارديني[٢] : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحد معنى

(١) للفــرزدق : من شـواهــد : الخصــائص ٢/٣١٠ ، ٤٣٥ ، والمغنى ٢/٧٦٥ طبع بيروت ، والأشموني ٢/٩٥ . وصدره :

* كيف تراني قالياً مجَنيِّ *

وفي هامش الأشموني : « قالياً » بـالياء المـوحدة أي : جـاعلاً أعـلاه أسفله .

(٢) في النسـخ الثلاث : المـارينيّ ، وفي ط فقط : « الماردِيني » ، ولعلّ الصواب « الماردِيّ » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردِيّ .
وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .
قال السيوطيّ في البغية ١/٥٥٣ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .
توفي بعد الخمسين والأربعمائة .

صيّر ، ويكون من باب ظَنّ ، فأجاز :« حفرت وسط الدّار بئراً » ،أي صَيّـرت، قال: وليس « بئـراً » تمييزاً إذْ لا يصلح لـ « مِن » ، وكـذا أجاز : « بنيت الدّار مسجداً »،و« قطعتالثّوبقميصاً »،و «قطعتُ الجلد
[١٠٤] نعلاً »،و«صبغتالثوب أبيضَ» . وجعل من ذلك قول أبي الطيب : /

٥٥ : =فَمَضَيت وقد صَبغ الحياءُ بياضَها لوْني كما.صَبغ اللُّجينُ العَسْجدا

لأنّ المعني : صيّر الحياءُ بياضها لَوْني ، أي مِثْل لوني

قال : والحقّ أن التضمين لا ينقاس .

وقال ابن هشامٍ في « المغني » :

قد يُشْرِبـون لفظاً معنى لفظٍ فيعـطونه حُكمـه ، ويسمّى ذلك تضميناً . وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة،منها قوله تعالى : ﴿ ومـا تَفْعلوا مِنْ خيرٍ فلن تُكْفَـروه ﴾[1] ، ضُمِّن معنى:تُحرموه،فعُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد ، ﴿ ولا تَعْـزِمِوا عُقْدةَ النّكاح ﴾[2] ضمّن معنى : تَنْوُوه،فعدّى بنفسه لا بعلى ، ﴿ لا

(١) آل عمران / ١١٥ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه » بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر التسيير / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١٣١/٧ ، ١٣٢ ، والحجة لابن خالويه / ١١٣،وتفسير الفخر الرّازي ٢٣/٣ .
(٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسَّمَّعُون إلى المـلأ الأعلى ﴾[1] ضُمِّن معنى : يصغون، فعّـدى بإلى ، وأصله أن يتعدّى بنفسـه ، ﴿ سَمِع الله لمن حمـدهُ ﴾ ضمّن معنى : استجاب،فعدّى باللام،﴿ والله يَعلْم المُفْسِد مِنَ المُصْلِح ﴾[2] ضُمّن معنى : يُميّز،فجيء بـ « مِنْ »[3] .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من « المغني » أن التّضمين لا ينقاس.وكذا ذكر أبو حيّان .

قـــاعـــدة

[في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه »[4] الفـرق بين التّضمين وبين التقدير في قولنا : بُنِي « أين » لتضّمنه معنى الاستفهام ، وضـربته تأديباً منصـوبٌ بتقديـر اللاّم ، وغـلام زيد مجـرور بتقديم الـلام ،

(١) الصافات / ٨ .
(٢) البقرة / ٢٢٠ .
(٣) انظر المغنى ٢/٧٦٢ ، ٧٦٣ .
(٤) الأمـالي : نسخة مخـطوطة رقم [١٠٠٧ نحـو] بـدار الكتب ، وانـظر الحديث عنها في « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابـع والثامن من الهجرة » /٦٦ ، ٦٧ للمحقق.

وخرجت يَوْمَ الجمعة منصوب بتقدير في : أنّ التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضّمن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتّقدير أن يكون على وجه يصّح إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف في مثل قولك : ضربته يومَ الجمعة ، وضربته في يومِ الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :

واللهِ لأفعلنّ ، واللهِ أَفْعَلَنّ .

والفرق بينهما:أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده،وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده،فيصل الفعل إلى متعلقّه بنفسه . انتهى .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو : مَنْ وَكَمْ،فَيُبْنى لا محالة.

وَضَرْبٌ:يكون الحرف المتضمّن مراداً كالمنطوق به ، لكن عَدلَ عن النّطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظٌ به،ولو كان ملفوظاً لما بُنِي [١٠٥] الاسم فكذلك / إذا عدل عن النطق به .

وَضَرْبٌ:وهو الإضافة والظّرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلمّا جاز إظهاره لم يُبْنَ.

وهذا ضابطٌ في كلّ ما ينوب عن الحرْف من الأسماء،ما يبنى منها، وما لا يبْنى.فافهمه . انتهى .

قـــاعـــدة

كلّ ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممّا له في الأصل، ليكون ذلك المنْعُ دليلاً على ما تضمّنه .

مثاله : نعم وبئس إنما مُنعِا التّصرّف،لأن لفظهما ماضٍ ، ومعناهما:إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل وهو الدّلالة على الحال مُنِعا التّصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التّعجب تضّمن ما ليس له في الأصل،وهو زيادة الوصْف ، والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التّصرف لذلك .

قـــاعـــدة

المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ، ومن ثَمّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط،نحو : « الذي يأتيني فله درهم » ، و« كلّ رجل يأتيني فله درهم » .

وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يجيزوا :

«الذي يأتيني أُحسنْ إليه»،أو«كل من يأتيني أُحسنْ إليه»إليه بالجزم إلاّ في الضّرورة .

وأجاز الكوفيّون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط،ووافقهم ابن مالك.قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلاّ في الشعر .

قـــاعـــدة

قال ابن القَّواس في شرح « الدّرة » : « أمسِ » مبنيّ لتضمنه معنى لام التّعريف فإنه معرفة بدليل « أمسِ الدّابر » وليس بعَلَم،ولا مُبْهم،ولا مُضاف،ولا مُضمر،ولا بلامٍ ظاهرة،فتعين تقديرُها .

والفرق بين المعدول والمتضّمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن:لا .

وقولنا : الأمس،اللاّم دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعْرب إذا أضيف أو صُغّر أو ثُنّي أو جُمع . وقيل : زائدة كالّتي في النّسر .

[١٠٦] انتهى / .

وفي « البسيط » :في عِلّة«أمسِ»أقوالٍ :

قول الجمهور : أنه « بُنِي لتضمنّه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى،لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف،فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يوصف بما فيه اللّام كقولهم : لقيته أمسِ الأحدث ، وأمسِ الدّابر .ولولا أنه معرفة بتقدير اللّام لما وصف بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته .

والفرق بين العدل والتّضمين : أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه،فلذلك أعرب ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف،فلذلك بُنِي في التّضمن . انتهى .

وقال ابن الدّهان[1] في « الغُرة » : الفرق بين العدل والتّضمين : أنّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدِل عنه إلى غيره كَعُمَر من عامر ، وَسَحَر من السَّحَر ، والتّضمين أن تُحَمِّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة .

التّعادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوبين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف

---

(١) ابن الدهان : سعيد بن مبارك بن علي الامام ناصح الدين بن الدهان ، ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقيل ثلاث ـ وتسعين واربعمائة ، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية ٥٨٧/١ .

بحركات الإعراب فيه، وزيادة التّنوين، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيما يثقل عليهم.

فلّما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصِرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين.

ولمّا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف، والتخفيف لا يليق بالخفيف، إنما يليق بالثّقل، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.

ومنها: قال ابن النحاس في «التّعليقة»: إنّما رُفع الفاعل وَنُصِب المفعول لقلّة الفاعل،لكونه لا يكون إلّا لفظاًواحداً ،و كثرة المفعول لكونه متعدّداً،والرّفع أثقل من النّصب،فأعطي الثقيل للواحد، والنصب للمتعدّد ليتعادلا.

ومنها: قال ابن فلاح في «المغني»: إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع،لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من
[١٠٧] الفتحة: فَخُصّ الأخفّ / بالأثقل، والأثقل بالأخف للتّعادل.

قال: وإنّما فُتِح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع، لأنّ نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل،ليقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور، ولأنّ التثنية أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها،

وخص الجمع بالكسر لقلّته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف،والقلّة مع الثّقيل .

ومنها : قال بعضهم : إنّ التاء إنما لحقت عدد المذكّر، وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل،فناسبه حذفها للتّخفيف ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعْتدلا ، حكاه في « البسيط » .

ومنها : قال السّخاويّ : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النّسب نحو : حنيفة ، وحَنَفِيّ ، وباب فعيلٍ لا يحذف منه الياء ، نحو :تميم وتميميّ ،لأن المؤنث ثقيلٌ ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذّكر .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما خُصّ الضّم بمضارع الرّباعي،والفتح بمضارع الثلاثيّ ، لأن الرّباعي أقلّ والضّم أثقل،فجعل الأثقل للأقل،والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها : قالوا إنّما زيدَ في التّصغير الياءُ دُونَ غيرها من الحروف ، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ ، لخفّتها ، وكثرة زيادتها في الكَلِم،فَنَكَبُوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التكسير قد استبدّ بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعينّت الياءُ .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصّغر فتعادلا(١) .

ومنها : قيل : إنّما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل ، والمتحرّكة بالاسم ، لثقل الفعل وخِفّة الاسم ، والسّكون أخف من الحركة ، فأعطي الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف تَعادُلاً .

تعارض الأصْل والغالب

فيه فروع :

[١٠٨] الأول : اختلف في « رحمن » هل يصرف ، لأنه ليس لـه فَعْلي ./ أو لا ، لأنه ليسَ لـه فَعلَانة ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَم ، لأن الأصل في الأسماء الصّرف ، ولم يتحقّق شَرْط المنع وهو وجود فَعْلي .

والثاني : لا ، قال في « البسيط » : وعليه الأكثرون ، لأن الغالب في باب فَعْلان عدم الصّرف ، فالحمْل عليه أولى من الحَمْل على الأقل .

الثاني : قال في « البسيط » : لو سمّى بِفْعلٍ مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

(١) في ط : « تعادلا » بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : الأوْلى منع صَرْفه حملاً له على الأكثر .

والثاني : صرفه نَظَراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثّالث : إن كان مشتقًّا من فِعْل منع من الصّرف حَمْلاً على الأكثر ، وإلّا صُرِف،وهو فَحْوى كلام سيبويه .

التعــويـــض

ترجم عليه ابن جني في « الخصائص » : « باب زيادة حَـرْفٍ عِوَضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعْلَم أنّ الحرف الذي يُحْذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضَرْبين : أحدهما : أصلِيّ ، والآخر زائد .

فالأول : على ثلاثة أَضْرب : فاء وعين ولام .

فأمّا ما حُذِفت فاؤه وجيىء بزائد عوضاً منها[1] فبابُ فِعْلة في المصـدر ، نحو : عِـدَة ، وزِنَة ، وشِية ، وجِهَـة ،. والأصـل : وِعْدة ، ووِزْنة ، ووِشْية ، ووِجْهة ، حذفت الفاء لِما ذكر في تصريف ذلك ، وجُعِلت التاءُ بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أنّ أصله ذلك قولهُ

(١) في الخصائص ٢/ ٢٨٥ : « منه » مكان : « منها » .

تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ ﴾[١] . وأنشد أبو زيد :

٥٦ = أَلَـم تَـر أنّني - ولِكُـلِّ شَيْءٍ إذا لم تُؤْت[٢] وجهتُـهُ تَعِـادى
أطعت الآمِـريّ بِصُـرْم لَيْلَى ولمْ أسْمَـعْ بها قَـوْلَ الأعادي[٣]

وقد حُذفت الفاء في « أناسٍ » ، وجعلت ألف « فُعال » بدلاً منها ،فقيل : ناس، ووزنها[٤] عالٌ كما ، أن وزن عِدَةٍ : عِلةٌ .

وحذفت الفاءُ وجُعِلت تاءُ افتعل عِوَضاً منها وذلك قولهم : تَقَي يَتقِي ، والأصل : تقي يَتّقي ، فحذفت الفاء فصار تَقَي ، ووزنه : تَعَل ، وَيَتقِي : يَتَعِل ، قال أوس : / [١٠٩]

٥٧= تَـقَـاك بِـكـعْـبٍ واحـدٍ وَتَـلَذُّهُ يداك إذا ما هُزّ بالكفّ يَعْسِلُ[٥]

وقال :

٥٨=جـلاهـا الصَّيقَلُون فـأخلصـوهـا خِفـافاً كلُّهـا يَتَقِي بـأَثْـرِ[٦]

(١) البقرة / ١٤٨ .
(٢) في ط : « توت » بدون همزة ، وفي الخصائص ، تؤت : بالهمزة .
(٣) من شواهد : الخصائص ٢ /٢٨٥،والمنصف ٣٤/٣ . هذا وروايته في المنصف : « عصيت الآمرين » مكان : « أطعت الآمريّ » .
(٤) في الخصائص : « ومثالها » .
(٥) لأوس بن حجر ، ديوانه / ٩٦ : يريد : « ليس فيه تفاوت ولا اختلاف إذا هزته اهتز كله ، فكأن كعوبه كعب واحد . ويعسل : يضطرب ويهتز . وانظر هامش الديوان .
من شواهد : الخصائص ٨٢٦/٢ ، والنوادر / ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق / ٢٤ وانظر اللسان : « عسل » .
(٦) لخفاف بن ندبة وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٥٢ ، وروايته مختلفة عن =

وأنشد أبو الحسن :

٥٩= * تق اللّه فينا والكتابَ الذيَ تتْلو(١) . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَهَ يَتَجه ، والأصل : اتجه يتّجه . ووزن تَجَهَ ، تَعَل كَتَقي سواء .

أنشد أبو زيد :

٦٠= قَصَرت له القَبيلة إذْ تَجِهنا وما ضاقتْ بشِدّتِهِ ذراعِي (٨)

= رواية السيوطيّ والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو التالي :

جلاها الصيقلون فأخلصوها مواضي كلها يفرى بِبتْرِ

والصّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلاؤها . وفي رواية الخصائص : أثر السيف : فرنده وديباجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده، فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها . « انظر هامش الخصائص ٢/٢٨٦ » واللسان في شرح الشاهد،وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٦ واللسان : « أثر » .

(١) صدره :

* زيادتَنا نعمانُ لا تنسيَنّها *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد : النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ والخصائص ٢/٨٦ ، ٣/٨٩ . والمحتسب ٢/٣٧٢،وابن الشجري ١/٢٠٥ ، والشافية ٤/٤٩٦ . واللسان : « وقى » .

(٢) لمرداس بن حُصين .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، والمنصف =

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تَجِه يَتْجَهُ فهذا من لفظ آخر ، وفاؤه تاء .

وأمّا قولهم : اتّخذت فليست تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصليّة بمنزلة اتّبعت من تَبِعَ ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعيّ من قوله :

٦١ = وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْب غرزها نَسَيفاً كأُفحوص القطاة المطرِّق (١)

= ١ / ٢٩٠ ، والمحتسب ١ / ٢٦٣، واللسان : « وجه » .
وفي ط : « فصرت » بالفاء مكان : « قصرت » بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان : قَصَرْتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في موضعها .

(١) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٨٧ ، والعيني ٤ / ٥٩٠ ، واللسان : « نسف » ، « طرق » .
وفي العيني : قائله الممزّق العبديّ . وهو من قصيدة طويلة منها قوله :
فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلّا فأدركني ولما أمزّق

وبهذا البيت سمّي الممزق .
والغرْز : هو ركاب الرجل من جلد . والنسيف : أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوبر . والأفحوص : هو مجثم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطَرّق ، من طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لو شِئْت لَتَخِذْت عليه أَجْراً ﴾ [١] .

وذهب أبو إسحاق : إلى أنّ « اتَّخذت » كاتَّقَيْت ، واتَّزنت ، وأن الهمزة أُجريت في ذلك مُجْرى الواو .

وهذا ضعيف ، وإنّما جاء منه شيء شاذّ .

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = فـي داره تُقْسَمُ الأزوادُ بـينـهـم   كأَنّما أهلُهُ منهـا الذَّي اتَّهـلا [٢]

ورَوى لنا أبو عليّ عن أبي الحسن عليّ بن سليمان « مُتَّمِن » .

وأنشد :

---

(١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير،وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن،والحسن ، وابن مسعود .
انظر في هذه القراءة : إتحاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ١٥٢,٦،والتيسير / ١٤٥ ، والطبري ١٨٨/١٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٢٨،والسبعة لابن مجاهد / ٣٩٦ ، وغيث النفع / ٢٨١ ، وتفسير الفخر ١٥٧/٢١ ، والنشر ٣١٤/٢، وانظر أيضاً العنوان ورقة / ١١٦ ، وتحبير التيسير / ١٣٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢٨٧/٢ ، واللسان : « أهل » . وقد أنشده في اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتّهلا *

أي كأن أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق .

٦٣= * . . . . . . بيض اتمن [١] *

والّذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عليه أجراً ﴾ فكما أن«تَجه»ليس من لفظ الوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ الأخذ .

وعُذْر من قال : اتّمن واتّهل[٢] من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم يدّغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل : اِيتكل ، ومن الإزرة[٣] : اِيتزر ، فأشبه حينئذٍ ، اِيتعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتّهل واتّمن،لقول غيره : اِيتهل واِيتمن .

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

[١١٠] ٦٤= * أبا ثَبيتٍ أما تنفكّ تأتكل[٤] * /

(١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها و « متّمن » : وصف من : « اتّمَن » افتعل من الأمان . انظر هامش الخصائص .

(٢) في ط : « وتّهل » بدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ المخطوطة .

(٣) اسم هيئة من الائتزار .

(٤) للأعشى . وصدره :

* أبلغ يزيد بني شيبان مألكةً * =

وكذلك « اِيتزر يأتزر » .

فأمّا « اتكلت » عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الـوكالـة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فِعال) بدلاً منها وذلك قولهم(١) :

٦٥ = * لِاه ابنُ عَمّك أَفْضَلْت في حَسَبٍ(٢) *

في أحد قَوْلي سيبويه .

وأمّا ما حذفت عينُهُ ، وزِيد هناك حَرْفٌ عوضاً منها فَأَيْنُق في أَحَدَ

= من شواهد : الخصـائص ٢/ ٢٨٨ ، وانظر ديـوان الأعشى . وفي هامش الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيـد ، وكان ابن عم الأعشى . والمألكة : الرسالة . والائتكال : الغضب .

(١) في الخصائص ٢/ ٢٨٨ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل هو ذو الأصبع العدواني .

(٢) تمامه :

* عني ولا أنت ديّاني فتخزوني *

من شواهد : الخصـائص ٢/ ٢٨٨ ، وابن الشجريّ ٢/ ١٣ ، ٢٦٩ ، وابن يعيش ٨/ ٥٣ ، ٩/ ١٠٤، والمقـرب ١/ ١٩٧، والخـزانـة ٣/ ٢٢٢، ٤/ ٢٤٣ ، والمغنى ، رقم ٢٦٠ ، والعيني ٣/ ٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ١٥ ، والأشموني ٢/ ٢٢٣، وفي العينيّ : لاه ابن عمك : أي للّه درّ ابن عمّك . وقوله : « ولا أنت ديّاني » الخ . قال ابن السّكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما الخزي فهو من خَزِي يخزى خزياً : إذا ذَلّ وهان .

قَوْلَيْ سيبويه .

وذلك أن أصلها أَنْوُقٌ فأحد قوله فيها : أنّ الواو هي عينٌ حُذِفت،وعوضت منها ياء فصارت أَيْنُقٌ .

ومثالها على هذا القول : أَيْفُل .

والآخر : أنّ العين قدّمت على الفاء وأبدلت ياء ، فصارت أَيْنق .

ومثالها على هذا : أَعْفُل .

وقد حذفت العينُ حرف عِلّة ، وجعلت ألف فاعل عِوضاً منها وذلك : رجلٌ[1] خافٌ،ورجُلٌ مالٌ ، وهاعٌ لاعٌ[2] فيجوز أن يكون هذا فَعِلاً كفَرِق فهو فَرِق ، وبَطِر فهو بَطِرٌ .

ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها كقوله :

---

(١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعلّه « في رجل » أي بزيادة في ، وفي النسخ . المخطوطة والخصائص بدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم بدونها .

(٢) في الخصائص : « ورجل هاع » وقد سقطت « كلمة رجل من نسخ الأشباه » وفي القاموس : « ورجل هاعٌ » أي حريص . ورجل هاعٌ لاعٌ : « جبان جزوع » انظر : هوع ـ لوع .

٦٦= ❊ لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ [(١)] ❊

ومما حذفت عينُه،وصار الزائد عِوَضاً منها قولهم : سَيْد ، ومَيْت ، وهَيْن ، ولَيْن ، . قال الشاعر :

٦٧ =هَيْنُون لَيْنون أيْسارٌ ذَوُو يَسَرٍ سُوَّاس مَكْرُمةٍ أبناءُ أيسارِ[(٢)]

فأصلها : فَيْعِل : سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن ، حذفت عينها ، وجعلت ياء فيعِل عوضاً منها .

فإن قلت : فهلّا كانت لام فيعلولة الزائدة عِوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيْعل من نحو : سيّد ، وبابه أنّ الياء الزائدة

---

(١) من شواهد : سيبويه ٢/١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١/١١٥ والخصائص ٢/١٢٩ ، ٢٨٩ ، والمنصف ٢/٥٢ ، ٥٣ ، والشافية ٤/٣٦٧ ، واللسان : ـ عبر .
والشاهد للعجاج ديوانه ٣١٤ . وقد فسّر الأصمعي كلماته فقال : لاث : مدرك متكاثف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبْريّ : السّدر العظام ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(٢) نسب في هامش الخصائص ٢/٢٨٩ ، ومعجم الشواهد ١/١٨١ : إلى عبيد بن العرندس .
من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٩ ، والمنصف ٣/٦١ .
والأيسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميسر . وفي القاموس : « يسر » : اليسْر واليسَر بالفتح : اللين والانقياد .

عوضٌ من العين .

وكذلك الألف الزائدة في:خافٍ وهاع ولاعٍ عوِضٌ من العين .

وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في : أينق ، فكذلك أيضاً ينبغي أن تُحْمَل فيعلولة على ذلك .

وأيضاً:فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب : قيدودة ، وكينونة .

وأيضاً فقد جُعِلت تاءُ[١] التفعيل عِوَضاً من عين الفِعّال ، وذلك قولهم : قَطّعتُه تَقْطيعاً ، وَكَسّرتُهُ تَكْسِيراً ، ألا ترى أن الأصل : قِطّاع ، وكِسّار ، بدلالة قول الله تعالى : ﴿ وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً ﴾[٢] .

وحكى الفرّاء : قال سألني أعرابي فقال : أَحِلّاقٌ[٣] أحبّ إليك

(١) في النسخ الثلاث وط « ياء » التفعيل مكان : « تاء » التفعيل تحريف صوابه من الخصائص ،وبدليل قوله في الخصائص في موضع سابق ٢ / ٦٩: ومنها أن التاء في تفعيل عوض من عين فِعّال الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عِوَضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذاً من « قِطّاع » هي الزائدة ، لأن تاء تقطيع عوض منها كما أنّ هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتا هما زائدة .

(٢) النبأ / ٢٨ ، وفي ط : « كذبوا » بدون واو .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « أحلق » مكان : « أحِلاق » تحريف،والصواب =

أم قِصّـار ؟ فكما / أنّ التـاء(١) زائدة في التفعيـل عِوَضٌ من العين، [١١١]
فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عِوَضاً من العين لا الدّال .

فإن قلت : فإنّ اللاّم أشبه بالعين من الزّائـد،فهلاّ كـانت لام القيدودة عِوَضاً من عينها ؟ .

قيـل : إن الحرف الأصليّ القـويّ إذا حذف لَحق بـالمُعْتَـل الضّعيف،فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف .

وأيضاً : فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عِوَضـاً من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عِوَضاً من عينه في : خافٍ ، وهاعٍ ، ولاعٍ،ونحوه .

وأيضاً: فَإنّ قَيْدُودة وبابها وإن كانت أصْلاً،فإنها على الأحوال كلها حرفٍ عِلة ما دامت موجودة ملفوظاً بها،فكيف بها إذا حذفت ؟ فإنها حينئذٍ توغل في الاعتلال والضّعف.ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إيّاها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنّ هذين الحرفين إذا قويا بالحـركة فإنك مع ذلك مُؤنِس منهما(٢) ضعفاً ، وذلك أنّ تحمُّلَها للحركة أشقّ

= من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فِعّال .

(١) في النسخ الثلاث وط : « الياء » مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش رقم ١ في الصفحة السابقة.

(٢) في الخصائص : « فيهما » مكان « منهما » .

منه في غيرهما . ولَمْ يكونا كذلك إلاّ لأنَّ[(١)] مَبْنى أمرِهما على خلاف القوة .

يؤكـد ذلك عنـدك أنّ أذْهب الثّـلاث في الضعف والاعتـلال الألفُ . ولمّا كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتّة .

فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها، ويسوغ[(٢)] فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف .

ولـذلك[(٣)] مـا تجد أخف الحـركات الثـلاث وهي ـ الفتحة ـ مستثقلة فيها حتى يُجنح لذلك ويُسْتروح[(٤)] إلى إسكانها ، نحوُ قوله :

٦٨= * يا دار هند عَفَتْ إلاّ أثافيها[(٥)] *

---

(١) في ط : «إلا أنّ » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) ط :« تحملها ،وتسوغ » كلاهما بالتاء، تحريف صوابه من الخصائص ، وفي النسخ المخطوطة : « يحملها وتسوغ » الأولى بالياء ، والثانية بالتاء .

(٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وكذلك » بالكاف ، والتصويب من الخصائص ، لأنه المناسب للأسلوب .

(٤) في ط فقط : « وتسترح » بالتاء .

(٥) تمامه : * بين الطّويّ فصارَاتٍ فَوَاديها *

وقد نسب في سيبويه ٢ / ٥٥ إلى بعض السعديين ولم يسمّه .

والشاهد مطلع قصيدة للحطيئة، ديوانه/ ٢٤٠ طبع صادر وهو من شواهد سيبويه ٢/٥٥، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٢٩١، ٣٤١، والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٨٢، والمحتسب ٢/٣٤٣، وابن الشجري ١/٣٩٦، والشافية ٤/٤١٠، وابن يعيش ١٠/١٠٠، ١٠٢ .

وقوله :

٦٩= * كأن أيْدِيهنّ بالقاعِ القَرِق [1] *

والأثفية : حجر القِدْر . والطوّيّ : بئر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .
والشاهد في « أثافيها » حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيبويه:وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن الياءات لَمَ تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ؟ . وذلكَ قولك : رأيت معدى كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مَثْنى حيث عرّوها من الجرّ والرفع ، فكما عروّا الألف منه عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الخ .
وقال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حالة النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف لا تتحرك . انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤/٤١٠ ، ٤١١ .

(١) رجز تكملته :

* أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْن الوَرِقْ *

وقد نسب إلى رؤبة.
من شواهد : الخصائص ١/٣٠٦ ، ٢/٢٩١ ، والمحتسب ١/١٢٦ ، ٢٨٩ ، وابن الشجري ١/١٠٥ ، والشافية ٤/٤٠٥ ، والخزانة ٣/٥٢٩ ، واللسان : « قرق » .
قال البغداديّ في الخزانة : استشهد به : « على أن تسكين الياء من : « أيديهن » ضرورة ، والقياس فتحها .
وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

ونحو ذلك قوله :

٧٠ = وإن يَعْـرَين إن كُسِي الجَـوارِي فَتَنبُو العين عن كَرَمٍ عِجـافِ[١]

نعم وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضْعُفَ[٢] عن تحمّل الحركة الزائدة عليه فيـه أحْرى وأحْجـى .

= القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجَوارٍ : جمع جارية،ويتعاطين : أي يناول بعضهم بعضاً . والوَرِق : الدراهم .
وقال آخرون : القرق هنا : المستوِي من الأرض الواسـع . وإنما خص بالوصف،لأن أيدي الإبل إذا أسرعت في المستوِي فهو أحمد لها ، وإذا أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

(١) نسب في اللسان « كرم » لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً : « كسى »لسعيد بن مسحوج الشيباني :
وذكر في اللسان « كرم » أن أبا خالد كتب إلى قطريّ بن الفجاءة أبياتاً يعتذر فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

لـقـد زاد الـحـيـاةَ إليّ حُـبًّـا بـنـاتـي إنّـهـن مـن الـضِّـعـافِ
مخـافــة أنْ يَـرَيْن البُؤسَ بَعْـدِي وَأنْ يَـشْـرَبْنَ رَنْقـاً بعـد صـاف
وأن يَـعْـرَيْن إن كُـسِي الـجـواري فَـتَنْبـو العـينُ عـن كـرَم عجافِ
ولـولا ذاك قـد سـوّمت مُهْـرِي وفـي الـرّحمـن للضّعفـاء كـافِ
أبـانـا مَنْ لنـا إن غِبْـت عنـا وصـار الحيّ بعدك في اختـلاف؟ .

وهو من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ٢/١١٥ وابن الشجري ١/٢٣٣ ، والمغني رقم ٩٢٧ .

(٢) في ط فقط : « يضاعف » ، تحريف .

وذلـك نحو / قـول الله تعالى : ﴿ والليـلِ إذا يَسْـرِ ﴾ [١] ، [١١٢]
﴿ ذلك ما كُنّا نَبْغ ﴾ [٢] ، و ﴿ الكبيرُ المُتَعال ﴾ [٣]

وقوله :

٧١= ❊ قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشّاهقِ [٤] ❊

وقول الأسود بن يعفر :

٧٢= ❊ فألْحقتُ أُخراهم طريق ألَاهُمُ [٥] ❊

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْحُ الله الباطل ﴾ [٦] ، ﴿ سَندْعُ الزَّبانية ﴾ [٧] كتبت

(١) الفجر / ٤ .
(٢) الكهف / ٦٤ .
(٣) الرعد / ٩ .
(٤) قائله أبو الرُّبَيْس التغلبيّ : وقبله مع تمام بيته :

لا صُلْح بَيْـنِي فـاعْـلَمُـوه ولا بَيْـنَـكُـم مـا حَـمَـلَتْ عـاتِـقِي
سَيْفِي ومـا كُـنّـا بِنَجْـدٍ ومـا قَـرْقَـر قُـمْـرُ الـوادِ بـالشّـاهِـقِ

(٥) تمامه :

❊ كما قِيل نَجْمٌ قد خوى مُتَتَابِعُ ❊

من شواهد : الخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣١٦ ، ٢٠٢/٣ ، وابن الشجري ٢٩/١ ، ١٧٩/٢ .
(٦) الشورى / ٢٤ .
(٧) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحوذلك . قال رؤبة :

٧٣= * وَصّانِيَ العَجّاج فيما وصَّنِي[١] *

يريد فيما وصّاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يا أَبَتَ ﴾ [٢] : أنه أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

٧٤= * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابن المُعَلْ [٣] *

---

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٢٩٣ ، ٣١٧ .

(٢) يوسف ٤ ، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عامر ، وأبي جعفر ، والأعرج .وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ، والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٩/٢١ والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

(٣) صدره :

* وَقَبِيلٌ من لُكَيزٍ شاهدٌ *

من شواهد : سيبويه ٢/٢٩١ ، والخصائص ٢/٢٩٣ ، والمحتسب ١/٣٤٢ وابن الشجري ٢/٧٣ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ٢٠٠ ، والشافية ٢٠٧ ، والهمع والدّرر رقم ١٧٤٠ ، ١٧٩٤ ، والأشموني ٤/٢٠٥ ، والجمهرة ٢/٨٥ ،واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم، تحريف =

يريد المُعَلّى .

وحكى أبو عبيدة [١] وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت فَرَجْ [٢] ،ونحو ذلك ،فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهِي [٣] عن حفظ أَنْفُسِها [٤]، وَتَحْمِل خواصّها وعواني[٥] ذواتها ، فكيف بها إذا

= صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة.

والشاهد فيه : حذف الألف من « المعلى » مع التضعيف ، وأصل مُعَلّى : معْلَو: مفْعل من علوت ؛ ثم معلّىٰ صارت الواو ياء لوقوعها خامسة ثم مُعَلاّ صارت الياء ألفاً لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف يحذف في القوافي.انظر (أمالي ابن الشجري) .

ولُكَيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المعلّى هو : جدّ الجارود بشر بن عمرو بن المعلّى .

وفي الجمهرة : مرجوم لقب رجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلاً من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت لك به فسمّي مرجوماً .

(١) في ط فقط : « أبو عبيد » صوابه من النسخ الثلاث المخطوطة والخصائص .وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى،أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيدة، وأبو حاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقبل : ثمان ، وقيل : عشر، وقيل : إحدىٰ عشرة ، ومائتين . انظر البغية ٢/٢٩٤ .

(٢) في ط فقط: « فرخ » بالخاء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « وتهيء » بالهمزة ، تحريف .

(٤) في ط فقط : « نفسها » .

(٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمت احتمال الحركات النّيِّفات على مقصور صورتها(١) .

نعم وقد أُعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزّيدان ، والزّيدون ، والزّيدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرى الحركات ، في « زيدٌ » وزيداً ، وزيدٍ،ومعلوم أن الحركات لا تتحمّل لضعفها الحركات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع(٢) من احتمالها الحركات(٣) جفت عنها وتكاودتها(٤) .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة ، أنك إذا وجدت أقواهن ـ وهما الواو والياء ـ مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنّهما تابعان لما هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نَوْبة وَنُوب ، وَجُؤْبة وَجُوَب ، وَدَوْلة وَدُوَل .

(١) في الخصائص : « صُورها » :
(٢) في ط : « تمتنع » وفي ت ، وهـ : « تمنع » ، وكذلك في الخصائص .
(٣) في الخصائص : « الحركات أن إذا تحملتها جفت » الخ بزيادة : « أن إذا تحملتها » .
(٤) في القاموس : كأد : وتكّاد من الأمر شق عليَّ كتكاءدني ، وعقبة كؤود وكأداء : صعبة .

فمجيء فَعْلَة على فُعَل يريك أنها كأنّها إنما جاءت عندهم من : فُعْلة ، وكأنّ دَولة : دُولة ، وَجَوْبة : جُوبة ، ونَوْبة : نوُبة .

وإنّما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضّمة تابعاً .

وكذلك ما جاء من فَعْلَة مما عينه ياء على : فِعَل نحو : ضَيْعَة وَضِيع[1] وخَيْمة وخِيَم ، وعَيْبه وعِيَب ، كأنّه إنّما جاء على أنّ واحدته فِعلة نحو : ضِيعة ، وخِيمة وعِيبة .

أفلا تراهما مفتوحاً ما قبلهما مُجْرَيين[2] مجراهما مكسوراً ومضموماً ما قبلهما ، فهل هذا إلاّ لأنّ / الصنعة [3] مقتضية لشياع [4] [١١٣] الاعتِلال فيهما .

فإن قلت: ما أنكرتَ أن لا يكون ما جاء من نحو فَعْلَة على فُعَل نحو نُوب وجُوب ودُول لما ـ ذكرتَه من تصوّر الضّمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعَلَة على فِعَل ـ . نحو: ضِيع ، وخِيَم، وعيب ـ لما ذكرته من تصوّر الكسرة في الفاء، بل لأن ذلك ضَرْبٌ من التكسير

---

(١) في ط فقط : « صيغه وصيغ » بالصاد فيهما .

(٢) في الخصائص : « مجراتين » مكان : « مجريين » .

(٣) في ط ، ت : « الصيغة » مكان الصنعة تحريف صوابه من هـ ، وم ، والخصائص .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « سياغ » بالسين مكان : « لشياع » بالشين والعين ، واخترت تعبيرِ الخصائص لأنه الأنسب للأسلوب .

رَكّبوه فيما عينه معتلة، كما ركّبوه فيما عينه صحيحة نحـو : لأمةٍ (١) ولُؤم ، وعَرْصَة(٢) وعُرَص ، وقَرْية وقُرى ، وبَرْوة وبُرى . ـ فيما ذكره أبو عليّ ـ وَنْزَوَة ونُزاً ـ فيما ذكره أبو العباس ـ وحَلْقة وحِلَق ، وَفَلْكَةً وفُلَك .

قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء ، والواو أين وقعتا ، وكيف تصرفتا معتدتان حرفي علّة . ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما .

هذا، ثم إنا رأيناهم قد كَسّروا فَعْلَة مما هو عيناه على فُعَل وفِعَل نحو ، جُوَب ، ونُوَب ، وضِيَع (٣) وخِيَم فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده ، مضموم الفاء ومكسورها .

فنحن الآن بين أمرين إما أن نـرتاح لـذلك ونعلّله ، وإمّـا أن نتهالك فيه ونتقبلهُ غُفْل الحال ساذجاً من الاعتلال(٤) .

---

(١) اللأمة : الدّرع .

(٢) العَرْصة كما في القاموس : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ، وفي ط فقط : عوضة وعوض بالواو والضاد ، تحريف .

(٣) في ط : « صيغ » بالصاد والغين .

(٤) في ط فقط بعد قوله : « ساذجاً » زيادة عبارة وهي : « وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجاً » وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة وليست في الخصائص ، وقد علق عليها في هامش ط بقـوله : « من الأصل »

فأن يقال : إن ذلك لِما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكْم تابعين لما قبلهما أَوْلى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عَنْوة به ، من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه[١] ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون له[٢] وجهاً ، فإذا لم يَخْلُ مع الضّرورة من وَجْه من القياس محاول، فَهُمْ لذلك[٣] مع الفُسْحة وفي حال السعة أوْلى بأن يحاولوه، وَأَحَجى بأن يناهدوه[٤] فيتعللّوا به ولا يُهْملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياءٌ أو واوٌ جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : حِلَق ، وفلَك ، وعُرَض ، ولُؤم ، وَقُرى ، وبُراً ، كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف في الزّيدون ، والزّيدين ، والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النّون في يقومان ، وتقعدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدريج اللغة / . [١١٤]

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عِوضاً منها فكثير .

منه : باب سنة، ومائة، وفئة ، ورئة ، وعِضَة ، وضعة ، فهذا

(١) في ط : « إليه » مكان : « عليه » ، تحريف .
(٢) في النسخ المخطوطة ، وط « به » مكان : « له » ، والتصويب من الخصائص .
(٣) في النسخ المخطوطة وط : « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص .
(٤) في القاموس : نهد الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب اللام في نحو : بُرة وبُراً، وثُبة وثُباً .

وحكي أبو الحسن عنهم : رأيتُ ميئاً بوزن : مِعْياً . فلمّا حذفوا قالوا : مائة .

فأمّا بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامَيْ الفعل وليست عِوَضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس السّاكن الثاني عندنا بدلاً ولا عِوَضاً لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هذه عصاً ورحاً ، وكلّميت مُعلّى فليس التّنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف ـ نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه عصاً ، ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء ـ بدلاً من لام الفعل ولا عِوَضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذْ كان التنوينُ يزيله الوقفُ ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ، وسنة ، ولَغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل، ومبدلة هاء في الوقف .

فأما الحذّف فلا حذف .

وكذلك ما لحقه عَلَمُ الجمع نحو : القاضون والقاضين والأعلَون والأعْلَين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنه ليس لازماً .

فأما قولهم :هذان وهاتان، واللذون، واللّتان ، والذين واللذون، فلو

قال قائل : إن علم التّثنية والجمع فيها عِوَض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ: رجلان، وفرسان، وقائمون،وقاعدون ، ولكن على حدّ[1] قولك : هما ، وهم ، وهن ، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل)، ولو كان كذلك لوجب أن تُنَكَّرَهُ البتّة كما تنكّر الأعلام نحو : زيدان ، و زيدين ، وزَيْـدِين .

والأمر في هذه الأسمـاء بخلاف ذلـك ألا تراهـا تجرى مثّـناة ومجمـوعة أوصـافاً على المعـارف كما تجـري عليها مفردة . وذلك قولك : مررت بالزّيدين هذين ، وجاءني أخواك اللذان في الدار .

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قـولك . جـاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظريفين . وكذلـك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال / مـا كانت تعمله [١١٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قـولهم : هيهات مصـروفة وغيـر مصروفة وذلك أنها جَمْع هيهاة ، وهيهـاة[2] عندنا رباعيّة مُكَرَّرة[3] ،

(١) كلمة : « حد » ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .

(٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيهات » كلتاهمـا بتاء مفتـوحة ، تحريف، صوابه من الخصائص .

(٣) في ط فقط : « مكسـورة » مكان : « مكـررة » ، تحريف ، صـوابه من =

فاؤها[١] ، ولامها الأولى هاءٌ ، وعينها ولامها الثّانية ياء فهي ـ لذلك ـ من باب صِيصِية [٢]. وعكسها باب : يَلْيَل[٣] ، وَيَهْيَاهٍ[٤]، قال ذو الرّمة :

٧٥ ـ تلوّم يهياه بياه وقد مضى
من الليل جَوْزٌ واسبطرّتْ كواكِبُه[٥]

وقال كثيّر :

٧٦ = وكيف ينالُ الحاجبيةَ آلفٌ بِيَلْيَلَ مُمْساهُ وقد جاوزَتْ رَقْدا[٦]

= النسخ المخطوطة والخصائص. وهيهاة أصلها : هَيْهَيَة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(١) في ط فقط : « فاءها » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص ، والأسلوب .

(٢) الصّيصة ـ كما في القاموس ـ : قرن البقر والظباء ، والحصن ، وكل ما امتنع به .

(٣) « يليل » ـ كما في القاموس ـ موضع قرب وادي الصفراء .

(٤) في القاموس : يهيا من كلام الرعاء .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٩٨ . وانظر ديوانه ٦٦ .
و « تلوّم » كما في القاموس : تمكث وانتظر . وجوْز الليل : وسطه ومعظمه، واسبطرّت : امتدّت .

(٦) من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٩٨ :
والحاجبية ـ كما في الخزانة ٢ / ٣٨١ : نسبة إلى جدّ عزة : حاجب بن غفار قال البغداديّ : ومن الغرائب تفسير العينيّ للحاجبيّة هنا بالرمل الطويل وهو غفلة عن نسبها .
=

فهيهاة[١] من مضاعف الياء بمنزلة «المرمرة»، و«القرقرة».

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيْهيات[٢] كَشَوْشيات[٣] ، وَضَوْضيات[٤] ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر اسْمٍ غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو : رَحَيَان ، ومَوْلَيان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إنّ الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع بمنزلة : الّذين ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ ، وهؤلاءِ والّذين لا يمكن تنكيرهما[٥] فقد صار إذاً هيهات بمنزلة : قِصاعٍ وجفانٍ ؟ .

= ويليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣، من الصفحة السابقة و«رقدا» ـ كما في القاموس ـ : جبل تنحت منه الأرحية.

(١) في ط : « فهيهات » بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .

(٢) في ط : هوهيات ، وفي هـ : هويهات ، وفي ت : هيهات ، كله تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهاة كما ذكر سابقاً : .

(٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .

(٤) الضوضاة معناها : الجلبة والصياح . انظر القاموس .

(٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو الأوضح ،لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبنيّ على حدّه في غيره ، من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة[١] من أرطاة ، وسِعْليات[٢] من سِعلاة لما كانت إلّا نكرة كما أن سعليات وأرْطَيات لا تكونان[٣] إلّا نكرتين . / [١١٦]

فإن قيل : ولِمَ لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو أمرأة سميتها بسِعليات وأرطيات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرّفتها فقد جعلتها عَلَماً على معنى البعد ، كما أن غاق فيمْن لم ينوّن قد جعل عَلماً لمعنى الفراق،ومَنْ نَوّن فقال غاقٍ غاقٍ، وهيهاة هيهاة، وهيهاتٍ وهيهاتٍ ، فكأنه قال : بعداًبعداً،فجعل التّنوين علماً لهذا المعنى، كما جعل حذفُه علَماً لذلك ؟ .

قيل : أَمّا على التحصيل فلا يصحّ هناك حقيقة معنى العلميّة . وكيف يصح ذلك؟وإنما هذه أسماء سمّى بها الفعل في الخبر نحو: شتّان ، وسرعان ، وأف ، وأتأوه[٤] .

---

(١) الأرطاة: شجر ثمره كالعُنّاب مر ، تأكله الإبل غضةً ، وألفه للإلحاق فينون نكـرة لا معرفة ، أو ألفه أصلية فينونّ دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأراطي ، وأراط . انظر القاموس .

(٢) في القاموس . السِّعلاة والسِّعلاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجنّ .

(٣) في النسخ الثلاث وط : « لا يكونان » والأوضح « لا تكونان » بالتاء كما في الخصائص .

(٤) في ط : « وأتاوة » بدون همـزة ، ولعلها : وأتـأوّه ، وفي الخصائص : وأوّتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ، وأبعده عن التعريف علمت أنـه تعليق لفظ متأول فيـه التعريف على معنىً لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْته ؛ ألا تراه صَوْتاً بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّفُ الأصوات من جنس تعرّف الأسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معـك من الأسماء مـا تكون[١] فـائدة معرفته كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غُدوة هي في معنى : غداة ، إلّا أن غدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ، وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدة[٢] وأبو مُعْطة[٣] . فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التّنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدَة وأبا مُعْـطة ، ونحو ذلـك أن تُعَدّ في الأعـلام ، وإن لم يخص الواحـد من جنسه ، فلذلـك لِمَ لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟ .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و« ما تكون » ، وهذا أوضح .
(٢) في القاموس : وأبو جَعْدة وأبو جَعادة : كنية الذئب .
(٣) في القاموس : أبو مُعْطة بالضم : الذئب . ومعِط الذئب كفرح : خبث أو قل شَعْره فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعَيّناتُها[(١)] نكرات فقد يمكن في كلّ واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك : فِرقت ذلك الأسد الذي فرقته ، وتبرّكت بالثّعلب الـذي تبرّكت[(٢)] ، وخَسَـأت الذئب الـذي خَسَأته .

فأمّا الفعل فمّما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتدّ التعريف الواقع عليه لفظاً سِمَة خاصّة / ولا تعريفاً . [١١٧]

وأيضاً ، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل إذاً أقرب إليها ، ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي سرى في باب ، : صه ، ومه ، وحيهلاً وَرُوَيداً ، وإيهِ ، وأَيْها ، وهَلُمّ ونحو ذلك من باب : نزال ، ودراك ، ونظار ، ومناع ، إنما أتاها من قِبَل تضمّن هذه الأشياء[(٣)] معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له ـ وهو اسكت ـ[(٤)] : لِتَسْكت كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام: « فبذلك فلتفرحوا » .[(٥)]

(١) في ط: معنياتها

(٢) في النسخ الثلاث : « تباركت بـالثعلب الـذي تباركت » والأوضح : تبرّكت . . . تبركت في الموضعين كما في الخصائص .
وفي القاموس : وبرك بروكاً وتَبراكاً : استنساخ كبرّك .

(٣) في الخصائص ٢ / ٣٠٠: «الأسماء» مكان: «الأشياء»

(٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد « اسكت » والأصـل لتسكت بزيـادة كلمة : « الأصل » واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح .

(٥) يونس / ٥٨ ، وهي قراءة ابن عامر ، وعثمان بن عفان ، وأبيّ وابن هرمز ، والأعمش ، وآخـرون . وانـظر : الإتحـاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥ ، وتفسير الطبري ١١ /٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٨٥ .

وكذلك مَهْ هو اسم اُكْفُف ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزالِ هو اسم انزل ، وأصله : لِتَنْزل . فلمّا كان معنى اللام عائراً[1] في هذا النسق وسارياً في أنحائه[2] ، ومتصوّراً[3] في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمّن هذا المعنى كما دخل أين وكيف ،لتضمنّها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمّنه معنى حرف التعريف ، ومَنْ لتضمّنه معنى حَرْف الشّرط ، وسوى ذلك .

فـأمّا أفّ ، وهيهـات وبابهمـا مما هـو اسم للفعل في الخبـر فمحمولٌ[4] في ذلك على أفعال الأمر . وكأن المَوْضِع[5] في ذلك إنما هو لـ «صه» ومه ، ورويد ، ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب ـ أف وشتّان ، ووشكـان من حيث كان اسماً سُمّي به الفعل . وإذا جـاز لأحمد وهو اسم عَلَم أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبّه اسمٌ

(١) في ط فقط : « عـابراً » بـالباء تحـريف صوابـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص وفي اللسان : عور : العائر ما يحار فيه البصر من كثرتـه ، والمراد أن معنى اللام يتردّد كثيراً .

(٢) في ط فقط : « إيجابه » مكان : « أنحائه » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٣) في ط فقط : « ومقصـوراً » تحريف ، صـوابـه من النسـخ المخـطوطـة والخصائص .

(٤) في ط : « فمحول » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٥) في ط فقط : « وكان الموضوع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطـة والخصائص .

سمّى به الفعل في الخبر باسم سمّى به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كلّ واحد منهما اسم وأنّ المسمّى به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجدُ لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَسْمِع بهم وأَبْصِرْ ﴾(١) . ﴿ وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ كان في الضّلالة فَلْيَمْدُد له الرّحمنُ مَدًّا ﴾(٢) ، أي فَليمدَّنَّ .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لا تُضارُّ والدِةٌ بِولدها ﴾(٣) وقولهم : «هذا الهلالُ» معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلمّا كان أفّ كصه في كونه اسماً للفعل كما أنّ صه كذا ، ولم يكن بينهما إلاّ أنّ هذا اسم لفعلٍ مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كلّ واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه صار كأن
[١١٨] كل / واحد منهما هو صاحبه ، فكأن لا خلاف هناك في لفظٍ ولا معنىً .

وما كان على بعض هذه القُرْبى والشُّبكة أُلحق بحكم ما حُمِل

(١) مريم / ٣٨ .
(٢) مريم / ٧٥ .
(٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير ـ وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن .
وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢/٢١٤ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير الطبري ٥/٤٧ ، والفخر الرّازي ٢/٢٦٥ ، والنشر ٢/٢٢٧ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه[١] ، واطمأنت به . ؟ فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عِوَضاً منها : فرزدق وفريزيد ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهو باب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عِوَضاً من حرف أصليّ محذوف .

وأمّا الحرف الزائد عِوَضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَازنة[٢] ، وزنادقة ، وجحاجحة[٣] ألحقت عـوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق ،وجحاجيح .

ومن ذلك :ما لحقته ياء المدّ عِوَضاً من حَرْف زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُد حرج وتحقيره ، دُحَيريج ، ودَحاريج فالياء عِوَض[٤] من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفيل الياءُ عِوَضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضٌ من يائه .

---

(١) في ط فقط : « علته » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

(٣) في القاموس : الجَحْجَحُ : السيد،جمعه : جحاجح ، وجحا جحة ، وجحا جيح .

(٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير[١] الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عِوَضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعّال ، وذلك نحو : سَلّيتُهُ ،تَسْلِيةً ، ورَبيّتُهُ ، تربيةً ، الهاء بدل من ياء تفعيل في تَسلّي ، وتَرَبّي ، أو الف سِلّاء ورِبّاء ، أنشد أبو زيد :

٧٧= باتت تنزِّي دلوها تنزيّا كما تُنَزّي شَهْلةٌ صبيّا[٢]

ومن ذلك : تاء الفَعْلَلة[٣] في الرباعي نحو الهملجة[٤] والسّرهفة[٥] كأنها عِوَض من ألف فِعلال نحو : الهِملاج والسّرهاف ، قال العجّاج : ـ

(١) في جمع : زعفران .

(٢) من شواهد : الخصائص ٢/٣٠٢ ، والمنصف ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٦/٥٨ ، والمقرب ٢/١٣٥ ، والعيني ٣/٥٧١ ، والتصريح ٢/٧٦ ، والأشموني ٢/٣٠٧ ، واللسان : « شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية ٤/٦٧ .

وفي العينيّ : التنزية : رفع الشيء إلىٰ فوق ، والشهلة : وهي العجوز الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًّا ، وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة ، فهي تنزى الصبيّ باجتهاد .

(٣) في ط : « الفعلة » مكان : الفعللة ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص والأسلوب .

(٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

(٥) في القاموس : سرهفت الصّبي : أحسنت غذاءه ، ونعّمته .

٧٨ * سَرْهَفتُهُ ما شِئْتَ مِن سِرْهافِ[1] *

وكذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسّلقاة[2] . كأنها عوض من ألف حيقال ، وبيطار ، وجِهوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : ـ

٧٩ * متى كنا لأُمِّكَ مَقْتوينا[3] *

والواحد مَقتويّ وهو منسوب إلى مَقْتىً ، وهو مَفْعَل من القَتْو ، وهو الخدمة قال :/ [١١٩]

٨٠=إني أمرؤٌ من بني خزيمة لا أُحْسنُ قَتْو الملوك والحَفَدا[4]

(١) من شواهد : الخصائص ١/٢٢٢ ، ٢/٣٠٢ ، والمنصف ١/٤١ ، ٣/٤ ، وابن يعيش ٦/٤٧ ، ٤٩ .
وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :
* سَرْعَفْتُه ما شِئتَ من سِرْعاف *
قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهدته : إذا أحسنت غذاءه .

(٢) السّلقاة ـ كما في القاموس ـ : ضَرْب من البَضْع على الظهر ، والبضْع ، القطع من اللحم .

(٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصدره :
* تَهَدّدْنا وأَوْعدنا رويداً *

(٤) من شواهد : المحتسب ٢/٢٥ ، والخصائص ٢/١٠٤ ، ٣٠٣ ، والتصريح ٢/٣٧٧ . وفي حاشية يس ٢/٣٧٧ : الحفْد : الخدمة ، فحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة : =

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتويّون ومقتويّين ؛ كما أنه إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعِلَ عَلَم الجمع معاقِباً لياء الإضافة فصحّت اللاّم لنية الإضافة كما تصح[1] معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مَقْتَون وَمَقْتَيْن كما يقال : هم الأعْلَون ، وهم المُصْطَفَوْن ، فقد ترى إلى تعويض عَلَم الجمع من يائي الإضافة والجمع[2] زائداً.

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة أنها عِوَض من ألف فاعلتُه[3] .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جنّيّ: وقد ذكرنا ما في هذا. ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

= * مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن *

أراد : الخفق . وانظر الجمهرة والتعليق على الشاهد ٢ /٢٧ .

(١) في ط فقط : « كما يصح » بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « والجمع » ، وفي الخصائص : « والجميع » .

(٣) انظر النص في سيبويه ٢ /٢٤٣ .

قول المبرد في الجزء الستّين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت،وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التّفعيل .

قال : لكن الألف في المفاعَل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتَلاً وضاربته مُضارَباً . قال الشاعر :

٨١=أُقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلاً وأنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكَرْب[1]

فأمّا أقمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقُول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في يمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يمنيّ ، وتهاميّ ، وشاميّ .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي عليّ : لِمَ زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له :نعم،ولو لم

(١) من شواهد : سيبويه ٢/٢٥٠ ، والمقتضب ١/٧٥ ، والخصائص ١/٣٦٧ ، ٢/٣٠٤ ، والمحتسب ٢/٦٤ ، وابن يعيش ٦/٥٠ ، ٥٥ واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهذ إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَزِمتها الهاء البتّة نحو : عباقية[١] ، وكراهية ، وسباهية[٢] ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك : ياء التفعيل بدل من ألِف الفِعّال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عَيْنَيْه .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاوض في / الحروف المنفصلة عن الكَلِم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيَغها . وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل :

٨٢= إن الكريم وأبيك يعتملْ إن لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتّكل[٣]

أي مَنْ يَتّكل عليه؟ فحذف « عليه » هذه وزاد « على » متقدمة ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يتّكل عليه .

---

(١) من معانيها في القاموس : الرجل المكار الداهية ، وشجرة شائكة ، واللّص الخارب .

(٢) في القاموس : السباهية : المتكبّر وفي ط «سماهية «بالميم، تحريف» صوابه من الخصائص

(٣) من شواهد : سيبويه ٤٤٣/١ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ ، والخزانة ٢٥٢/٤ ، والمغنى رقم ٢٥١ ، والتصريح ١٥/٢ ، والأشموني ٢٢٢/٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : « يجد » محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على من يتّكل ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الآخر :

٨٣= أولى فأولى يا امرأَ القَيْس بعدما   خَصَفْنَ بآثار المطيّ الحوافرا[١]

أي خصفن بالحوافر آثار المطيّ يعني آثار أخفافها[٢] فحذف الياء من الحوافر. وزاد أخرى عِوَضاً منها في آثار المطيّ،

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت منه مندوحة عن القلب لم ترتكبه[٣] .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب امرر ، أي أيَّهم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب[٤] .

(١) من شواهد : الخصائص ٢/٣٠٦ . وانظر شرح المفضليات للضبّي / ٦٠٩ قال الضبّي : أولى فأولى : يتوعدّ . وخصفن أي تبعت الخيلُ الإبَل قال : والعرب : يركبون الإيل ، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة ، فإذا صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل . وفي ط: «بامرىء القيس»

(٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « اخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .

(٣) في ط فقط : « يرتكبه » بالياء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

(٤) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .

منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عوّض .

من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : فَمَيٌ أوفَمَوٌ.أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فَمِّه(١) *

وتشديد أب وأخ عِوَضاً من لاميهما ، فإن أَصلهما : أبوٌ ، وأخوٌ . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبيّ أن بعض العرب يقولون : أخّ وأخّة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل »(٢) : ذكر الأزهـرّي أن تشديد خاء أخّ وباء أبّ لغـة قال : وكـذا تشديـد نون « هَنّ » قـال سحيم :

٨٥=ألا ليت شِعْـري هـل أَبَيَتَّن ليلةً وهَنِّى جاذٍ بين لِهْزمَتَيْ هِنْـدِ(٣)

(١) من شواهد : الخصائص ٣/٢١١ ، والمحتسب ١/٧٩ ، وابن الشجري ٢/٣٥ وابن يعيش ١/٣٣ ، والخزانة ٢/٢٨٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤٩ . واللسان : « طسم »، و« فوه » . وبعده :
*حتى يعود الملك في أُسطمه *

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ .

(٣) من شواهد الهمع والدرر رقم ٤٤ ، وفي اللسان : « هنا » برواية : لهزمتي هن مكان : « هند » وأيضاً هي رواية السيّوطي في الأشباه ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٨ . =

وتشديد ميم دمّ عِوَضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَيٌ قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْري بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمّك فرغاً بعد عزته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَدِ (١)
فقد شقيت شقاءً لا انقضاء له وسَعْدُ مُرْدِيك موفورٌ على الأبد/ [١٢١]

وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هذانّ عِوضٌ من ألف ذا المحذوفة .

وقوم : إلى أن النّون في المثنّى والجمع عِوَض من حركة المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

= وفي الدرر اللوامع : كنى بـ « هنّ » المشدّد عن ذَكَرِه . وجاذ : أي ثابت على القيام . واللّهْزمتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الاستعارة .

(١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .
قال في الدرر : الفرْغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيناً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على الحسد .

وآخرون :إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة[١] : تقول في جمع حَبَنْطي[٢] ، وَعَفْرَني حبانط وعفارن[٣] ، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوّض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة .

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسعٌ جدًّاً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغَّيري .

وأمّا تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر .وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثيّ وأشاعثة ، وأزرقيّ وأزارقة ، ومهلبّيّ ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لُغَّيزي : لُغَيْغِيَزة[٤] وفي تصغير حُبارى[٥] حُبَيِّرة .

ومن هذا الباب تعويض التّنوين من المضاف إليه في أيّ وإذْ ،

(١) أي من تتمّاته التي أوردها زائدة على كلام ابن جِنّي - .

(٢) الحبنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة كما في القاموس .

(٣) العفرْني : الشديد كما في القاموس .

(٤) في ط فقط : « لغيزة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

ومِنْ حرف العّلة المحذوفة في نحو جوارٍ وغواشٍ ، وأُعيم[١] وقاضٍ ، وداعٍ .

قال ابن النحاس في « التعليقة » : واختلف في تنوين كُلّ وبعض ، فقيل : عن المضاف إليه كإذ .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال ليس بعوض عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التّنّوين عليه . انتهى .

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : « وأُعيم» ولعلها تصغير : أعمى وفي القاموس : «عمى» عَمِيَ عمىً فهو أعْمَىٰ وعمٍ ، فالتنوين عوض من حرف العلة وهو الياء .

قــــاعــــــدة
[في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكـون التعويض مكـان المعوّض كـما قالـوا: يا أبت فالتاء عوض من ياء المتكلّم.

[١٢٢] وقد يكون العـوض في الآخر من محـذوف كان في الأول/ كعـدة وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخـره لام الكلمة عـوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التّعويض من حرف ليس أوّلاً ولا آخـراً فيعوض منـه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التّبيين» عـرفنا من طـريقة العـرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حـذفوا من الآخـر عوّضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصـل في أوله فكان المحذوف من آخره قال: والعِـوض مخالف للبـدل، فبدل الشيء

يكون في موضعه(١)، والعِوَض يكون في غير موضع المعوّض منه(٢).

قال: فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المعوّض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في اضرب وبابه عوضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة. ؟

فالجواب: أن التّعويض على ما ذكر يغلب على الظّنّ أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه لِما ذكرنا في الوجهين.

قولهم: الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك، وإنما الغرض العدول عن أصْل إلى ما هو أخفّ منه. والخفّة تحصل بمخالفة الموضع.

فأمّا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شرح التسهيل» لأبي حيّان: اختلف في باب: قضاة ورماة، فالذي عليه الجمهور أنّ وزنه فُعَلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتلّ الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

(١) في ط فقط: «موضع» مكان: موضعه، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) في ط فقط: «عنه» مكان: «منه».

وقال بعضهم: وزنه فَعَلَة ككامِلٍ وكَمَلَة، وأن هذه الضّمة
[١٢٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح / .

وقال الفراء: وزنه فُعَّل بتضعيف العين كنازلٍ ونُزَّل، والهاء فيه أعني في غزاة ورُماة عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض مما حذف.

قال أبو حيّان: وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلّا تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعِلْم جَمّ فقال:

والوزنُ في الغُزاة والرُماة ... في الأصل عند جُملة[١] الرّواةِ
فِعْلةٌ ليس لها نظيرُ ... في سالمٍ من شأنه الظُّهورُ
وآخرون فيه قالوا فَعَلَهْ ... كما تقول في الصّحيح الحَمَلْه[٢]
فَخُصّ في ذلك حرفُ الفاء ... بالضّم في ذِي الواو أو ذي الياء
وخالف الفرّاء ما انبأتُ ... وحجّهم بقولهم: سَراةُ
وعنده وزن غزاة فُعَّل ... كما تقولُ: نازل ونُزَّلُ
فالهاء من ساقطها معتاضه ... وإنّما تُعرف بالرياضه
كالأصل في إقامة إقوام ... بالاعتياض اطّرد الكلامُ

(١) في ط: «حملة» بالحاء
(٢) في ط: «الجملة» بالجيم

وبعضُها جاء على التأصيل غُزَّى(١) وعُفًّى(٢) ليس بالمجهولِ

وقال الزمخشري: في «الأحاجي»(٣): معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شَيْءٍ، ليس في أخواتها، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك(٤) ذلك بزيادة التنوين.

والفرْقُ بين العوض والبدل. أن البدل يقعُ حيث يقعُ المُبْدل منه. والعوض لا يراعي فيه ذلك. ألا ترى أن العوض في اللّهم في آخر الاسم والمعوّض منه في أوله(٥).

وقد ألّف ابن جنّي كتاب (التّعاقب) في أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض، وقال في أوله: اعلم ان كل واحد من ضَرْبي

(١) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط، وقد اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: «غزا» قال الأزهريّ: والغُزَّي على بناء الركع والسّجد قال الله تعالى: ﴿أوكانوا غُزًّى﴾ آل عمران / ١٥٦.

(٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: وعفوت الرجل: إذا طلبت فضله. والعافية، والعفاةُ، والعُفّى: الأضياف، وطلاب المعروف. وقيل: هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك.

(٣) حققت «الأحاجي» بعنوان: المحاجاة بالمسائل النحوية، وقامت بتحقيقها د/بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار التربية ببغداد سنة ١٩٧٣.

(٤) في المحاجاة / ١١٦: «فتدورك» مكان: «فتدارك».

(٥) انظر النص كاملاً في المحاجاة / ١١٦.

التعاقب، وهما: البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع
[١٢٤] صاحبيه، وربّما امتاز أحدهما/ بالموضع دون رَسِيله[١] إلّا[٢] أن البدل أعم
استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقول: إن ألف قام بدلٌ من الواو في: قَوَم، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدلٌ من ياء في أوله، كما نقول: إنها عوض منها، وإن ياء أينق بدل من عينها كما نقول: انها عوضاً منها.

أوَ لا ترى إلى سعةِ البدل وضيق العِوض.

وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً.
فكل عوض بدل وليس كل بدل عِوَضاً.

كذا وضَع هذين اللفظين أهلُ هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم، وأجرَوْا عليه عاداتهم. وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك أن تصرف: (ع و ض) في كلام العربِ أين وقعت إنما هو لأن يأتي مستقبل ثانٍ مخالفاً لمُنْقَضٍ.

ومن ذلك: تسميتهم الدّهر: عَوْض، لأنه موضوع على أن

---

(١) في النسخ الثلاث: «وسيلة» بالواو، وما في ط أوضح. قال في أساسي البلاغة «رسل»: وهو رسيله في الغناء والنضال، وغير ذلك يعني أنه يباريه وينافسه.

(٢) في ط فقط: «وإلّا» بالواو.

ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده. ومعلوم أنّ ما يمضي من الدّهر فانٍ لا يُعاد، ومعادٌ لا يرتجع.

ومما ورد في فوت المعوّض منه قوله:

٨٨ = عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغُ والضِّرسُ نَقِدْ(١)

أي عَوّضها الله الولد مما أخذه منها من سَواد الشعر وصِحّة الفم.

فهذه حالُ تصرّف «ع و ض» وليس كذلك تصرف: «بدل»، لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعاً موجودان، ألا ترى إلى قول النّحويين في: مررت بأخيك زيدٍ، إن زيداً بدل من أخيك، وإن كانا جميعاً موجودين.

فأمّا من قال: إن زيداً مُتَرْجِمٌ عن الأخ فإنه لا يأبى أيضاً أن يقول: بدلٌ منه.

وإنما آثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقد صحّة لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجرّ والخفض، والصّفة والنعت، والظّرف والمحلّ، والتمييز والتفسير، وغير ذلك.

وممّا ينبغي أن تعرف فَرْقاً بين البدل والعِوَض: أنّ من حكم

(١) نسبه في اللسان: «نقد» إلى الهذليّ.
وفي اللسان: نقِد الضِّرسُ والقرنُ نَقدًا: تكسّر.

البدل أن يكون في موضع المبـدل منه والعـوض ليس بابـه أن يكون في وضـع المُعاضِ منـه، ألا ترى أن يـاء «ميزان» بـدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكـذلك واو «مـوسر» بـدل من اليـاء التي هي فـاؤهـا، وهي في
[١٢٥] مكانها/ : ودال «وَدّ»[١] الأولى بدل من تاء «وَتد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن يـاء ميزان عـوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيداً عوضٌ من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما قدّمناه من أن: «ع و ض» إنمـا هي لعدم الأول، وتعويض الثّاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنّهما فيهما كـأنهما الواو والياء، ومتى نـطقت بواحـدٍ، من هذه الأحـرف الثلاثـة فكأنـك نـطقت بالآخـر. وكذلـك الألف التي هي بدلٌ من التّنـوين ومن نـون التوكيد، في: «اضربا» جاريةٌ عندهم مَجْرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نـطقوا بـالألف فكأنهم قـد نطقـوا بالنّـون، فـالألف إذاً كـأنها هي النون.

وعـلى هذا سـاق سيبويـه حروف البـدل الأحد عشـر، لأن كُـلّ واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدّماً عليه ولا متراخياً عنه، ولم يُسَمّ

(١) في القاموس : الوَدّ : الوَتَدِ

شيئاً، من ذلك عِوَضاً. وليس كذلك هـاء زنادقـة لأنها عوض من يـاء زناديق.

قيل: لها عوض، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه.

وكذلك هـاء التفعلة نحو: التقـدمة والتجـربة، وتـاء التّفعيل، عـوض من عين فِعّـال، فتاء تكـذيب عِوَضٌ من إحـدى عَيْنَيْ كِذّاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن يـاء التّفعيل بـدل من ألف فِعّال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشّبه بالألف كأنها هي والبدل أشْبَهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه. انتهى.

قـــاعـــدة

[في العِوَض والمُعَوّض منه]

العِوَض والمعوّض منه لا يجتمعان ، ومِنْ ثَمّ رد أبو حيّان قول شيخيه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشَّرْط . في الكلام أو حذفه وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحذوف نحو: اضرب زيداً إنّ أساء وإلّا فلا ليس بشيء، بل «لا» نائبة ، وليست عِوَضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيداً إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه. ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهما.

وردّ أيضاً قول أبي موسى الجُزُوليّ : إنّ « ما » اللاحقة : لأيّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[١٢٦] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ أيّما الأَجَلَيْن ﴾(١) لأنه لا يجتمع العِوَض والمُعوّض منه ، بل

(١) القصص / ٢٨ .

الصّواب: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عِوَضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللّهم الميم فيه عوض من حَرْف النّداء ، ولذلك لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت ويا أمت، التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الثالث : قولهم : يماني ، وشآمي ، وتهامي ، الألف فيه عوض من إحدى ياءي النّسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحو ذلك ، الهاء فيه عِوَضٌ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة، والأصل : وعد، ووزن، ولذلك لا يجتمعان .

الخامس : قولهم . زنادقة : الياء فيه عوض من الياء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلة وجبابرة، وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيّان : يختصّ كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين ، عند بعض العرب وسينٍ[٢] عند بعضهم في

(١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .
(٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عِوَضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع : قال أبو حيان : قد نابت الألف عن هاء السّكت في الوقف في بعض المواضع ، وذلك في : حيْهل ، وإن قالوا : حَيْهَلَة ، وحيهل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها .

وأمّا إنّ فسمع فيه : إنّه بالهاء . ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : إنّا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كما قلت في الوقف على هذا : هذاه .

الثامن : باب جوارٍ وغواشٍ يقال فيه حالة النصب : رأيت جواريَ ، بمنع الصرف بلا خلاف لِخّفة الفتحة على الياء . وفي حالة [١٢٧] الرفع والجر تحذف ياؤه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من الياء ،ولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط »: وهذه المسألة مما يُعانَي بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظُهُ تم حُكْمُهُ ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك: لولا زيد لأكرمتك أصلها : لو والفعل ، والتقدير: لو لم يَمْنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا«لا »عوضاً فصار بمنزلة حرف واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولك : أمّا أنت منطلقاً فحذفوا الفعل،وزادوا

أمّا عِوضاً من الفعل .

قالوا : والّذي يدل على أنها عوض : أنهم لا يجمعون بينهاوبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

العاشر : قال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرّابطة للجواب نحو : إنْ تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قال في « البسيط » : تصحب اللام اسم الإشارة ، فيقال : ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدّلالة على تحقيق المشار إليه ، ولذلك لايجوز الجمع بينهما، فيقال : « هذا لك » لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف ، فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

الثاني عشر : قال الزمخشري في « الأحاجي » نحو قولهم : سِنون ، وقُلُون[١] وأرضون ، وحرون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنّون عِوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في « البسيط » : سنة حذف لامُها ، وجعل جمعها بالواو والنونِ عوضاً من عَوْد لامها ، فيقال : سنون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللاّم ؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

---

(١) قُلون : جمع قُلَة ، والقُلة : عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأمّا قُلة فتجمع على قُلون وقِلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلىً .

[١٢٨] وكذا هَنَة[١]/ تجمع على هَنَوات، ولا تعود اللام ، لأن الألف والتاء صارا كالعوض .

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورئة ورئون ورِئات ، ومئة ومئون ومئات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُمِعت ألفاظ مجموعة جمع التّصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدغام قالوا : سنة وسِنون ، وقُلة وقُلون ، وبُرةٌ وبُرون[٢]، وثبة وثبون[٣] ، وكُرة وكرون، ورئة ورئون، ومئة ومئون، وأرض وأرضَون، وحَرة وحرون[٤] .

وهذا يتوّقف على السّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيرّوا بِنْيَةَ بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسَروا أول سِنين ، وكَسَروا وضموا أول ثبين وكرين .

(١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير.
(٢) البُرَة كثُبة : حلقة في أنف البعير أو في لحمة أنفه .
(٣) الثّبة : وسط الحوض أو الجماعة .
(٤) الحرّة : الأرض ذات الحجارة السود ، وفي الأشموني ١/٨٥ : وشذ حرون جمع حرّة .

وقيل : إنّ جمعها ليس عوضاً عن تاءالتأنيث، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التّعويض من محذوف اللاّم لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سِنْخها[١] .

ولم يوجد التّعويض في محذوف التاء إلا في(أرض)ليكون الزائد[٢] في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها . وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » .

الرابع عشر : قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفّظ به ، لأن «يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر : قال ابن يعيش : قال الخليل: اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في النّدبة ، آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللاّم مع ألف النّدبة ، ومجراهما واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

---

(١) السِّنخ بالكسر : الأصل ، ومن السنّ مَنْبتة ، ومن الحمّى سَوْرتها .

(٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر : قال ابن يعيش :هاء التنبيه في « يا أيها الرّجل » زيدت لازمة عِوَضاً مما تحذف منها ، والّذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى
[١٢٩] أنك إذا ناديت «من» قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار.

السابع عشر : قال ابن يعيش : النّاس أصله : أناس ، حذفوا الهمزة وصارت الألف ، واللّام في النّاس عِوضاً منها ولذلك لا يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يطّلِعْن على الأناس الآمنينا[١] *

فمردودٌ لايعرف قائله .

الثامن عشر : قال ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو : الأسدَ الأسدَ ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر : قال ابن يعيش : قولهم[٢] عَذِيرك من فلان

(١) من شواهد : الخصائص ١٥١/٣ ، وابن الشجري ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ١٢١/٥ ، والخزانة ٣٥١/١ ، وشواهد الشافية ٢٩٦/٤ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقد عاش ثلاثمائة سنة .

(٢) في اللسان : « عذر » ، ومنه قول عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذيرك من خليلك من مُراد *

يقال : عذيَرك من فلان بالنصب أي هات مَن يعذرك ، فعيل بمعنى فاعل .

مصدر بمعنى العُذْر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال: هات عَذِيَرك أو أحضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللّفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل ، لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش : الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو « اللام » أو « مِن » .

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه، وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل .

قال : ونظير ذلك واو « رُبّ»، الخفضُ في الحقيقة ليس بها بل برُبّ المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رُبّ .

الحادي والعشرون : قال ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين كان في تقدير : رأيت القوم جميعهم . وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكرة . وصار ذلك كجمعهم أرْضاً على أرضين عِوضاً من تاء التأنيث .

فإن قيل : تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه . فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئين ، وقُلة وقُلين ،

وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما قبلها / [١٣٠]

فالجواب: أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو نفس الاسم، لذلك لا يفصل بينهما.

وإذا صغّرت نحو عبد الله وامرىء القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلَم التأنيث : نحو : طُليحة ، وحُميراء يصغر الصّدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلمّا تنزّل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز حذف خبر «كان»،لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثَمّ لا يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » «كان» من حيث إنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ،ولا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

الثّالث والعشرون : قال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي في تفسير الأحاجي » : « ما » في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت عوضٌ من كان إذْ الأصل، لأنَ كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه .

وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهار الفعل . وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أمّا في قولهم : أمّا زيد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السّخاوي .

الخامس والعشرون : « ما » في قولهم : افْعل هذا إمّا لا ، عوض من جملة؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره،حذفت الجملة وصارت « ما » عوضاً منها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .

السادس والعشرون : قد وسوف والسين، وحرف النفي ، جُعلت عِوضاً ممّا سقط من أن المفتوحة المخفّفة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض . ذكره الزمخشري في « الأحاجي » .

السابع والعشرون : قولهم ، زرني أزرك ، حقيقته : « زُرْني فإنك إن تزرني أزرك ، فحذفت جملة الشرط، وجعل الأمر عِوضاً منها . ذكره ابن جني في / « كتاب التعاقب » . [١٣١]

قال : ومثل ذلك أيضاً الفعل المجزوم في جواب النّهي والاستفهام والتمنّي والدّعاء والعَرْض.وجميع ذلك ، الجُمَل الظاهرة فيه أعواض من الجمِل المحذوفة ، المقدّرة .

وتقدير الشّرط نحو : « لا تشتمه يكن خيرا لك » ، « أين بيتك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بعيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : «أنت ظالم إن فعلت» تقديره : إنْ فعلت ظلمت، حذف جواب الشّرط ، وجعلت الجملة المتقدّمة فيه عِوَضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب ، لأنّ جواب الشرط لا يتقدّم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : « ما » في « حيْثُما » و «إذ ما»، جيء بها عِوَضاً من إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّي .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جُعلت عِوَضاً من خبر المبتدأ في نحو : لَعَمْرُكَ لأفعلنّ، وأيمُنُ اللهِ لأفعلنّ . فوجب حذفه، ولم يَجُز ذِكْرُه[1] . ذكرُهُ ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب « لولا » في قولك : لولا زيدٌلقمت، جُعِلَ عِوضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفهُ . ذكره ابن جنّي .

(١) سقطت كلمة : « ذكره » من ط ، وت .

الثاني والثلاثون : قولك :«ليت شعري هل قام زيد»؟ فهل قام زيد جملة منصوبة المحلّ بشعري ،لأنه مصدر شَعَرْتُ ، وشَعَرْت فعلٌ متعدٍّ فمصدره متعد مثله. وهذه الجملة نابت عن خبر ليت، وصارت عِوَضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جنّي .

الثالث والثلاثون : « يد » و « غد » أصلهما يَدْيٌ وغَدْوٌ ، بسكون العين حذفت اللّام، وعوّض منها حركة العين. ذكره ابن جنّي .

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام في « المغني » لكون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد . [١٣٢]

وكذا قال الحريري في « درة الغوّاص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جنّي في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صارت عندهم عِوَضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في «آلله إنك لقائم» عِوضاً من الواو .

وقال الشّلوبين في « شرح الجُزُولية » :«أما آلله» بالمدّ فعلى أنّ همزة الاستفهام صارت عِوَضاً من حرف القسم . ودليل كونها عِوَضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلنّ .

السابع والثلاثون : قال الأندلسيّ في « شرح المفصل » :

يقال : إنّ واو[١] القسم عِوَضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عِوَضاً منه . ومِن ثَمّ جاز : أقسمت بالله[٢] ولم يجز : أقسمت واللهِ .

الثامن والثلاثون : قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى، لأن حتّى جعلت عِوَضاً منها فلا يجوز إظهارها، لئلّا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون : قال ابن عضفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عِوَضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عِوَضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكّةَ أي تريد ، ولمن سدّد سهماً : القرطاسَ أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جُعل عِوضاً منه لم يجز إظهاره لئلّا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

إلّا أنّ جعل الاسم المنصوب عِوَضاً من الفعل المحذوف لا يطّرد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك: قولهم : مَرْحباً وأهلاً وسَهْلاً ، وسَعةً ورَحْباً ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عِوَضاً من الأفعال لكثرة الاستعمال .

(١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .
(٢) في ط : « أقسمت الله » بإسقاط الباء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

ومن ذلك : هَنِيئاً مريئاً ، وكرامةً ومسرَّة ، ونعمةَ عيش ، وسَقْياً ، ورَعْياً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونكْساً ، وبَهْراً ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في / الدّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣] حاكية لذلك . كلّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنها صارت عِوَضاً من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدّهان في « الغُرّة » : قال قَوْم : إنما امتنع دخول الجرّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعـل عوضٌ من الجـرّ في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من مجموع بخطّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرْقُ بين : «حَسَن وجْهه ، وعبْدُ بَطْنِهِ، وواحدُ أُمّهِ»، حيث يبعد الأول، لأن فيه جمعاً بين العِوَض والمُعوّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجهُ فاعلاً بالصّفة دون الثّاني لأنه لا يصحّ رفعُ البطن بعبد ، والأم بواحد، ثم يُنْقل كما في : « حسن » نحوُ : حَسَنٌ أبُوُهُ، ثم حَسنٌ الأبُ .

الثاني والأربعون : قال ابن القوّاس في « شرح الدّرة » : قـد عَـوّضوا عن الـواو في القسم ثـلاثـة أحـرف : هـاء التنبيـه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

تنبيـــهٌ

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الدّياجيّ»: أبدلوا من ياء الإضافة تاءً في نحو : يا أبت ، ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أمّاً ، فلها بدلان: التاء والألف، ثم جمعوا بينهما، فقالوا : ياأبتا،ويا أُمّتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العِوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العِوضين .

وكذا ذكر ابن النّحاس في « التعليقة » وقال : لا يكره الجمع بين العِوَضين ، كما يكره الجمع بين العِوَض والمعوّض عنه .

تنبيـــهٌ

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنيّ في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبْدل من
[١٣٤] الحرف ويعوّض منه /

هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبيـــهٌ

[حول الياء والتاء]

قال أبو حيّان : قال بعض أصحابنا في قول النّحاة : إنّ التاء في فِرْزانه[1] عوض من الياء نظرٌ ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت في غير هذا الوضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النّحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النّحويّ عند رؤية التّعاقب في كلامهم . وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلاّ أنه لا يقدح فيه معنىً، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدةً . وأيّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت : هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنيّ ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التّعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ،وجحا جحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة، فلا تكون عِوَضاً ، قلنا لم تأت

(١) الفِرزان : الشطرنج كما في القاموس ، وجمعه : فرازين . وفي الممتع ١ / ١٣٩ : فعالين : لم يجيء إلا اسماً نحو : سراحين (جمع سرحان ، وهو الذئب) وفرازين ، ولا يكون إلاّ جمعاً .

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعـــدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عِوَضاً لا يحذف ، فلا تحـذف «ما» في «أمّـا أنت منطلقاً انطلقت»، ولا كلمة « لا » من قولهم :«افعـل هذا إمّا لا »، ولا التّاء من عدة : وإقامة واستقامة .

- فأمّا قوله تعالى : ﴿ وإقام الصّـلاة ﴾[1] فمّما يجب الـوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدّر أحرف النّداء عِوضاً من : ادعوا ، وأُنادي لإجازتهم حذفها .

وقال الآمدي : في « شرح الجُزُولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا » ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازنيّ » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر،فلما دعوتَهُ نزعت منه الإشـارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

[١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا » قد صارت / عِوَضاً من الإشارة .

(١) الأنبياء / ٧٣ .

التّغليـــــب

قالن ابن هشام في « المغني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهـذا قالـوا : الأبوين في الأب والأم، وفي الأب والخـالـة . والمشـرقين والمغربين . والخـافقين في المشرق والمغـرب ، وإنما الخافق المغرب سمّي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه . والقمرين : في الشمس والقمر . والعمرين : في أبي بكر وعمر . والعجّاجين : في رؤبة والعجاج . والمروتين : في الصَفا والمروة .

ولأجـل الاختـلاط أطلقت مَنْ على مـا لا يعقـل في نحـو : ﴿ فمِنْهِم مَنْ يَمْشي على بَطْنهِ ﴾[١] ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحـو قوله تعالى : ﴿ فاعْبُدوا رَبَّكم الـذي خَلقكم والذّين مِنْ قَبْلِكم لعلّكم تَتّقـون ﴾[٢] لأن لَعلّ متعلقة بـ « خلَقكُم »، لا بـ « اعبدوا » .

والمذكرّين على المؤنث حتى عـدّت منهم في ﴿ وكانت من

(١) النور/ ٤٥ .

(٢) البقرة /٢١ .

القانتين ﴾(١) .

والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في ﴿ فسجدوا إلّا إبليس ﴾(٢) .

ومن التغليب ﴿ أوْ لَتَعُودُنّ في ملّتنا ﴾(٣) ، فإن شعيباً عليه السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذّين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرَؤكم فيه ﴾(٤) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلّب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام(٥) .

قالوا : ويغلّب المؤنّث على المذّكر في مسألتين :

إحداهما: ضَبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذّكر، إذ لم يقولوا ضِبْعانان .

والثانية : التأريخ ، فإنهم أرخّوا باللّيالي دون الأيام . ذكر ذلك الزّجاجي وجماعة .

قال ابن هشام : وهو سهو فإن حقيقة التغليب أن يجتمع

(١) التحريم /١٢ .
(٢) البقرة / ٣٤ ، وغيرها .
(٣) الأعراف / ٨٨.
(٤) الشورى / ١١ .
(٥) أنظر المغنى ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦ .

شيئـان ، فيجري حكمُ أحـدهمـا على الآخـر ، ولا يجتمـع الليـل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب باللّيالي لسبقها ، إذ كانت أَشْهُرُهم قَمَرِيّة ، والقمر إنما يطلع ليلاً .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلّب الأقرب على الأبعد بـدليل تغليب / المتكلّم على المخـاطب ، وهما على الغـائب في [١٣٦]
الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

واستـدلّ بذل على أن المضـارع حقيقة في الحـال مجاز في الاستقبال ؛ لأن الحال أقرب ، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيّان : بـاب النَّسَب بُنِي على ثلاثـة[١] تغييرات :

لفظيّ : وهو كَسْر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لِما لم يكن له ، ألا ترى أن عليًا مثلاً ينطلق على رجل اسمه علي ، فإذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب إلى عليّ .

وحُكميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشتّقة نحو : مررتُ برجلٍ قرشيٍّ أبوُهُ ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قـريش أبوه .

ويطّرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًّا .

وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضّمير مستكنًّا فيه كمـا يرفعـه اسم الفاعل المشتق .

(١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « ثلاث تغييرات » .

فهذه ثلاث : تغييرات ، ولما كان فيه هذه التّغييرات كثر فيه التّغيير والخروج عن القياس ، إذ التّغيير يأنس بالتّغيير .

وقال غيره : النّسب يغيّر الاسم تغييرات .

منها : أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تميم : تَمِيميّ . والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرِّف .

ومنها : أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلاّ لما جاز وصف المؤنث به ، ولحاقه التّاء ، ولَمَا عَمِل الرّفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

ومن ذلك: قال ابن يعيش : إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دوْرها ، وسعة استعمالها في باب الإخبارات والمعاملات[1] ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حَيْوة، ومَحْبَب، ومَكْوَزَة[2]. وشاع فيها التّرخيم دون غيرها من

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ .

(٢) وقع تحريف في هذه الأعلام ، ففي ط ، ت : « حبوة » بالباء ، مكان : « حيوة » بالياء ، وفي ط فقط « مكر » مكان : مكوزة ، صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ ، والممتع حيث ذكر أن ما كانت عينه ياءً ، وواوه لاماً مثل :=

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيّرة بنقلها إلى العلميّة . والتغيير يأنس
[١٣٧] بالتغيير . /

ومن ذلك :قال السّخاوي في « تنوير الدياجي » : دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عِوَضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمّت ويا أبَت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدّليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبه ويا أمه . وإنما اختصّ ذلكَ بالنّداء ، لأنّه بابُ تغيير[١] .

ومن ذلك :قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَماً نحو ، ياثُبَ ويا عِضَ ، في ثُبة وعِضَة[٢] لأنها تبدل هاءً

= حَيَوْتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأمّا « الحيوان » ، و « حيْوة » فشاذّان ، والأصل فيهما : « حَيَيان » ، و « حيَّة » فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . انظر ٢ / ٥٦٩ . ورجاء بن حَيْوةَ علم مشهور.وأمّا مَحْبب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٢/٦٤٩ : أو يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: «مَحْبَب» و « تَهلّل » وأمّا مكوزة فهي ـ كما في القاموس ـ علم على مكان ، وكان حقها الإعلال مثل « مقام » وأصلها : مَقوم . قال في الممتع ٢/٤٨٨ : وقد شذت ألفاظ فجاءت مصححة ويايها أن تعتلّ ، وهي : مَزيَد ، و « مَرْيَم » ، و « مَكْوَزَة » و « مَقْوَدة » .

(١) في ط : « من باب تغيير » بزيادة: « من » .

(٢) العِضة كعِدَة : الفِرقة ، والقطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطّرداً[١] فساغ حذفها، لأن التّغيير اللازم لها مِن نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في « التعليقة » : لا يرخّم المتعجب منه ، لأنها لا ترخّم إلا ما أحدث فيه النداءُ البناءَ ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرّق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر بالتّرخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى »: إنّما أتبعت حركة المنادي لحركة الصّفة إذا كانت «ابنًا» بين عَلَمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يانس بالتغيير .

ومن ذلك قال السّخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفيّ ، لأن ياء النسبة لّما تسلّطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلّة المذكورة .

وكذا قال ابن النّحاس : لما تطرّق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

(١) في ط والنسخ الثلاث : « لا مطرداً » تحريف، صوابه من ابن يعيش ٢/ ٢٠ .

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنّما اختص العَلَم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ،والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتّغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النّسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والثاني : أن النّداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتّغيير يأنس بالتغيير / . [١٣٨]

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : والذي خرج عن نظائره « أَيٌّ » من الموصولات ، وذلك أنّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصّلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في[1] فصيح الكلام نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضاً بالبناء ،لأن التّغيير يأنس بالتغيير .

(١) سقطت « في » من ط فقط ، تحريف ،

التّقـاصّ

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حُمِلِ النّصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذّكر السّالم طلباً للمقاصّة .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » أبدلت الهمزة من الهاء في « ماء » « وشاء » والأصل : مَوَهٌ[1] وَشَوَهٌ[2] ، وفي أَيْهات ،

(١) في ابن يعيش ١٠/١٥ : « قد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطّرد قالوا : ماء : وأصله : مَوَهٌ فقلبوا الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي التصغير : مُويهٌ دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

(٢) في ابن يعيش ١٠/١٥ : قولهم :شاء،الهمزة فيه بدل من الهاء ، وهوجمع شاة ، وأصله : شوْهة بسكون الواو على وزن فَعْلة كقصْعة وجفنة ، فحذفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلّة لخفائها ، وضعفها ،وتطرّفها،وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التأنيث . . فلما حذفت الهاء من شاة بقي الاسم على شوْة ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التأنيث ، فبقي الاسم على حرفين آخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف عصاً ، ورحىً ، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهات .

وكان ذلك بضرْبٍ من التّقاص لكثرة إبدال الهـاء من الهمز . قالوا : هَنْ فعلت ، والمراد: أن ، وهبَرت الثّوب في : أَبَرْتُهُ [١] .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْراء وعُشَراء[٢] وَنُفَسَاء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ، وعُشَرَاوات، ونُفسَاوات[٣] ،لأنّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً طلباً للتّقاصّ .

= فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، فصار في التقدير ، شاه، ثم أبدلت الهاء همزة فقيل : شاء » .

(١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النّحل والزرع يأبُره ، ويأبِره أبْراً وإباراً وإبارة : أصلحه كأبرّه » يعني أن الفعل جاء على وزن فَعلَ : أبَر ، وعلى وزن فَعّل : أبرَّ .

(٢) العُشَراء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلَح كلامهم تقارضُ اللّفظين،ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء « غير » حكم إلاَّ في الآستثناء بها ، وإعطاء « الا » حكم«غير» في الوصف بها / . [١٣٩]

الثّاني : إعطاء « أَنْ » المصدريّة حكم « ما » المصدرِيّة في الإهمال كقوله :

٩٠= أَنْ تقرآن على أسماءَ وَيْحكُما منّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا(١)

وإعمال « ما » حملاً على « أنْ » نحو:« كَما تَكُونوا يُولَّىٰ عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

(١) من شواهد : المنصف ٢٧٨/١ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى رقم ٣٥ ، ١٩٥ والعيني ٣٨٠/٤ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ، والأشموني ٢٨٧/٣ ، والخزانة ٥٥٩/٣ .
وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ٢٧٨/١ شاهداً على الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً .
قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النّون في : « تقرآن » بعد « أن » فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلاَّ أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس .

الثالث : إعطاء « إنْ » الشرطيَّة حكم « لو » في الإهمال نحو : « فإنْ لا تراه فإنه يَرَاكَ(١) » .

وإعطاء « لو حكم » ، « إن » في الجزم نحو :

٩١= * لو يشأْ طار به ذو ميعة *(٢)

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتمامه :

* لا حق الآطال نهد ذو خُصَل *

وبعده :

غيـر أن البـأس منـه شيـمـة وصروف الـدهـر تجـري بـالأجـل

والميعة : النشاط ؛ وأول جري الفرس ، وأول الشباب . والآطال : الخواصر ، واحدها : إطْل ، وقد يخفف ، ومعنى لا حق الآطال أي قد لصقت إطله بأختها من الضّمر.

والنهد من الخيل : الجسيم المشرف . انظر في شرح الألفاظ الخزانة ٤ /٥٢٢ ، ٥٢٣ والخُصل : جمع خُصْلة ، وهي لفيفة من الشّعر .

وهو من شواهد : الخزانة ٤/٥٢١ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١١٩٦ والهمع والدّرر رقم ١٣١٦ ، والأشموني ٤/١٤ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩ ، وقد أورده شاهداً على الجزم بلو حملاً على إنْ هذا وبعض مراجع الشواهد : روت : « بها » مكان : « به » . كرواية السيوطيّ في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية « بها » بقوله : « والذي رأيته في المغنى ، وشرح شواهده للسيوطي :«طار به»بضمير=

ذكره ابن الشجريّ .

الرابع ، إعطاء إذا حُكم متى في الجَزْم بها كقوله :

٩٢ = * وإذا تُصْبْكَ خَصَاصَةٌ فتحمّلِ[(١)] *

وإهمال « متى حملاً على إذا كقـول عائشـة رضي الله عنها : « وإنه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِع النَّاس »[(٢)] .

الخامس ، إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب قُرِىء ﴿ ألم نَشْرَحَ ﴾[(٣)] .

= مذكر يرجع إلى الفارس .
قال السيوطيّ أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ ،

(١) لعبد قيس بن خفاف وصدره :

* واسْتَغْنِ ما أَغناك رَبُّك بالغِنَىٰ *

من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي ٢٧١/ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٧٩٨ ، ويـروي : « فتجمّـل » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسنـد ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانـظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبويّ ٦٣/١ ، وشـواهد التـوضيح والتصحيح ١٩/ .

(٣) الشرح ١/ . ومن تنبيهات الأشمـوني ٨/٤ قولـه : حكى اللّحياني عن بعض العرب : أنه ينصب بـ«لم» . وقـال في شرح الكـافية : زعم بعض الناس أن النصب بـ « لم» إغتراراً بقراءة بعض السلف : ﴿ أَلم تشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أنّ الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت . وقد علق الأشموني على هذا الرأي بقوله : وفيه شذوذان : توكيد المنفّى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين » ؛

وفي إعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله : ـ

٩٣= لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجائِكَ مَنْ

حَـرّكَ مـن دونِ بابـك الحَلَقَـهْ[١]

السادس : إعطاء « ما » النافية حكم ليس في الإعمال، وإعطاء «ليس» حكم « ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم : « ليس الطِّيبُ إلّا المسكُ » .

السّابع : إعطاء عسى حكم لعلّ في العمل كقوله :

٩٤= * يا أبتا عَلّك أوْ عَساكا[٢] *

وإعطاء لعلّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَقَ الثَّوْبُ المِسمارَ ، وقوله :

---

(١) من شواهد المغني رقم ٥٢٢ ، ١١٩٨ ، والهمع والدّرر رقم ١٠٠٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي / ٦٨٨ ، والأشموني ٢٧٨/٣ .

(٢) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

* تقول بِنْتي قد أنى إناكا *

من شواهد : سيبويه ٣٨٨/١ ، ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، والمغنى رقم ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ١١٩٩ ، والخزانة ٤٤١/٢ ، والهمع رقم ٤٩٠ ، وحاشية يس ٢١٣/١ ، والأشموني ٢٦٧/١ ، ١٥٨/٣ . ومعنى : قد أنى إناكا : أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر الدرر اللوامع رقم ٤٩٠ .

٩٥= ✽أو بَلَغت سَوْآتِهم هَجَرُ[١] ✽

التاسع : إعطاء الحسنُ الوجْهَ حكم الضّارب الرّجلَ في النّصب وإعطاء الضّارب الرّجلِ حكم الحسنُ الوجْهِ في الجرّ .

العاشر : إعطاء « أفعل » في التّعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التّصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظّاهر .

قال : ولو ذكرْتُ أحرف الجرّ ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذّكيّ[٢] في كتابه « البديع » : أن الّذي ، وأنْ المصدرّية يتقارضان فتقع الّذي مصدرية كقوله : / [١٤٠]

(١) للأخطل ديوانه / ١١٠ ، وصدره :

✽ مثل القنافذ هَدّا جون قد بَلَغَتْ نَجْران . . . .✽

وروايته : «على العيّارات» مكان : مثل القنافذ : انظر لحن العامة/ ٩٢، وتثقيف اللسان / ٦٠، والأشموني ٢/ ٧١، وهمع الهوامع والدّرر رقم ٦٤١.

(٢) سمّاه أبو حيان : محمد بن مسعود الغزنيّ . وقال ابن هشام : ابن « الذّكي » . وله كتاب : « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه . وذكره ابن هشام في « المغنى » ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين ، ولم يذكر السّيوطيّ في البغية ١/ ٢٤٥ سنة وفاته ، لكن المحقق في الهامش ذكر أنه توفي سنة ٤٢١ هـ كما في كشف الظنون / ٢٣٦ .

٩٦= أتقرَحُ أكباد المُحبِّين كالّذي أرى كبدِي من حبّ ميَّة تَقْرَحُ[١]

وتقع أنْ بمعنى الّذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذِبَ » .

أي : من الّذي يكذب .

قال ابن هشام : فأمّا وقوع « الّذي » مصدرّية فقال به يونس والفرّاء والفارسيّ . وارتضاه ابن خَروف وابن مالك ، وجعلوا منه « ذلك الّذي يُبَشِّر اللّهُ عباده »[٢] ، « وخُضْتم كالّذي خَاضُوا »[٣] .

وأَمّا عكسه فلم أعرف قائلاً به .والذي جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في العَقْل على الكذب . وهذا لا معنى له . ونظائر هذا التّركيب مشهورة الاستعمال . وقلّ من يتنبّه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل فيؤول أنْ والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصْف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بوجهٍ بقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وما كان هذا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى ﴾[٤] إنَّ التّقدير :

(١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه / ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

(٢) الشورى / ٢٣ . وفي ط : يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

(٣) التوبة / ٦٩.

(٤) يونس /٣٧.

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَــرًى .

الثاني : أن أعقل ضُمّن معنى : أبعد . فمعنى المثال : زيدٌ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ « مِنْ » المذكورة ليست الجارّة للمفضول بل متعلقة بـ « أفعل » لما تَضَمّنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعّي[1] . والمُفْضّل عليـه متروك « أبـداً مع أفعـل ، هذا لقصـد التّعمييم .

وفي (شَـرْح الدّرة) لابن القـوّاس : شُبِّهت « ليس » بـ «لا» فحملت عليها في العطف كما حملت « لا » عليها في العمل . قال بعضهم في قوله تعالى : ـ ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[2] .

خرّج المازنيّ الآية على أن «إنّ» وإن كانت مشدّدة فهي النافيـة بمعنى « ما » ثقلت كما إنّ المشددّة لا تخفّف . وهذا من التّقارض .

فـــائـــدة

[في تقارض « إلاّ » و « غير »]

قال الزّمخشريّ في المفصّل : « واعْلم أنّ إلاّ وَغَيْراً يتقارضان ما لكلّ واحدٍ منهما .

(١) في ط فقط : « الوصفيّ » بالصـاد والفاء ، تحـريف صوابـه من المغنى ٢/٦٠٣ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

(٢) هود / ١١١

قال ابن يعيش : معني اَلتّقارض : أن كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حُكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معارٌ من « إلّا » / [١٤١]

التقــديـر

فيه مباحث :

الأول : قـال ابن هشام : القيـاس أن يقدّر الشيء في مكـانه الأصليّ، لئلّا يخالف الأَصل من وَجْهَي الحذْف ووضْع الشّيء في غير محلّه ، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو : زيداً رأيتُه مقدَّماً عليه .

وجوز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينَئذٍ .

وليس كما تَوَّهموا ، وإنما يرتكب ذلك عنـد تعذُّر الأصـل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيته،إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله . ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهم ﴾(١) فيمن نصب ، إذْ لا يلي أمّا فِعْلٌ .

(١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسيّ ٢٤/١١٣ : « وقد قرأ الأعمش وابن وثاب بصرفه في جميع القرآن إلاّ في قوله تعالىٰ : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة ﴾ [الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .
وقـرأ ابـن أبي إسحـاق ، وابـن هـرمـز بخـلاف عـنـه ، والأعمش وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً » بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنّا قدّمنا في نحو : في الدار زيدٌ : أَنّ متعلّق الظّرف يقدّر مؤخّراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقّدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التّأخير ، لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلاً كان أو اسماً ، لأن مرفوع«إنّ» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت: كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان. ولو قدرته فعلاً، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح ،إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعليّة .

والثاني : نحو متعلّق البسملة الشريفةَ ، فإنّ الزّمخشرّي قدّره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللاّت والعُزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقا يم ، فوجب على الموَحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك[1] .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

= للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومَنْ صرفه جعله اسم رجل .

(١) انظر تفسير الكشاف ١/ ٢٩

ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيداً قائماً: «ضَرْبُه قائماً» أولى من تقدير باقي البصريّين : «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التّقدير من اللّفظ أولى .

وكان تقديرُه في: أنت مِنّي فرسخان: «بُعْدك مني فَرْسخان»

[١٤٢] أولى من تقدير الفارسي / أنت منّي ذو مسافة فَرْسخين ، لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظّرف ، والفارسِيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضَعّف قول بعضهم في « وَأُشْرِبُوا في قُلوبِهِم العِجْلَ ﴾[١] : أن التّقدير : حُبَّ عبادةِ العِجْل . والأَوْلى تقدير : الحُبّ فقط .

وَضَعّف قَوْل الفارسيّ ومن وافقه في « واللاّئِي يَئِسْن »[٢] الآية : إن الأصل : واللاّئي لم يَحِضْن فَعِدَّتُهُنّ ثلاثة أشهر . والأَوْلى أن يكون الأصل : واللاّئي لم يَحِضْن كذلك تقليلاً للمحذوف .

الثالث : إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور ومضمر[٣] عائد على ما يحتاج إلى الرّابط ، فلا يقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التّدريج ، فالأوّل نحو « كالّذي يُغْشَى عليه »[٤] ، أي كَدَوَران عَيْنِ الّذي .

(١) البقرة / ٩٣ .

(٢) الطلاق / ٤ .

(٣) في « ت » و « م » : أو جار ومجرور مضمر » بدون واو العطف .

(٤) الأحزاب / ١٩.

والثاني : نحو :

٩٧= ＊ إذا قامتا تَضَوّع المِسْكُ مِنْهما نَسِيم الصَّبا[١] . . . . ＊

أي تضوّعًا مثل تضوّع نسيم الصَّبا .

والثالث، : كقوله تعالىٰ : ﴿ واتّقوا يَوْمَاً لا تَجْزِي نفسٌ عن نَفْسٍ شَيْئاً ﴾[٢] أي لَا تَجْزِي فيه ، ثم حُذِف « في » فصار لا تَجْزِيه ، ثم حذف الضّمير منصوباً لا مخفوضاً . قاله الأخفش .

الرّابع : ينبغي أن يقدّر المقدّر من لفظ المذكور مهمـا أمكن ، فيقدّر في : ضَرْبِي زيداً قائماً : ضَرْبه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كان أو إذا كان . ويقدر : واضْرِبْ دون : أهن في : زيداً اضْرِبه . فإن منع من تقدير المذكور مانعٌ معنويّ أو صِناعيّ قدّر ما لا مانع له ، فالأول نحو : زيداً اضرب أخاه ، يقدّر فيه : أهن دون : اضرب ..

فإن قلت : زيداً أهن أخاه ، قدّرت : أهن .

والثّاني : نحو زيداً امْرُرْ به يُقدّر فيه : « جاوز » دون « امرر » ، لأنه لا يتعدّىٰ بنقسه . نعم إن كان العامل مما يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : «نصح» في قولك : زيداً نصحت له جاز أن تقدّر :

---

(١) لامرىء القيس ، والبيت بتمامه كما فى الديوان / ٣٢ .

إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصّبا جاءت بَرِيّا القَرَنْفُلِ

من شواهد : المنصف ٢٠/٣ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .

(٢) البقرة / ٤٨ .

نصحت زيداً ،بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدّر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

٩٨= ❊ يأيها المائح دلوى دونكا(١) ❊

إذا قدَر « دَلوى » منصوباً فالمقدر : خُذْ ، لا دونك ، وقوله :

[١٤٣] ٩٩= ❊ وَأَضْرَب مِنّا بالسُّيوف / القَوانِسا (٢) ❊

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتّقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدّرِ ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أمس دِرْهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لِأَنَّك إنما فررت بـالتّقديـر من إعمال اسم الفـاعل

(١) رجز قائله مجهول . من شواهد : الإنصاف١/٢٢٨،وابن يعيش ١/١١٧ ، والمقـرب ١/١٣٧ ، والخـزانـة ٣/١٥ ، والمغنى ١٠٣٣ ، ١٠٤٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٩ والعيني ٤/٣١١ ، والتصريح ٢/٢٠٠ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٥٠٨ ، والأشموني ٣/٢٠٦ ، واللسان: « ميح » .

(٢) لعباس بن مرداس ، وصدره :

❊ أَكَرَ وأَحْمَىٰ للحقيقةِ مِنْهُمُ ❊

من شواهد : ابن يعيش ٦/١٠٥ ، ١٠٦ ، والخزانة ٣/٥١٧ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح ١/٣٣٩ ، والأشموني ٣/٥٦ . والقوانس جمع قونس ، وهو أعلى البيضـة . وقيل : قـونس الفرس : مـا بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السّلاح . انظر الخزانة .

الماضي المجرّد من أل .

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدّر على تقدير آخر نحو : « وما كان هذا القرآنُ أَنْ يُفْترى »[١] ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثُمّ يَعُودون لِمَا قالوا »[٢] قيل : « ما قالوا » بمعنى القَوْل ، والقَوْل بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتّى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبّون »[٣] : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس : قال أبو البقاء في « التّبيين » : ليس كل مقدّر عليه دليل من اللّفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدّر ، وليس له لفظ يدلّ عليه . وكذلك الأسماء السّتّة عند سيبويه : الإعراب مقدّر في حروف المدّ منها ، وإن لم يكن في اللّفظ ما يدلّ عليه .

التقديم والتأخير

قال ابن السّرّاج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

(١) يونس / ٣٧ .
(٢) المجادلة / ٣ .
(٣) آل عمران / ٩٢ .

١ ـ الصّلة على الموصول .

٢ ـ والمضمر على الظّاهـر في اللفظ والمعنى إلّا ما جـاء منه على شريطه التفسير .

٣ ـ والصّفة وما اتّصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .

٤ ـ والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف .

٥ ـ وما عمل فيه حرف أو اتّصل به لا يقدّم على الحَرْف ، وما شُبّه من هـذه الحروف بـالفعل فنَصب ورَفَع فلا يقـدّم مرفـوعهـا على منصوبها .

٦ ـ والفاعل لا يقدم على الفاعل .

٧ ـ والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها .

٨ ـ والصّفات المشبه بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشّبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فيه .

٩ ـ والحروف التي لها صدر الكلام لا يتقدّم ما بعدها على ما قبلها .

١٠ ـ وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه .

١١ ـ ولا[١] يقدّم التميّيز وما بعد إلّا .

[١٤٤] ١٢ ـ وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .

١٣ ـ ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلّا الاعتراضات .

(١) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى ـ كلام ابن السّراج . .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنّي في « الخاطريات » : العرب تضعف الأقوى ، وتقوّى الأضعف تصرّفاً وَتَلَعُّباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاعٍ عَرْفجٍ [١] كُلِّهِ ، وبصحيفةٍ طينٍ [٢] خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسميّة ، ألا ترى كل وَصْفٍ اسماً أو واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسمٍ وصفاً ، فالوصفيّة معنى زائد على الاسميّة .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قويّ زائد على شرط الاسميّة .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التّعّجب التّصّرف أو تقديم مفعوله عليه . وكذلك ، نِعْم ، وبئس ، وعسى . ومنه . والدٌ وصاحبٌ وعبدٌ ،

---

(١) العرْفج : شجر سُهْلِيٌّ ، واحدته بهاء (عَرْفجة) . انظر القاموس .

(٢) في القاموس : « طين » : طان : حسّن عمل الطِّين . وطان كتابه . ختمه به .

أصلهاالوصف،ثم منعته .

وكذلك : « لِلّه دَرُّك » أصله المصدر ، ثم منع المصدريّة .

وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف . ومبنيّ الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضّربين كثير إلَّا أن هذا وجهُ حَدِيثهما . انتهى .

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجّم عليه : باب في قوَّة اللفظ لقوّة المعنى .

قال هذا فصل من العربيّة حسنُ . مُنه قولهم : خَشُن ، واخْشَوْشَن . فمعنى خَشُن دون معنى اخْشَوْشن ، لما فيه من تكرير العين
[١٤٥] وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب[٣] فيه قالوا : اعْشَوْشب .

ومثله حلاَ وَاحْلَوْلي ، وَخَلُقَ وَاخْلَولق ، وَغَدِن واغدودن .

ومنه باب فعَل وافْتعَل نحو: قَدرِ وَاقْتدر ، فاقتدر أقوى معنى من

---

(١) في ط : « الشعب » مكان : « العشب » ، تحريف .

(٢) الغَدَن : محرّكة : النَّعْمَة واللين والمُغْدَوْدِن من الشجر: الناعم المتثنّى.

قَدَر . كذا قال أبو العبّاس ، وهو مَحض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخْذَ عَزيزٍ مُقْتَدِر ﴾[١] ، فمقتَدر هنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : ـ ﴿ لها ما كَسَبت وعليها ما اكْتَسَبت ﴾[٢] لأنَّ كَسْب الحسنة بالإضافة إلى كسب السّيئة أمر يسير . ومثله قول الشاعر :

١٠٠ = إنّـا اقتسمنا خُـطَّتَيْنَـا بَيْنَنـا   فَحَمَلْت بـرّة واحْتملت فجـارِ[٣]

عبّر عن البِّر بالحَمْل ، وعن الفَجْرَة بالاحتمال .

ومن ذلك قولهم : رجلٌ جميلٌ ووَضِيءٌ ، فـإذا أرادوا المبالغـة قالوا : جُمّال ووُضّاء ، وكذلك حَسَن وحَسّان .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَع وقطّع ، وكسرَ وكسّر ، وقام الفرس ، وقَوّمَتِ الخيلُ ، ومات البعير ، وموّتَت الإبل .

(١) القمر / ٤٢ .

(٢) البقرة / ٢٨٦ .

(٣) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :

نُبِّئتُ زُرْعـةَ والسّفـاهـةُ كـاسْمِهـا   يُـهْـدِي إلـيّ غـرائِـبَ الأَشْعـار

من شـواهد : سيبـويه ٢/٣٨ ، ومجـالس ثعلب /٣٩٦ ، والخصائص ٢/٢٩٨ ، ٣/٢٦١ ، ٢٦٥ وابـن الشـجـري ٢/١١٣ ، وابن يـعـيش ١/٣٨ ، ٤/٥٣ ، والخزانة ٣/٦٥ ، والعينيّ ١/٤٠٥ ، والهمـع والدرر رقم ٣٥ والأشموني ١/١٣٧ .

ومنه باب فعّال في النّسب كالبزّاز ، والعطّار ، والقَصّاب ، إنّما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النُّسّاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسْفه بجناحه ، والخُضّارَي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوة[1] خُضْرته ، والحُوّاري لقوة حَوَره ، وهو بياضه . والخُطّاف لكثرة اختطافه . والسِّكين لكثرة تسكين الذّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللّفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فعيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُراض أبلغ معنىً من : عريض . وكذا خُفَاف من خفيف . وقُلال من قليل . وسُراع من سريع ،فَفُعال وإن كانت أخت فعيل في باب الصّفة فإن فعيلاً أخص[2] بالباب من : فُعَال لأنّه أشدُّ انقياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمال ، وبطيء ولا تقول : بُطاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، ولَحْمٌ غَريض[3] ، ولا تقول : غُراض ، فلما كانت فعيل هي الباب المطّرد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعال . فضارعت

(١) في الخصائص ٢٦٧/٣ : « لكثرة خضرته » ، وهذا أوضح .
(٢) في ط فقط : « أخصر » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ٢٦٧/٣ .
(٣) في ط فقط : « وعريض » بدون : « لحم » صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط : « وعريض » بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض : اللحم الطّريّ .

فُعَال بذلك فُعَّالاً . والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحدٍ منهما عن أصله . أمّا فُعّال فبالزيادة ، وأمّا فُعَال الخفيف فبالانحراف به[١] عن فعيل .

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعاني ، ثم زيد/فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به[٢] زيادة المعنى له[٣] . وكذلك إن انْحُرِف به عن سَمْتِه وهديه كان ذلك دليلاً على حَدَثِ متجدّد له[٤] .

قال ابن يعيش في « شرح المفّصل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ مُتَبَاعد زادوا كاف الخطاب ، فقالوا : ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللاّم مع الكاف ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التبّاعد ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوّة المعنى .

تَنْبيهٌ

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصغير فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى، ولهذا قال العَلَم السّخاوِيّ :

(١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .
(٢) في الخصائص « له » مكان : « به » .
(٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .
(٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٣/٢٦٤ ـ ٢٦٨ . .

وأسـمـاء إذا مـا صـغّـروهـا تـزيد حـروفُهـا شـطـطاً وَتَغْلُو[١]
وعـادتُـهـم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْـلو

يشير إلى « مُغَيْرِ بان » تصغير مغرب ، وأنيْسان تصغير إنسان ، وعشيّان تصغيرعشاء ،وَعُشَيْشِيّة تصغير عَشيّة .

تلاقي[٢] اللّغة

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص »[٣] قال : هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلاّ لأبي عليّ .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته : إنّ هذا اتّفاق وتواردٌ وقع في اللّغة على غير ما كان في وزنه منها . قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصّفات وجميعها يجيء على هذا الوضـع نكراتٍ نحـو : أحمر وحمـراء ، وأصفر وصفـراء ، وأخرق وخرقاء . فأمّا أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم المؤكّد بها .

---

(١) في ط : « وتعلو » بـالعين تحـريف ، صـوابـه من النسـخ المخـطوطة والأسلوب .
(٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ١ / ٣٢١ ، والنسخ المخطوطة .
(٣) انظر الخصائص ١ / ٣٢١ .

قال، ومثله: ليلة طَلْقَةٌ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير طلقة ، لأنّ فَعْلَة لا تكسّر على فواعل ، وإنما طوالق جمع ،طالقة ، وقعت موقع جمع طَلْقة . وهذا الذي قاله وجهٌ صحيح . وابين منه عندي وأوضح /،قولهم في العَلَم : سلمان وَسَلْمَىٰ ،فليس سلمانُ إذاً من سَلْمى [١٤٧] كسَكْران من سَكْرى ، لأن باب سكران وَسَكْرى الصفة وليس سَلْمان ولا سَلْمى بصفتين ولا نَكِرتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحْطَان من لَيْلى ، غير أنهما لما كان من لفظ واحدٍ تلاقيا(١) في عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما . وكذلك :«أَيْهَمُ»للجمل الهائج ،وَيَهْماء للفلاة ليس كـأَدْهم وَدَهْماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتي فيهما : يُهْمٌ كـ « دُهْمٌ ، ولم يسمع ، فَعُلِم بذلك أنّ هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيْهَم لا مؤنث له ، وَيَهْماء لا مذكّر لها .

ومن التلاقي قولُهم ، في العَلَم : أَسْلَم وسَلمى . وَمِثْله : شَتَّان وَشَتّى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

التمثيل للصّناعة ليس ببناءِ مُعْتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتّفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

---

(١) في الخصائص : « فتلاقيا » بالفاء .

باب في[1] احتمال اللّفظ الثقيل لضرورة التّمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن حَبَنْطي : فَعَنْلى . فَيُظْهِرون النّون الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْر، وعِنْل[2]. ويقولون في تمثيل عُرُنْد[3] : فُعُنْل . وَجَحَنْفَل[4] : فَعَنْلل . وَعَرَنْقُصَان[5] : فَعَنْلُلَان . وهو كالأول .

ولا بُدّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النّون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسَد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرُنْدٍ : فُعُلّ لم يكن فرق بينه وبين قُمُدٍّ[6] ، وعُتُلٍّ[7] وصُمُل[8] .

ولو قلت : وزن جَحَنْفل : فَعَلّل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق

(١) في الخصائص : « باب في احتمال » بذكر « في » وانظر النصّ في ٩٦/٣ .
(٢) انظر سيبويه ٢/٤١٦ .
(٣) العُرُند : الصُّلْب .
(٤) الجَحَنْفل : الغليظ الشفة .
(٥) العَرَنْقُصان : نبات .
(٦) قُمُدّ : شديد .
(٧) عُتُل : الأكول المنيع ، الجافي الغليظ .
(٨) صُمُل : كعُتُل : الشديدُ الخَلْق .

وباب عَدَبّس (١) وهَمَلّع (٢) .

ولـو قلت في حَبَنْـطى (٣) : فعلّى لالتبس بـبـاب صَلَخْـدي (٤) وَجَلَعْبَى (٥) .

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصّناعة ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيّره إلى دَخَنْلل ، فتظهر/النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود، فدلّ أنك في [١٤٨] التمثيل لست ببانٍ ولا جاعلٍ ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدّخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفل من دخل : دَخَنْلل ، كما قلت في التمثيـل : وزن جحنفل من الفعـل فَعَنْلل ، فاعـرف ذلـك فـرقـاً بين الموضعين .

(١) العَدَبّس : الشديد الموثّق الخلقْ من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف.

(٢) الهملع : هـو الـذي يـوقّـع وطـأه تـوقيعـاً شـديـداً من خفـة وطئـه والخَبّ الخبيث، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

(٣) الحَبَنْـطى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) صَلَخْدي : الصُّلب القويّ .

(٥) جَلَعْبي : الجافي الشّرير .

انتهى ـ بحمد الله ـ تحقيق

الجزء الأول من

الأشباه في النحو

ويليه

ـ إن شاء الله ـ

الجزء الثاني

وأوله

حرف الثاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الشاهد	الرقم	الصفحة
=تـرتـع مــا رتعت حتى إذا ادّكَرْت		
فــإنّمــا هــي إقــبــالٌ وإدبــارُ	٤٥	١٩٨
=وإني وقـفت الـيــوم والأمس قـبـله		
ببابك حتى كـادت الشمس تَغرُبُ	٤٦	٢٠٤

* * *

حـرف الـبـاء

الشاهد	الرقم	الصفحة
= همــا نـفثــا فيّ من فَـمَــوَيْهِــا		
عـلى النابـح العاوي أشــد رجـام	٤٧	٢١٦

* * *

حـرف الـتّـاء

الشاهد	الرقم	الصفحة
= سـقــت. الـرّواعِـدُ مـن صــيّـفٍ		
وإنْ مـن خــريف فـلن يَـعْــدَمَـا	٤٨	٢٢٧
= * وإنْ مـن خــريف فـلن يَـعْــدَمَـا *	٤٩	٢٣٦
= تَعـدون عقـر النيِّبِ أفضـلَ مَجدِكم		
بني ضـو طري لـولا الكمّي المقنّعا	٥٠	٢٤٠
=فـإمّــا تشكــروا المعــروف منّــا		
وإنْ شئــتـم تــعــاودنــا عــوادا	٥١	٢٤٤

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وخير الأمور ما استقبلْت منه		
وليس عليه تتبّعه اتّباعا	٥٢	٢٤٥
= ما إن يمس الأرض إلاَّ مِنكِبٌ		
منه وحرف السّاق طيّ المحْمل	٥٣	٢٤٦
= كيف تراني قاليا مجنّ		
قد قتل الله زياداً عنّي	٥٤	٢٤٧
= فمضت وقد صبغ الحياء بياضها		
لوني كما صبغ اللّجَينُ العَسْجدا	٥٥	٢٤٨
ألم تر أنني - ولكل شيء		
إذا لم تؤت وجهتُه تعادِ		
أطعت الآمِريَّ بصرْم ليلى		
ولم أسمع بها قول الأعادي	٥٦	٢٥٨
= تقاك بكَعْبٍ واحدٍ وتلُّذه		
يداك إذا ما هُزّ بالكف يعسل	٥٧	٢٥٨
= جلاها الصيقلون فأخلصوها		
حقافاً كلها يتقي بأثْرِ	٥٨	٢٥٨
= زيادَتنا نعمان لا تنسينها		
تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٥٩	٢٥٩
= قصرتُ القبيلة إذ تَجِهْنا		
وما ضاقت بشدّته ذراعي	٦٠	٢٥٩
= وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها		
نسيفاً كأفحوص القطاة المطرّق	٦١	٢٦٠

الشاهد	الرقم	الصفحة
= وقبيلٌ من لُكَيْز شاهدٌ رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المُعَلْ	٧٤	٢٧٢
= تلوّم يَهْيَاهٍ بياهٍ وقد مضى من الليل جوْزٌ واسبطرّت كواكبُهْ	٧٥	٢٨٠
= وكيف ينال الحاجبيّة آلف بيليل مُمْساه وقد جاوَزْت رقْدا	٧٦	٢٨٠
= باتت تنزّى دلوها تَنزيّا كما تُنزّي شهلةٌ صبيّا	٧٧	٢٨٨
* سرهفته ما شئت من سِرْهافْ*	٧٨	٢٨٩
= تهدَّدْنا وأوعِدْنا رُويداً متى كُنّا لإمك مُقتوينا	٧٩	٢٨٩
= إني آمرؤ من بني خُزيمة لا أُحسن قَتْو الملوك والحَفَدا	٨٠	٢٨٩
= أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غُم الجبان من الكرْبِ	٨١	٢٩١
= إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتّكل	٨٢	٢٩٢
= أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خصفن بآثار المطيّ الحوافرا	٨٣	٢٩٣
* يا ليتها قد خرجت من فُمّه *	٨٤	٢٩٤
= ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة وهنّى جاذٍ بين لِهْزَمتى هندِ	٨٥	٢٩٤
* والدمّ يجري بينهم كالجدْولِ *	٨٦	٢٩٥

فهرس الموضوعات

فهـــرس الجزء الأول

الصفحة	المحتوى
٢٤٩	قاعدة= في الفرق بين التضمين والتقدير
٢٥١	قاعدة= في التضمين
٢٥١	قاعدة= في المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه
٢٥٢	في بناء أمس لتضمنه معنى لام التعريف
٢٥٣	التعادل
٢٥٦	تعارض الأصل والغالب
٢٥٧	التعويض
٢٩٨	قاعدة= في التعويض والبدل
٣٠٦	قاعدة= في العوض والمعوّض منه
٣٢٠	تنبيه= على الجمع بين العوضين
٣٢٠	تنبيه= على عدم الجمع بين البدل والتعويض
٣٢١	تنبيه= على الياء والتاء
٣٢٢	قاعدة : العِوض لا يحذف
٣٢٣	التغليب
٣٢٦	التغيير يأنس بالتغيير
٣٣١	التقاصّ
٣٣٣	تقارض اللفظين
٣٣٩	فائدة في تقارض إلاّ وغير
٣٤٠	التقدير